



مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة السابعة - العدد التاسع عشر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة السابعة - العدد التاسع عشر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

العدد التاسع عشر الفترة من

يناير - فبراير - مارس - إبريل ٢٠٠٣م

مَجَلَّة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس التحرير

بهذا العدد التاسع عشر تبدأ المجلة عامها السابع بانتظام في شكلها الجديد الذي استقرت عليه ولقيت بحمد الله قبولاً واسعاً سواء من حيث البحوث التي تقدم للنشر فيها من جميع الدول أو التنوع في الموضوعات أو في التخصصات العلمية للسادة الباحثين، ويمكن القول: إن المجلة بكونها مطبوعة علمية محكمة قد حازت ثقة الجميع كتاباً وقراءً، ويظهر ذلك في هذا العدد على سبيل المثال في أنه توجد بحوث لأساتذة أعلام بجانب الأساتذة المساعدين والمدرسين، وفي موضوعات تاريخ الفكر الاقتصادي والدراسات الاقتصادية المقارنة والدراسات الفقهية إلى جانب الدراسات الميدانية، وما كان للمجلة أن تظهر بهذا الشكل المميز لولا هذه الثقة التي نعتز بها من السادة الباحثين ومن الهيئات العلمية التي تعتمد البحوث المنشورة فيها للترقية، ومن الجهات العديدة التي تطلب أعداد منها فضلاً عن القراء المتعددين.

نحمد الله سبحانه على ذلك وندعوه أن يكلل مسيرتها بالنجاح بصفتها إحدى الأدوات التي يحقق بها المركز أهم أغراضه وهو نشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي لإعلاء كلمة الدين وإفادة المسلمين.

والله ولي التوفيق

مدير المركز ورئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

البحوث الرئيسية

إسهامات مدرسة المنار في الاقتصاد الإسلامي

دكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح^(*)

١/ خلاصة البحث

١. مدرسة المنار مدرسة فكرية مصرية إصلاحية يلتقى روادها عند العمل على استنهاض الأمة الإسلامية من رقبتها لتتبوأ مكانها اللائق بين الأمم. يلتقى هؤلاء الرواد عند تشخيص أدواء الأمة وأسبابها من جمود فكرى وانعدام للحرية والعدالة وعزل للدين الخالص عن قيادة حياتها بما ترتب على ذلك من فساد وتخلف عن ركب التمدن سيما فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأخيرا فإن رواد هذه المدرسة يلتقون عند اعتماد الدين الإسلامى مصدرا أساسيا لمنهجها الإصلاحى، ولكنه الدين فى أصوله الخالصة من الشوائب، المصاحبة للتفكير الحر الذى لا يتقيد بقيد ما دام فى إطار الشريعة الإسلامية.
٢. وإذا كانت هذه المدرسة تعمل على استنهاض شامل للأمة فإن الاقتصاد لا بد وأن يكون ضالعا فى منهجها (وهو ما كان بالفعل)، ولما كان هذا المنهج يركز على الإسلام، عقيدة وشريعة وخلقا، فإن الجوانب الاقتصادية فى منهجها لا بد بالضرورة أن تكون إسلامية.
٣. هذه المدرسة إذن جعلت الاقتصاد فى إطار الدين الإسلامى، وهذا - فى رأينا - إسهامها الأم - والأكبر - فى إحياء الاقتصاد الإسلامى. وعزز من إسهام وتأثير هذه المدرسة على الاقتصاد الإسلامى أنه:

(*) كلية البنات الإسلامية - جامعة الأزهر.

٤. تربي فى هذه المدرسة أجيال من الرواد وتلاميذهم. تبوءوا المراكز القيادية فى مصر، وقادوا نهضتها فى مطلع القرن العشرين ولا يزال تلاميذ لهم يقودون.
٥. مارس رواد هذه المدرسة جوانب من التطبيق الاقتصادى الإسلامى، منها على سبيل المثال إنشاء الجمعية الخيرية التى كانت نموذجاً للعمل الإسلامى العام فى مجال التعليم وبث القيم الإسلامية، وفى مجال التكافل الاجتماعى بل وفى المجال الثقافى فى العام.
٦. قاد رائد من رواد هذه المدرسة النهضة الاقتصادية المصرية فى مطلع القرن العشرين، وحقق لها مبادئ إسلامية فى الاقتصاد من حيث تحقيق الاستقلال الاقتصادى وإتاحة فرص الاستثمار أمام الأموال تعريزا لحركة تداولها وتضييقا على ثغرات الاكتناز، وإتاحة فرص العمل والتدريب وتكوين الكفاءات الوطنية.
٧. لا يزال تأثير هذه المدرسة وإسهامها فى الاقتصاد الإسلامى قائما حتى الآن متبلورا فى هيئة دعاة للاقتصاد الإسلامى على مستوى الفكر والواقع، وفى شكل مؤسسات اقتصادية واجتماعية إسلامية عديدة.

مقدمة البحث

موضوع هذا البحث هو "إسهامات مدرسة المنار فى الاقتصاد الإسلامى".

ويشير بحث هذا الموضوع مجموعة من التساؤلات: ما هى مدرسة المنار؟ ومن هم روادها؟ وما هى الخطوط العريضة لأفكار ورسالة هذه

المدرسة. وما هو الاقتصاد الإسلامي؟ وما هي حلقات الوصل بين أفكار هذه المدرسة وبين الاقتصاد الإسلامي؟

ومن المعلوم أن مدرسة المنار مدرسة فكرية إصلاحية مصرية نشأت في أواخر القرن التاسع عشر، ويعتبر الإمام محمد عبده خير الله (١٢٦٦- ١٣٢٣هـ — ١٨٤٩-١٩٠٥م) رائدها الأول الذي تتلمذ على يد باعث نهضة الشرق السيد جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤-١٣١٤هـ — ١٨٣٨-١٨٩٧م)، كما يعتبر الأستاذ محمد رشيد رضا تلميذ الإمام حامل رايته الفكرية في حياة الإمام وبعد وفاته. وإلى جانب الأستاذ الإمام كان هناك لفيف من الرواد في مجالات الحياة المختلفة التقوا معه على فكره أو تتلمذوا عليه، وأخذوا عنه منهجه الإصلاحية الذي كان علاجاً لواقع مرفوض.

ومن المعلوم أن الاقتصاد الإسلامي مفهوم يتسع ليشمل المذهب والنظام الاقتصادي الإسلامي مثلما يشمل علم الاقتصاد الإسلامي، والتاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي. وأياً ما كانت تعاريف الاقتصاد الإسلامي فإنها جميعاً تلتقي عند كونه اقتصاداً يرتكز على العقيدة والشرعية والأخلاق الإسلامية.

وفي ضوء ما تقدم فإننا سنحاول الوقوف على الخطوط العريضة لمنهج مدرسة المنار عن طريق دراسة فكر رائدها الأول الأستاذ الإمام وتلميذه الأستاذ محمد رشيد رضا، وذلك من واقع نصوص منسوبة إليهما، ثم بعد ذلك نتعرف على جانب من أعمال هذا الفكر في الواقع من خلال دراسة مجملة للجمعية الشرعية الإسلامية التي أسسها الأستاذ الإمام ومجموعة من الرواد عام ١٨٨٢م، وكذا من خلال عرض جانب من محاولته الإصلاحية

للأزهر وللقضاء والأوقاف حتى يمكن لنا في نهاية المطاف الوقوف على إسهامات مدرسة المنار في الاقتصاد الإسلامي، وإتماماً للوقوف على هذه الإسهامات فإننا سنتعرض لجانب من فكر ونشاط أحد تلاميذ الإمام ورائد النهضة الاقتصادية المصرية في مطلع القرن العشرين محمد طلعت حرب باشا. وبذلك نصل إلى موقف يمكننا معه أن نحدد نتائج بحثنا. وعليه فإن منهج هذا البحث سيكون بمشيئة الله تعالى، منهجاً استقرائياً للنصوص والأحداث، استنباطاً للنتائج منها. وتحدد خطة البحث كما يلي:

مبحث أول: مدرسة المنار - البيئة والجنور.

مبحث ثان: الإمام محمد عبده - المفكر.

مبحث ثالث: الإمام محمد عبده - الزعيم.

مبحث رابع: الأستاذ/ محمد رشيد رضا، حامل لواء فكر المنار في حياة الإمام وبعد وفاته.

مبحث خامس: محمد طلعت حرب باشا، تلميذ الإمام وزعيم نهضة مصر الاقتصادية.

مبحث أخير: نتائج البحث.

٢ / المبحث الأول

مدرسة المنار

البيئة والجذور

إن محاولات الإصلاح تقتضى وجود ما يستدعى هذا الإصلاح من وجهة نظر المصلح. فما هي أحوال مصر (والأمة) فى عهد الإمام محمد عبده والى استدعت منهجه فى الإصلاح؟ وإذا كانت أفكار المصلح فيما يتعلق بمنهجه الإصلاحى لا تنشأ من فراغ بل تتأثر بنشأته وبجذور فكرية يستقى منها ويلتقى معها، فإننا فى هذا البحث سنقدم نبذة مختصرة عن أحوال مصر فى عهد الإمام وعن تأثير الإمام بالسيد جمال الدين الحسينى الأفغانى، وأخيراً عن أثر نشأة الإمام على طريقته فى علاج أدواء أمته.

١/٢ أحوال مصر فى عهد الإمام:

شهدت طفولة الإمام عهد الخديوى عباس حلمى الأول (الفترة من ١٨٤٩م وحتى ١٨٦٣م)، وشهد شبابه وتبلور منهجه الإصلاحى عهد إسماعيل (الفترة من ١٨٦٣م وحتى ١٨٧٩م)، وشهد دعوته ونشاطه فى سبيل نشر منهجه عهد الخديوى محمد توفيق والجانب الأكبر من عهد الخديوى عباس حلمي الثاني، واستمرت آثاره إلى يومنا هذا، وتستمر إلى ما شاء الله.

ويمكن القول أن ما أصاب البلاد من فساد فى عهدهى سعيد وإسماعيل والذى انتهى باحتلال إنجلترا لمصر كان أمراً لا شك أثر فى تفكير الإمام وفى استدعاء منهجه الإصلاحى.

فقد بدأ الخديوى سعيد طريق الاستدانة من الخارج، وبلغ الخديوى إسماعيل بالإسراف والاقتراض من الداخل والخارج مدى خطيراً انتهى بالتدخل فى شئون مصر واحتلالها فى عهد خلفه الخديوى توفيق باشا.

فأما عن إسرافه فحدث ولا حرج فقد بنى على سبيل المثال نحو ثلاثين قصرًا فخماً بلغ ما أنفقه على واحد منها ١,٣٩٣,٧٣٤ جنيهًا. وكان لا يفرق بين ماليته الخاصة والمالية العامة بل يعب من خزانة الدولة للصرف على أهوائه الشخصية وعلى إرضاء مطامع بطانته^(١). وطال إسرافه بيت المال والأوقاف فاستولى على ما يقدر بـ ٥٣٧,٠٠٠ جنيه إنجليزى من أموالها. "وكان الخديوى مثلاً يحتذى به باشوات القطر وأمرأوه وكبراؤه وأعيانه (والناس على دين ملوكهم). فقللوه فى البذخ والإسراف، مما اضطر معظمهم إلى الاستدانة من المرايين والبنوك، ورهن الأملاك والعقار، فخربت بيوت عامرة، وضاعت ثروات طائلة"^(٢).

وأما عن قروضه، فقد كانت لازمة من لوازم إسرافه لم تستدعها حاجة حقيقية للبلاد، ودعاه إسرافه ونهمه إلى القبول بشروط مجحفة عند الاقتراض وقبوله لمعدلات عالية من الربا الفاحش. فلم تكن الخزانة تحصل على قيمة القروض كاملة بل تخصم منها مبالغ طائلة بمعرفة أصحاب البيوت المالية والسماسرة فى شكل سمسرة ومصاريف وفوائد وغيرها. وقد أحصى بعض المالىين مقدار ما تسلمه الخديوى من القروض مبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيهات

(١) "عصر إسماعيل"، ص ٢، من ص ٥١ إلى ص ٥٣.

(٢) "عصر إسماعيل"، ج ٢، ص ٢٤٨.

تقريباً في حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً^(٣) وقد مكن للإسراف والفساد والاقتراض بالربا الفاحش (ولغير ما حاجة ضرورية) أن الحكم كان مطلقاً. وانعكس الإسراف وفوضى الاقتراض على الحاجة الشديدة من جانب الدولة للأموال فزادت الضرائب زيادة مطردة وابتدعت أنواعاً عديدة من الضرائب و"لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبي من الأهليين ومواعيد الجباية بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة".^(٤) ولم تكن الضرائب كذلك موزعة توزيعاً عادلاً كما كان نظام الجباية سيئاً، فتفرض الحكومة الضرائب مقدماً وكان عمال الجباية يلجأون إلى الضرب بالكرجاج لتحصيلها، وزادت أحوال الفلاحين سوءاً، ولجئوا إلى الاقتراض بالربا الفاحش وانتزعت ملكيات وآلت إلى الأجانب. وانتهى الأمر بانتشار المرابين انتشاراً هائلاً في عهد إسماعيل في طول البلاد وعرضها، وقد تبلغ الفائدة في الشهر الواحد ١٠% أو ١٢% في الشهر أى ١٢٠% إلى ١٤٤% في السنة^(٥).

إلى جانب ذلك فقد استعان إسماعيل بالأجانب من الأوروبيين في المناصب الخطيرة التي تمس استقلال البلاد كتعيين صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء، والجنرال أستون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصري. ومكن إسماعيل للمغامرين الأجانب الذين

(٣) المرجع السابق، ج٢، ص ٤٩.

(٤) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٧٩.

(٥) المرجع السابق، ج٢، من ص ٢٧٩ إلى ص ٢٨٤.

أتوا برؤوس أموالهم واستثمروها في مشاريع عديدة بداية من البنوك إلى المشارب والملاهي ومحال الدعارة^(٦).

الإسراف والحكم المطلق وسوء التدبير والاقتراض بالربا الفاحش وانعدام العدالة وتمكين رؤوس الأموال الأجنبية والأجانب من مقاليد الأمور في مصر - كبل ذلك أدى إلى تدهور الأحوال المالية في مصر والتدخل الأجنبي في شئونها المالية... والذي انتهى باحتلال مصر عام ١٨٨٢م.

هكذا فأساس البلاء كان في الميدان الاقتصادي، وسبب البلاء كان في الابتعاد عن القيم الإسلامية، قيم الاستقلال والعدالة والاعتدال والاستطاعة وتحريم الربا واحترام الأولويات... إلى آخر القيم ذات التأثير في المجال الاقتصادي والتي تعتبر إطاراً عاماً للاقتصاد الإسلامي.

وحاول التدخل الأجنبي طمس هذه القيم وتزوير هوية الأمة، ومن ذلك: استبدال التاريخ الميلادي بالتاريخ الهجري، وتطبيق القوانين الفرنسية على المصريين، ونشر الخمرات وبيوت الربا، وأحل الاحتلال الميسر، ونشر العري وفتحت للرقص مدارس، ونشر المحتل الخرافات لتغييب وعي الأمة وعمل على تغيير لغة التعليم في المدارس إلى اللغة الإنجليزية....^(٧)

٢/٢ تأثر الإمام بأفكار السيد جمال الدين الأفغاني:

قضى السيد جمال الدين الأفغاني بمصر الفترة من ١٨٧١م حتى ١٨٧٩م وكان الإمام محمد عبده تلميذاً له يلزمه كظله وتبعه في مواقفه

(٦) المرجع السابق، ج ٢، من ص ٢٨٤ إلى ص ٣٠٦.

(٧) الإمام محمد عبده، ص ٨٨، ص ٨٩.

السياسية خلال هذه الفترة. وشغل منصب المحرر الأول بجريدة "العروة الوثقى" لسان حال جمعية العروة الوثقى التي أسسها السيد الأفغاني، كما شغل الإمام في تنظيم العروة الوثقى منصب نائب الرئيس الأفغاني. واستقى الإمام من السيد الأفغاني، أو التقى معه، تشخيص أدواء الأمة الإسلامية ووسائل علاجها، واستقى منه غايته في الكفاح من أجل استنهاض الأمة من رقادها وتحقيق تحريرها الفكري والسياسي، واستقى من السيد، أو التقى معه، أن استنهاض الأمة إنما يكون بالعودة إلى أصول الدين الحنيف من منابعه دون تحريف أو ابتداع.

فيرى السيد الأفغاني أن سبب ضعف الأمة وهوانها إنما يرجع إلى الابتعاد عن دينها الحنيف، يقول: "هكذا جعل الله بقاء الأمم ونماءها في السحلى بالفضائل... وجعل هلاكها ودمارها في التخلي عنها. سنة ثابتة لا تتخلف باختلاف الأمم، ولا تتبدل بتبدل الأجيال كسنته تعالى في الخلق والإيجاد، وتقدير الأرزاق، وتحديد الآجال"^(٨) ويرى جمال الدين الأفغاني أن علاج أدواء الأمة إنما يكون بالرجوع إلى قواعد دينها، فيقول عن علاج أدواء الأمة "فعلاجها الناجح إنما يكون برجوعها إلى قواعد دينها.... ولأن جرثومة الدين متأصلة في النفوس بالوراثنة من أحقاب طويلة. والقلوب مطمئنة إليه... فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا إلى نفخة واحدة يسرى نفعها

(٨) "جمال الدين الأفغاني - باعث فضاء الشرق" للمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرفاعي،

فى جميع الأرواح لأقرب وقت^(٩). ويرى الأفغانى أن استنهاض الأمة بالرجوع إلى أصول دينها له طريق وحيد هو طريق الثورة.

يلتقى التلميذ مع أستاذه.. على ضرورة استنهاض الأمة من رقبتها وضرورة تحريرها الفكرى والسياسى بالعودة إلى الدين الإسلامى من منابعه الأصلية الخالصة من الشوائب والتحريف. وسبيل ذلك عند السيد الأفغانى إنما هو الثورة على الأوضاع القائمة، وتبذل دون ذلك الأموال والدماء. بينما سبيل الإمام محمد عبده هو الإصلاح والتدرج بالوسائل السلمية مركزاً على أهمية التربية والتعليم وإصلاح المؤسسات القائمة فى المجتمع. وتغيير هذا المجتمع عن طريق عودة منظومة القيم الإسلامية إلى واقع الحياة عن طريق التعليم والتربية المرتكزة على الدين، وإصلاح اللغة العربية التى هى وعاء الثقافة الإسلامية ولغة القرآن الكريم.

ونورد فى ختام هذا الحديث نصاً ورد عن الإمام يستبين منه مدى تأثير السيد عليه فى الغاية والوسيلة وان افتراقاً بين الثورة والإصلاح. قال الإمام "والسدى أعطانى حياة يشاركنى فيها على ومحروس (أخواه) والسيد أعطانى حياة أشارك فيها محمد وإبراهيم وموسى وعيسى، والأولياء والقديسين^(١٠)."

(٩) المرجع السابق، ص ٨٤.

(١٠) "الأعمال الكاملة"، ج ١، ص ٣٣.

٣/٢ أثر نشأة الإمام في تبني منهج الإصلاح دون الثورة:

لسنا بصدد ترجمة لسيرة الإمام محمد عبده بل نورد بعضاً من اللحظات عن نشأته وحياته قد يكون لها أثر هام في اتخاذه الإصلاح منهجاً لاستنهاض الأمة ورفضه سبيل الثورة والدماء.

١- في عام ١٨٤٩م ولد الإمام ونشأ في قرية محلة نصر بمركز شبراخيت من أعمال مديرية البحيرة في بيئة ريفية، وفي أسرة عرفت بمقاومة ظلم الحكام حتى انهم زج بهم جميعاً في السجون واحداً بعد واحد ومن دخل منهم السجن لا يخرج إلا ميتاً^(١١)

٢- في مطلع حياته رفض الإمام تلقى العلم من خلال أساليب التدريس العقيمة بالجامع الأحمدي بطنطا وعاد إلى قريته، وتزوج وعقد العزم على العمل بالزراعة، ولكن والده أعاده مرة أخرى إلى الجامع الأحمدي.

٣- التقى الإمام في مطلع تكوينه بخال أبيه الشيخ درويش خضر الذي كان رجلاً متصوفاً واسع الأفق التقى بالسيد محمد المدني وأخذ عنه الطريقة الشاذلية، وقدم الشيخ درويش إلى تلميذة الإمام كتاباً يحتوي على رسائل كتبها السيد محمد المدني إلى بعض مريديه، وكانت هذه الرسائل تحتوي على شيء من معارف الصوفية وكثير من كلامهم في آداب النفس وترويضها على مكارم الأخلاق وتطهيرها من دنس الرذائل، وتزويدها في الباطل من مظاهر الحياة الدنيا^(١٢). وفي سجال للشيخ مع تلميذه

(١١) "الأعمال الكاملة"، ج١، ص٢٣.

(١٢) "الإمام محمد عبده"، ص٩٠.

سأل التلميذ الشيخ" ما هي طريقتكم؟ فقال طريقتنا هي الإسلام. فقلت أو ليس كل الناس بمسلمين؟ قال: لو كانوا مسلمين لما رأيتهم يتنازعون على السقاة من الأمر، ولما سمعتم يحلفون بالله كاذبين بسبب وبغير سبب. سألته: ما وردكم الذي يتلى فى الخلوات أو عقب الصلوات؟ قال: لا ورد لنا سوى القرآن. نقرأ بعد كل صلاة أربعة أرباع مع الفهم والتدبر. قلت: إنى لم أفهم القرآن ولم أتعلم شيئاً: قال: أقرأ معك ويكفيك أن تفهم الجملة وبركتها يفيض الله عليك بالتفصيل. وإذ خلوت فلم تمض على بضعة أيام إلا وقد رأيتنى أطير فى عالم آخر... ولم أجد إماماً يرشدنى إلى ما وجهت إليه نفسى إلا ذلك الشيخ الذى أخرجنى فى بضعة أيام من سجن الجهل إلى فضاء المعرفة ومن قيود التقليد إلى إطلاق التوحيد" (١٣)

ووجه الشيخ درويش الإمام إلى دراسة العلوم غير الدينية من منطق وحساب ومبادئ الهندسة، واستصحبه فى مجالس العامة، وشجعه على التذاور معهم.

- ٤- قدم الإمام إلى الأزهر الشريف تلميذاً والأزهر حينئذ يعانى من جمود وعزلة عن العلوم الحديثة.
- ٥- درس الإمام الفقه المالكي والفقه الحنفي، والمذهب الأول هو مذهب أهل الرأى والثانى أكثر المذاهب الإسلامية عملاً بالمصلحة.

٦- تتلمذ الإمام على السيد جمال الدين الأفغانى باعث نهضة الشرق. وشغل فى تنظيم العروة الوثقى السرى منصب نائب الرئيس ومارس العمل التنظيمى السرى^(١٤).

٧- فى يولية ١٨٧٩م (١٢٩٦هـ) نفى السيد جمال الدين الأفغانى من ميسر-ة. ثم عاد الخديوى توفيق رغم سابقه وده وعهوده مع نيل توبه له. ثم رجع إلى مصر وأقام مع أخيه نعيم الدين فى داره فى القاهرة. الذى كان يحضره بالخدمة التى كان يعمل بها فى مصر.

٨- شاهد الإمام توفيق صدر جزيرة "البحر الأحمر" فى ١٨٨٤م. ثم يعمل محرراً أول لها، ويؤس من العدل السرى إلى المباشر كوسيلة لاهضة الشرق^(١٥).

٩- فى نفس العام الذى نفى فيه السيد جمال الدين الأفغانى تم عزل الإمام من وظيفة التدريس فى دار العلوم والألسن وحدثت إقامته فى قريته "محلة نصر" حتى عام ١٨٨٠م.

١٠- شارك فى ثورة عرابى ١٨٨٢م وشهد هزيمة الثورة. وعقب الهزيمة سجن ثلاثة أشهر ثم حكم عليه بالنفى ثلاث سنوات بدأت فى ٢٤ ديسمبر ١٨٨٢م ولكن النفى امتد إلى ما يقرب من ست سنوات.

وهكذا كانت نشأة الإمام: رجل هو بطبيعته ذو عقل راجح يرفض الجمود ويفضل أن يترك الدراسة ليزرع فى أرضه حرا بلا قيود. وتسوقه الأقدار ليتلقى فى بداية حياته الفكرية عن صوفى مستنير طريقه الإسلام

(١٤) "الأعمال الكاملة"، ج١، ص ٢٩.

(١٥) المرجع السابق.

أهمية بالغلة حيث بدأت يضعفه محاولات التدخل الذي انتهى بالاحتلال،
وتنبه إلى أسباب ذلك الضعف الكامنة في البعد عن تعاليم الشريعة الإسلامية
وأخلاقها.

٣/ المبحث الثاني

الإمام محمد عبده: المبحث

في هذا المبحث سنحاول التعرف على الخطوط العريضة لفكر الإمام محمد عبده، الذي كان من أهم المفكرين في عصره. سنعرض في هذا المبحث إلى الخطوط العريضة لفكر الإمام محمد عبده، الذي كان من أهم المفكرين في عصره. سنعرض في هذا المبحث إلى الخطوط العريضة لفكر الإمام محمد عبده، الذي كان من أهم المفكرين في عصره.

١/٣ وفيما يلي نعرض إلى بعض أفكار الإمام محمد عبده:

الإمام محمد عبده، الذي كان من أهم المفكرين في عصره، له بوضوح أن للإمام رؤية واضحة لعملية تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة أو ما يسميه هو "التمدن" النقيض بالأمّة. وفيما يلي نقدم جانباً من هذه الرؤية كما تبين لنا:

مفهوم التمدن:

عرف الإمام التمدن فجعله شاملاً للجوانب الأدبية والمادية، الحسية والمعنوية ضمن عملية تغيير شاملة، فيقول "... نقول - ولا مغالاة في الحق - إنه هو الضامن لتوطيد أركان العمران، والكفيل بتشييد دعائم الاجتماع، كيف لا... وهو الحقيقة الجامعة لكل فرد من أفراد الكمالات، من غير فرق بين أن يكون أدبياً، أو مادياً، حسياً أو معنوياً، فالتفنن في الصنائع فصل من فصله، والتسابق في ميادين العلوم باب من أبوابه، والتجافي عن مواضع التفتنة جزء من أجزاءه، والتجمل بالأخلاق الفاضلة نبذ من جواهره، فإذا لا بدع إذا قلنا إن ما عليه هو السعيد، والواطيء به غرق النعيم" (١٦)

المنهج الذي يقود عملية التمدن:

يرى الإمام محمد عبده أن استنهاض المسلمين من رقبتهم إنما يكون بالإسلام لأنه دينهم وعقيدتهم ولأنه الجامع لكل شيء بالحكمة وأنه أخ العلم. يقول الإمام "إذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال وحمل النفوس على السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما بيناه، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام به، فلم العدول عنه إلى غيره" (١٧) (لاحظ تأثر الإمام بالسيد الأفغانى).

ويقول "إن المسلمين ليس لهم اليوم إمام إلا القرآن" (١٨)

ويقول "لا بد أن ينتهى أمر العالم إلى تأخي العلم والدين على سنة القرآن والذكر الحكيم" (١٩)

قادة التمدن:

يرى الإمام دوراً هاماً للغاية لقادة التمدن من رجال المعارف والمحكنين في السياسة والإدارة، بل يعتبر أن الفقر الحقيقي في البلاد مرجعه إلى قلة وجود هؤلاء القادة الذين لا يغنى عن وجودهم وفرة الموارد وجودتها. يقول الإمام "إن أرضنا خصبة طيبة التربة... وهوؤها ونباتها في غاية الجودة... وبنوها أصحاب كد ونصب... ولكن ليس كل الذي ذكرته يكاف وحده في الغنى والثروة، والعزلة والشوكة، وإن كان من كليات أسبابها، بل لا بد أن ينضم إليه حسن استعمال هذه الأسباب الجليلة، ورشاد الرأي في

(١٧) "الإمام محمد عبده"، ص ١٥٦.

(١٨) "الأعمال الكاملة"، ج ١، ص ٨٦٥.

(١٩) "الإمام محمد عبده"، ص ١٦٠.

استخدامها، ليوضع كل شيء في موضعه الطبيعي، وتستعمل كل وسيلة لما يناسبها، فإن ضلّت الآراء، وماء الاستعمال فهذا هو الفقر المدقع الذي يعسر علاجه، وماذا تصنع الوسائل المهيئة إذا لم تجد من يستعملها فيما هي وسيلة له... فما فقر البلاد إلا قلة الراشدين فيها وما غناها الحقيقي إلا كثرة المهتمين...»^(٢٠).

ثم يستطرد الإمام ذاكرا جانباً من أثر قلة مثل هؤلاء الرجال على الزراعة والصناعة والتجارة وتأخر الفنون الإنتاجية بها وتخلّفها، فيقول "الزراعة على حالها القديم، لم يوجد منا من يضع طريقة لزيادة الحاصلات، أو تسهيل العمل، وتخفيف المشقة... والصناعة قد انحطت درجتها عما كانت عليه من نحو ستين سنة... والتجارة لم تتغير حالتها عما كانت عليه يوم صارت مصر مصراً... والمرشحون لاستلام إدارة المصالح العمومية التي هي أساس العمران... هم أيضاً كسابقيهم"^(٢١).

ويرجع الإمام قلة قادة التمدن إلى "عدم سريان روح التربية الشرعية العقلية، التي تجعل إحساس الإنسان بمنافع بلاده كإحساسه بمنافع نفسه، وشعوره بأضرار وطنه كشعوره بأضرار ذاته، إن لم نقل تجعل الإحساس الأول أقوى من الثاني، وتزيد في إحساس الإنسان بمنافعه ومضاره"^(٢٢).

(٢٠) "الأعمال الكاملة"، ج٣، ص٤٥.

(٢١) المرجع السابق، ج٣، ص٤٦.

(٢٢) المرجع السابق، ج٣، ص٤٧.

أسباب الفقر ودور الأغنياء فى إزالة أسبابه:

يورد الإمام جانباً من أسباب الفقر فيقول "وللفقر أسباب كثيرة منها الضعف والعجز عن الكسب ومنها إخفاق السعي، ومنها البطالة والكسل، ومنها الجهل بالطرق الموصلة، ومنها ما تسوقه الأقدار من نحو حركات الرياح واضطراب البخار واحتباس الأمطار، وكساد التجارة ورخص الأسعار"^(٢٣) ثم يورد الإمام أمثلة لما يمكن أن يقوم به الأغنياء لإزالة أسباب الفقر فيقول "والأغنياء متمكنون من إزالة بعض هذه الأسباب أو تدارك ضررها وإضعاف أثرها، كإزالة البطالة بإحداث أعمال ومصالح للفقراء، وإزالة الجهل بالإنفاق على التعليم والتربية - تعليم طرق الكسب و التربية على العمل والاستقامة والصدق - وإذا كان فقر الفقير إنما هو بالجرى على سنة من سنن الله فإزالة سبب فقره أو مساعدته عليه أو فيه إنما تجرى على سنة من سننه تعالى أيضاً كما أن غنى الغنى كذلك، فالإنفاق لإحياء سنة الله ومساعدة من ينتسبون إلى الله تعالى على أنهم عياله إذ لا غنى لهم بكسبهم ولا حول لهم ولا قوة ينزل منزلة الإقراض له تعالى، فالفقراء عيال الله يعولهم بأيدي الأغنياء، ويعول الأغنياء بتوفيقهم لأسباب الغنى"^(٢٤).

أهمية العدل فى عملية "التمدن":

يرى الإمام أن العدل يعتبر حافزاً لعملية التمدن فيقول "وإذا رسخت قدم العدالة فى أمة تمهدت لها طرق الراحة، وعرف كل ما له وما عليه،

(٢٣) "الأعمال الكاملة"، ج ٤، ص ٦٧٣ و ص ٦٧٤.

(٢٤) المرجع السابق.

فتلهبت فيهم الأفكار، وتلطف الإحساس، وقويت قلوبهم على جلب ما ينفعهم ودفع ما يضرهم فيدركون لأول وهلة أن لا دوام لما وصلوا إليه، ولا ثبات لما حصلوا عليه، إلا إذا تأيد بينهم شأن المعارف الحقيقية، وعمت التربية سائر أفرادهم، فيقدمون بكليتهم على الأخذ بالأسباب المؤدية لانتشار العلوم وتعميمها في سائر الأنحاء^(٢٥).

ويرى الإمام أن أبشع أنواع الظلم هو الظلم الاقتصادي الذي يتمثل في البخل ببعض المال على المحتاجين و على المصالح العامة، فيقول "لو وزنتم جميع أنواع الظلم الذي يصدر من الإنسان لوجدتم أرجحها ظلم الباخل بفضل ما له على ملهوف يغيثه ومضطرب يكشف ضرورته، أو على المصالح العامة التي تقي أمته مصارع الهلكات، أو ترفعها على غيرها درجات، أو تسد الخروق التي حدثت في بناء الدين أو تزيل السدود والعقبات من طريق المسلمين، فان هذا النوع من الظلم هو الذي لا يعذر صاحبه...^(٢٦).

ويعتبر الإمام أن هذا الإنفاق أمر ضروري لتحقيق مصلحة المنفق نفسه والمجتمع كله فيقول "إن الإنسان إنما يكتسب المال من الناس بحذقه وعمله معهم فهو لم يكن غنيا إلا بهم ومنهم، فإذا عجز بعضهم عن الكسب لآفة في فكره ونفسه أو علة في بدنه، فيجب على الآخرين الأخذ بيده، وان يكونوا عوناً له، حفظاً للمجموع الذي ترتبط مصالح بعضه بمصالح البعض الآخر"^(٢٧).

(٢٥) المرجع السابق، جـ ٣، ص ٢٥ و ٢٦.

(٢٦) المرجع السابق، حـ ٩، ص ١٣٩.

(٢٧) المرجع السابق، جـ ١، ص ١٣٨.

ويتكلم الإمام عن الأثر الاقتصادى لتركز الثروة المتمثل فى ضعف القوة الشرائية وضعف الحافز على العمل وذلك لدى حديثه عن حالة سفه بعض المترفين سفها ينتهي بهم إلى الفقر والعوز، فيقول "وهذه الحالة نراها فى الكثير من أوساط البلاد وأغنيائها، وهذا كما يضر بهم وبحواشيهم يضر أيضا بثروة البلاد نفسها، إذ تحصر الثروة فى دوائر مخصوصة عند أشخاص قليلين، لوازهم ليست بالكثيرة، فتكسد أسواق الصناعة والتجارة لقلة الراغبين فى الصنائع والبضائع، أى لقلة القادرين على اقتنائها، وتقل الرغبة فى الأعمال الزراعية، إذ يكون الجميع كأجراء لا يهتمون اهتمام الملاك، وأن أغنى البلاد وأسعدها هى البلاد التى توزعت ثروتها على غالب أهاليها، ويزداد الضرر إذا وقعت الأملاك والمبيعات فى أيدي الغرباء والأجانب^(٢٨).

أهمية العلم والمعرفة فى عملية "التمدن":

يربط الإمام بين تنمية الثروة ونشر العلوم التى تبين طرق الاكتساب وتطور منها وتأخذ بالأساليب الأحداث من فنون الإنتاج، بل يعتبر ذلك ضرورة لحفظ الملة والدين والدولة، فيقول "... وهانحن نعيد النظر لا نجد سببا لترقيتهم فى الثروة والقوة إلا ارتقاء المعارف والعلوم فيما بينهم، حتى قادتهم إلى رشادهم، فتتوروا خيراتهم فاكتسبوها، ومضرتهم فنكبوا عنها

وتركوها، فإذا أول واجب علينا هو السعى بكل جد واجتهاد في نشر هذه العلوم في أوطاننا" (٢٩).

ثم يتابع الإمام فيقول "أليس من البين أنه لا دين إلا بدولة، ولا دولة إلا بصولة، ولا صولة إلا بقوة، ولا قوة إلا بثروة، وليس للدولة تجارة وصناعة، وإنما ثروتها بثروة أهاليها، ولا تمكن ثروة الأهالي إلا بنشر العلوم فيما بينهم حتى يتبينوا طرق الاكتساب... كيف لا... وقد ولت أزمنا كان التحارب فيها بالأخشاب والنيال، والسهام وخزف الجبال، وما أشبه ذلك مما كان استحصاله بزهد القيم، وحضرنا زمان نضطر فيه إلى المراكب المدرعة... وغير ذلك من الأسلحة التي تجددت وستجدد فيما بعد... فانهم حتى الآن قد جعلوا من العالم بيت نار، وهم قائمون على عبادتها وخدمتها بكل جد وإخلاص، وكيف تتمكن من حفظ ملتنا ودولتنا وديننا من شر هذه النيران بدون ما يكون عندنا ما يماثلها، إن لم نقل ما يزيد عنها، وهل يمكن استحصالها بالخرز والخزف أو بداني الحرف؟! كلا... بل لا بد أن تؤتى البيوت من أبوابها، وتطلب المسببات من أسبابها، فلا بد من البحث عن وجوه الاكتساب من وجه الصواب، والاستضاءة بنور المعرفة" (٣٠).

هذا وقد كتب الأستاذ الإمام مشروعاً لإصلاح نظام التربية في مصر قبل عودته إليها من المنفى عام ١٨٨٩م اشتمل على إصلاح المدارس

(٢٩) المرجع السابق، جـ ٣، ص ٢٠.

(٣٠) "تاريخ الأستاذ الإمام" الشيخ محمد عبيد، الجزء الثاني (في المنشآت)، عن مقالة

نشرت بالأهرام "العلوم الكلامية والدعوة إلى العلوم العصرية" ص ٤٤، ٤٣.

الأميرية والأجنبية... والكتائب، كما اشتمل على إصلاح المعلمين والمربين".^(٣١)

ودعا الإمام المصلح إلى تعليم أولاد الفقراء وقال في خطبته في افتتاح إحدى مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية التي قاد عملية تأسيسها وأصبح رئيساً لها "إن غرض الجمعية من تربية هؤلاء الأطفال الفقراء هو تهذيب نفوسهم ومساعدة كل واحد منهم على إحياء صناعة والده وترقيتها، إلا أن يرى نفسه مستعداً لصناعة أعلى منها وأرقى... إن الجمعية تساعد بالمال من يتخرج من مدارسها ويشغل بصناعة والده مدة سنة، وإنها تعلم التلامذة بأنهم لوالديهم أولاً، ثم للأقربين، ثم للأمة، وتعلمهم احترام آبائهم وأمهاتهم، وتوزع من نفوسهم الميل إلى وظائف الحكومة"^(٣٢).

أهمية الإنفاق الواجب وفي سبيل الله في عملية التمدن:

يرتب الأستاذ الإمام أهمية بالغة للإنفاق ويجعل تركه سبباً للهلاك وقد ورد في تفسير المنار "إن أمة يؤدي أغنياؤها ما فرض الله عليهم لفقرائها ولمصالحها العامة لا تهلك ولا تخزي. ولا شيء أسرع في إهلاك الأمة من فشو البخل ومنع الحق في أفرادها"^(٣٣).

كما يرى الأستاذ الإمام أن إنفاق المال للفقراء وللمصالح العامة من شأنه الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يقول الإمام "ثم أن

(٣١) "الأعمال الكاملة" ج-٣. من ١٠٧ إلى ١٢٥.

(٣٢) "الأعمال الكاملة" ج-٣. ص ١٧٤.

(٣٣) "تفسير القرآن الحكيم". ج-٣. ص ١٩٠.

الأمة التي يبذل أغنيائها المال وتقوم بفريضة التعاون على الأعمال، فيكفل غنيها فقيرها، ويحمي قويا ضعيفها، تتسع دائرة مصالحها ومنافعها، وتكثر مرافقها وتتوفر سعادتها، وتدوم على أفرادها النعمة، ما استقاموا على البذل والتعاون في المصالح العامة^(٣٤).

كذلك فإن الإنفاق على الفقراء وفي المصالح العامة من شأنه "أنه يكف شر الفقراء، ويدفع عنهم أذاهم فإن الفقراء إذا ضاق بهم الأمر واشتدت بهم الحاجة يندفعون إلى الاعتداء على أهل الثروة بالسرقة والنهب والإيذاء بحسب استطاعتهم. ثم يسرى شرهم إلى غيرهم وربما صار فسادا عاما بسوء القدوة فيذهب بالأمن والراحة من الأمة"^(٣٥).

والإنفاق ضروري لاستمرار واتساع دائرة الكسب لأن "الإنسان إنما يكتسب المال من الناس بحذقه وعمله معهم، فهو لم يكن غنياً إلا بهم ومنهم، فإذا عجز بعضهم عن الكسب لآفة في فكره ونفسه أو علة في بدنه فيجب على الآخرين الأخذ بيده، وأن يكونوا عوناً له، حفاظاً للمجتمع الذي ترتبط مصالح بعضه بمصالح البعض الآخر"^(٣٦).

كذلك فإن الأستاذ الإمام يجعل ما ينفقه الأغنياء على تعليم الفقراء ضرورة لمساعدة الأغنياء أنفسهم ويتساءل الإمام "هب أنك تركت لولدك ما تبتغي من الثروة، وهو في موطن خيمت عليه الجبال، واستحوذت على أهله الضلالة، أترأه يعيش سعيداً بين الأشقياء؟! ويحيا غنياً بين الفقراء؟! ولا تمتد

(٣٤) "الأعمال الكاملة"، ج٤، ص٦٧٥.

(٣٥) "تفسير القرآن الحكيم"، ج٣، ص٨٣.

(٣٦) "الأعمال الكاملة"، ج١، ص١٣٨.

إليه يد الغواية وتغلب عليه طبائع السفهاء... كلا إن المرء بقرينه، ورجل الخير بين أبناء الشرور على خطر، فمن انفق من ماله للعلم والتربية فهو الذى يوطئ لذريته أكناف السعادة، ويوطد لهم دعائم المعيشة الراضية، لأنه يصلح لهم مباءة يعيشون فى ظلها آمنين^(٢٧).

وأخيراً فإن الأستاذ الإمام يرى أن الباخل بفضله ماله وبالحقوق الشرعية فيه على ما يصلح شأن أمته وأبنائها لا يستحق أن يكون من المسلمين، يقول الأستاذ الإمام ترى كثيراً من أغنياء المسلمين عارفين بما عليه أمته من الجهل بأمور الدين ومصالح الدنيا... ويعلمون أن إصلاحهم يتوقف على بذل شئ من أموالهم ينفق على التربية والتعليم ونحوهما من المنافع العامة ثم هم يدعون إلى بذل قليل من كثير ما خزنوه فى صناديق الحديد وما ينفقونه فى شهواتهم... فيبخلون بذلك ويرونه مغرماً ثقيلًا، ولا يحفلون بوعده الله للمنفقين فى سبيله ولا وعيده للباخلين بفضله. وأمثال هؤلاء لا يستحقون أن يكونوا من المسلمين لأنه لا يوجد فى نفس الواحد منهم عرق ينبض فى التألم لمصائب الإسلام^(٢٨).

الاخار والتمدن:

يفسر الأستاذ الإمام حديث رسول الله ﷺ "الاقتصاد نصف المعيشة" بأن المعيشة تقوم بأمرين: الكسب والاقتصاد فى إنفاق ثمرته فمن كسب مالا فقد حاز أحد الأمرين، فإن لم يحز الآخر وهو حسن التدبير فقد نصف معيشته،

(٣٧) المرجع السابق، ج٣، ص١٨١.

(٣٨) "تفسير القرآن الحكيم"، ج٣، ص٢٢.

أى فقد انهدم أحد ركنى المعيشة، فإن حاز الأمر الثاني وهو الاقتصاد فقد تمت له المعيشة^(٣٩) والاقتصاد عنده "هو التوسط فى الإنفاق، بحيث لا يبسط صاحب المال يده كل البسط، حتى لا يبقى فيها شيئاً، ولا يقبضها كل القبض حتى لا يخرج منها شيئاً، بل ينفق من -إله على حسب حاله، يقدم الأهم فالمهم، فيدفع الضرورة، ويقيم البنية على قدر ما يناسب درجة غناه وفقره، مع حفظ بقية من كسبه للعوارض غير المنتظرة، التى قلما ينجو الإنسان ورودها عليه بغتة من حيث لا يشعر"^(٤٠). ويرى الأستاذ الإمام أن الأمم المتقدمة تعي أهمية الانخار وتمارسه، ولا ينبغي لنا أن نقلدها تقليداً أعمى فى إنفاقها الواسع على الكماليات لأننا لسنا مثلها فى الثراء والتمدن، فهذا الإنفاق الكمالي لهذه الأمم يبقى نسبة مخصوصة من إيراداتها التى تحوزها من كدها وتعبها ولا تمس رأس المال إلا لضرورة.

فيقول الأستاذ الإمام: "الأمم المتقدمة وإن أنفقت الأموال الكثيرة فى تشييد القصور، وتزيين الملابس، وتحسين الأثاث، إلى غير ذلك من المصارف، فإنما يكون على نسبة مخصوصة من إيراداتهم الحائزين لها بالكد والتعب فى إبراز المصنوعات الجميلة والمخترعات الجمدة، التى يكسب صاحبها فى قليل من الزمن ثروة واسعة، وقدرًا رفيعاً، ولا يجيزون الإنفاق من رأس المال إلا إذا مست ضرورة لا محيص عنها، ومع ذلك فنفاقاتهم هذه

(٣٩) "الأعمال الكاملة"، ج-٢، ص-١٢.

(٤٠) المرجع السابق.

لا تتجاوز حد اللزوم، ولا تخرج عن دائرة احتياجاتهم فكلها مؤسسة على قاعدة جلب المصلحة ورفع الحاجة^(٤١).

تقاليد وعادات تعوق عملية التمدن:

ثمة معتقدات وتقاليد ومفاهيم مغلوطة يعتبرها الأستاذ الإمام "عقبات في طريق تقدمنا ونمو ثروتنا"^(٤٢). ويقارن الإمام بين اهتمامات المصريين واهتمامات الشعوب التي سبقتهم في مضمار التمدن فبينما يتحاور الأوروبيون فيما يلزم اتخاذه لتنمية الأموال وإنشاء المشروعات وتنزيل طرق الاستيلاء على مقدرات غيرهم من الشعوب نجد أننا كما يقول الإمام "عن كل ذلك غافلون نواصل الليل بالنهار في اللهو واللعب، بلغت منا الخرافات والهذيانات مبلغا جسيما حتى استحوذت علينا فأنستنا ذكر الحقائق النافعة والمصالح المهمة... تعقد عندنا المجالس، ولكن على ذكر أنواع الخمر والمسكرات، يطرب المجتمعون فيها بذكر أوصاف الغيد الحسان، ويصرفون ثلثي الليل على قهاوين - (كذا اصطلاح وإلا فهي مواضع رجس ونس) يشربون فيها من المواد المعزوجة بالعقاقير المسممة قدرا لا تسوغه طباع الوحوش الضارية، ولا الأسود الكاسرة، وفي خلال ذلك يتناقشون ويتخاصمون حيث أن كلا منهم يفضل مألوفة من ذلك على مألوفات

(٤١) "الأعمال الكاملة"، ج-٢، ص-٣٩.

(٤٢) المرجع السابق، ج-٢، ص-٢١.

أصحابه، ويحدد أوصافه، وينكر محاسنه، ويشرح مزاياه من حور عين، ورقة حضور وعذوبة منطق، وما شاكل ذلك^(٤٣).

ويهاجم الأستاذ الإمام العادات السيئة في الموالد، ويهاجم إطلاق تعدد الزوجات دون الالتزام فيه بالمقاصد والنصوص الشرعية فيطالب الذي يرون التعدد أن يتبصروا قبل طلب النسد في الزوجات فيما يجب عليهم شرعا من العدل وحفظ الألفة بين الأولاد، وحفظ النساء من الغوائل التي تؤدي بهن إلى الأعمال غير اللائقة^(٤٤). ويهاجم الأستاذ الإمام الرشوة التي صار أمرها بينهم "من قبيل العوائد التي لا تشمئز منها طباعهم ولا يستكرها أحد منهم بل كانت أن تكون من الوسائل المحمودة لنجاح المقاصد ودفع الغوائل^(٤٥). وأخيرا ينتقد الأستاذ الإمام تقليد الأمم المتمدنة في الإنفاق على القصير وغيرها من الكماليات دون العمل والكد ظانين أن ذلك هو التمدن. وهو وهم يخطو على تجاهل الفارق الشاسع في مستوى الثراء ودرجة التمدن وينحرف بأمته إلى مهاوى الإسراف والتهلكة^(٤٦).

مأخذ الإمام على تجربة محمد على في تحقيق التمدن وأسباب فشلها^(٤٧):
للأستاذ الإمام مأخذ جوهرية على تجربة محمد على تنتقض التجربة من أساسها. ويمكن القول أن جماع هذه المآخذ أن محمد على في تجربته

(٤٣) المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٢، ص ٤٥.

(٤٤) المرجع السابق، جـ ٢، ص ٨١.

(٤٥) "الأعمال الكاملة"، جـ ٢، ص ٢٦.

(٤٦) راجع "الأعمال الكاملة"، جـ ٢، ص ٣٩.

(٤٧) راجع "الأعمال الكاملة"، جـ ١، من ص ٨٥١ إلى ص ٨٥٨.

كان مستتبداً يبني مجداً شخصياً له الأمر الذي ألمات في الشعب الحافز على العمل والرقى وتبدى ذلك جلياً في دخول الإنجليز مصر لإخماد ثورة عرابي بأسهل ما يدخل به دامر.

وفيما يلي نذكر بعضاً من مآخذ الأستاذ الإمام على تجربة محمد علي:

١. أخذ يرفع الأسافل ويعطيهم في البلاد والقرى.
 ٢. لم يبن التربية على قاعدة الدين والأدب.
 ٣. لم يجعل للأهالي رأياً في الحكومة.
 ٤. لم يضع حكومة قانونية منظمة يقوم بها الشرع ويستقر العدل.
 ٥. ولّى الحكومة الأجانب يحكمون بالأهواء وتجاهل أبناء البلد ممن تربوا تربية حسنة.
 ٦. قيد حركة المبعوثين إلى أوروبا بعد عودتهم فلم ينشروا في البلاد ما استفادوه.
 ٧. أفرغ حركة الترجمة من مضمونها لأنها انتهت إلى كتب أودعت المخازن وأغلقت عليها الأبواب إلى أواخر عهد إسماعيل باشا.
 ٨. قضى على الحافز على العمل نتيجة لتسخير العمال وعدم الاستفادة بثمره العمل.
 ٩. أضعف إحساس الانتماء إلى الوطن نتيجة المظالم التي وقعت بالناس.
- وهذه المآخذ - فيما نرى - تتبلور أساساً في تجاوز قيم العدل والشورى والحرية والاعتماد على الذات، وجميعها قيم إسلامية أصيلة.

٢/٣ رسالة التوحيد وآفاق الاقتصاد الإسلامي :

كتب الأستاذ الإمام رسالة التوحيد وتضمنت هذه الرسالة ربطاً وثيقاً بين عقيدة التوحيد وبين ما يترتب عليها من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية، وندحن نشير في هذه العجالة إلى بعض جوانب العلاقة الوثيقة التي بينها الإمام بين عقيدة التوحيد وبين بعض الجوانب الاقتصادية في الإسلام.

فأولاً: بين الإمام أن التوحيد هو مصدر حرية الإنسان وعدم عبوديته لغير الله، والحرية أساس لحفظ الحقوق، والحقوق إنما تكون بالعمل والحرية، وحفظ الحقوق المختلفة، وأهمية العمل الإنساني باعتباره أساساً لهذه الحقوق - تلك جميعها من أسس الاقتصاد الإسلامي.

يقول الإمام "صار الإنسان بالتوحيد عبداً لله خاصة. حراً من العبودية لكل ما سواه فكان له من الحق ما للحر على الحر. لا على في الحق ولا ضيع ولا سافل ولا رفيع، لا تفاوت بين الناس إلا تفاوت أعمالهم ولا تفاضل إلا بتفاضلهم في عقولهم ومعارفهم. ولا يقرهم من الله إلا طهارة العقل من دنس الوهم، وخلوص العمل من العوج والرياء، ثم بهذا خلصت أموال الكاسيين، وتمحض الحق فيها للفقراء والمساكين والمصالح العامة. وكفت عنياً أيدي العالة وأهل البطالة، ممن كان يزعم الحق فيها بصفته ورتبته، لا بعمله وخدمته. طالب الإسلام بالعمل كل قادر عليه... وأباح لكل واحد أن يتناول من الطيبات ما شاء أكلاً وشرباً ولباساً وزينة ولم يحظر عليه إلا ما كان ضاراً بنفسه أو يمدخ في ولايته، أو ما تعدى ضرره إلى غيره. وحدد له في ذلك الحدود العامة بما ينطبق على مصالح البشر

كافة فكفل الاستقلال لكل شخص في عمله. واتسع المجال لتسابق الهمم حتى لم يعد لها عقبة تتعثر بها الهمم إلا حقاً محترماً تصطبغ به»^(٤٨).

ثانياً: بين الإمام أن الفكر الصحيح والأخذ بالسنن واتباع سبل الفضيلة (وتلك هي روح جميع الشرائع) إنما هو سبب التقدم والعمران. يقول الإمام "وأما شأن الأمم... فإن الروح الذي أودعه الله جميع شرائعه الإلهية من صحيح الفكر، وتسديد النظر، وتأديب الأهواء... وطلب كل رغبة من أسبابها وحفظ الأمانة واستشعار الأخوة والتعاون على البر... وغير ذلك من أصول الفضائل - ذلك الروح هو مصدر حياة الأمم ومشرق سعادتها في هذه الدنيا قبل الآخرة..."^(٤٩).

ثالثاً: الزكاة والإنفاق في سبيل الله كأساس للتكافل من جانب، وتحريم الخمر والمقامرة والربا من جانب آخرهما الدواء الاقتصادي للأمراض الاجتماعية وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع. يقول الأستاذ الإمام "فرض الإسلام للفقراء في أموال الأغنياء حقاً معلوماً يفيض به الغنى على الفقير سداً لحاجة المعدم، وتفريجاً لكربة الغارم... فاستل بذلك ضغائن أهل الفاقة ومحض صدورهم من الأحقاد على من فضلهم عليهم في الرزق وأشعر قلوب أولئك صحبة هؤلاء، وساق الرحمة في نفوس هؤلاء على أولئك البائسين فاستقرت بذلك الطمأنينة في نفوس الناس أجمعين، وأى دواء

(٤٨) "رسالة التوحيد" للإمام محمد عبده، ص ١٥٧، ص ١٥٨.

(٤٩) المرجع السابق، ص ١٧٧، ص ١٧٨.

لأمراض الاجتماع انجح من هذا... أغلق الإسلام بابي الشر، وسد ينبوع فساد العقل والمال بتحريمه الخمر والمقامرة والربا تحريماً لا هوادة فيه^(٥٠).
رابعاً: بين الإمام أن الإسلام أطلق حرية العقل في إطار الشريعة وهو دين الحريات الاقتصادية كلها في الإسلام (حرية في إطار الشريعة)، يقول الإمام "حى الإسلام على التقليد... صاح الإسلام بالعقل صيحة أزعجته من سباته... فأطلق بهذا سلطان العقل من كل ما يقيد... ورده إلى مملكته، يقضى فيها بحكمه وحكمته مع الخضوع في ذلك لله وحده والوقوف عند شريعته ولا حد للعمل في منطقة حدودها ولا نهاية للنظر تحت بنودها"^(٥١) ثم يقول "بهذا وما سبقه تم للإنسان بمقتضى دينه أمران عظيمان طالما حرم منهما، وهما استقلال الإرادة واستقلال الرأى والفكر... وقد قال بعض حكماء الغربيين من متأخريهم: إن نشأة المدنية في أوروبا إنما قامت على هذين الأصلين... وقرر الحكيم انه شعاع سطع عليهم من آداب الإسلام. ومعارف المحققين من أهله في تلك الأزمان"^(٥٢).

وهكذا ربط الإمام ربطاً عبقرياً بين العقيدة وشئون الاقتصاد، وبين كيف أن مبادئ الشريعة وقيمتها لا غنى عنهما لعملية التمدن حتى في المجتمعات غير الإسلامية التي سبقت بالتمدن.

(٥٠) المرجع السابق، ص ١٨١.

(٥١) المرجع السابق، ص ١٥٨.

(٥٢) المرجع السابق، ص ١٦١.

٣/٣ بعض آراء الإمام

مفهوم الربا المحرم عند الإمام:

جاء في تفسير المنار أن "الربا حرم لأنه ظلم ولكن بعض ما يعهده الفقهاء منه لا ظلم فيه بل ربما كان فيه فائدة للأخذ والمعطى" (٥٣).

وعند الإمام فإن الربا المحرم الذي يكفر من يجحد تحريمه هو ربا النسئئة فى صورة أن يكون للرجل على آخر دين مؤجل نتيجة عملية بيع أو قرض فإذا جاء الأجل ولا يستطيع الوفاء طلب من صاحب المال أن ينسأ له فى الأجل ويزيد فى المال، وتتكرر هذه العملية حتى يكون أضعافاً مضاعفة. وهذه المضاعفة تبرر تحريم الربا بينما يباح السلم الذى ليس من شأنه هذه المضاعفة لأن "الفرق بين الربا القطعى المحرم فى القرآن وبين السلم أن الربح فى السلم ليس من شأنه أن يكون أضعافاً مضاعفة كرابا النسئئة ولولا ذلك لم يظهر لتحريم الربا مع إباحة السلم فائدة إذ ليس فى أمور المكاسب والمعايش تعبد لا يعقل" (٥٤).

ويفرق الإمام بين الربا المحرم بالقرآن وهو ربا النسئئة فى صورته سالفة الذكر وهو الربا المحرم فى ذاته ويحكم بكفر من يجحد حرمة، وبين الربا المحرم استناداً إلى أحاديث الأحاد أو القياس دون القرآن الكريم وهو ربا محرم تحريم وسائل لسد الذرائع، ومن يجحد ينظر فى عذره، وكما قال ابن القيم فإن ما حرم سدا لذريعة أبيع للمصلحة، ومن صور هذا الربا

(٥٣) "تفسير القرآن الحكيم" الشهد بتفسير المنار تأليف محمد رشيد رضا، جـ ٣، صـ

الصور التي يتضمنها النص التالى الذى نوردته نقلاً عن تفسير المنار ويحدد موقف الإمام من الربا المحرم فى الإسلام.

النص: "قد علم مما تقدم فى تفسير الآيات أنها نزلت فى وقائع كانت للمرايين من المسلمين قبل التحريم. فالمراد بالربا فيها ما كان معروفاً فى الجاهلية من ربا النسئة أى ما يؤخذ من المال لأجل الإنشاء أى التأخير فى أجل الدين. فكان يكون للرجل على آخر دين مؤجل يختلف سببه بين أن يكون ثمن شئ اشتراه منه أو قرضاً اقترضه فإذا جاء الأجل ولم يكن للمدين مال يفي به طلب من صاحب المال أن ينسأ له فى الأجل ويزيد فى المال وكان يتكرر ذلك حتى يكون أضعافاً مضاعفة فهذا ما ورد القرآن بتحريمه لم يحرم فيه سواء وقد وصفه فى آية آل عمران التى جاءت دون غيرها بصيغة النهى وهى قوله عز وجل (٣ : ١٣٠) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً﴾ وهذه أول آية نزلت فى تحريم الربا فهو تحريم لربا مخصوص بهذا القيد وهو المشهور عندهم"^(٥٥).

"وقد علمت أنه لا يدخل فى هذا الربا الذى لا يشك فيه كما قال الإمام أحمد شراء أسوره من ذهب بجنيهاً تزيد عليها وزناً لأن هذا الزيادة فى مقابلة صنعة الصانع وقد تكون قيمة الصنعة أعظم من قيمة مادة المصنوع فإنه لا نسئة فى هذا البيع، بل ولا ربا لا مقابل له ليكون باطلاً ولا ضرر فيه على المشتري ولا ظلم. ولا يدخل فيه أيضاً من يعطى آخر مالاً يستغله ويجعل له من كسبه حظاً معيناً لأن مخالفة قواعد الفقهاء فى جعل الحظ معيناً قل الربح أو كثر لا يدخل ذلك فى الربا الجلي المركب المخرب للبيوت

(٥٥) المرجع السابق، جـ ٣، ص ١١٣، ص ١١٤.

لأن هذه المعاملة نافعة للعامل ولصاحب المال معا. وذلك الربا ضار بواحد بلا ذنب غير الاضطرار ونافع لآخر بلا عمل سوى القسوة والطمع... إن كان شراء ذلك الحلي وهذا التعامل من الربا الخفي الذى يمكن إخفائه فى عموم روايات الأحاد فى بيع أحد النقدين بالآخر ونحو ذلك فهو محرم لسد الذرائع، كما قال ابن القيم لا لذاته وهو من الربا المشكوك فيه لا من المنصوص عليه فى القرآن الذى لا شك فيه فليس لنا أن تكفر منكر حرم...»^(٥٦).

الجوانب الاقتصادية فى تحريم الربا:

لماذا أحل الله البيع وحرم الربا؟

نلمح أفكارا اقتصادية إسلامية فيما ورد فى تفسير المنار فى هذا الصدد حيث يستفاد منه:

١. إن التعامل العادل بين الناس فى معاشهم يكون على أساس من المعاوضة التى محلها العمل والمنفعة.

٢. وبينما البيع عملية معارضة اختيارية تكون فيها الزيادة التى يأخذها البائع تقابلها منفعة حقيقية يجنيها المشتري من السلعة التى يحصل عليها من البائع، نجد أن الزيادة فى الربا تعطى لأكل الربا اضطرارا ولا مقابل لها من عمل أو منفعة.

٣. إن النقدين يختلفان عن السلع التى هى محل البيع. فالنقدان مقياس لقيم الأشياء التى ينتفع بها الناس فى معاشهم فإذا أصبحتا سلعة أدى ذلك إلى

(٥٦) المرجع السابق، ج٣، ص١١٥، ص١١٦.

تركيز الثروة في أيدي المراهبين نتيجة أخذهم الربا المضاعف من الناس فيجربون الناس من بعض أموالهم بلا مقابل فضلا عن بخس قيم أعمالهم بما يترتب على ذلك من آثار وخيمة.

يستفاد ذلك من النص التالي: ".. أن الله تعالى جعل طريق تعامل الناس في معاشهم أن يكون استفادة كل واحد من الآخر بعمل ولم يجعل لأحد منهم حقا على آخر بغير عمل لأنه باطل لا مقابل له وبهذه السنة أحل البيع لأن فيه عوضا يقابل عوضا وحرم الربا لأنه زيادة لا مقابل لها. والمعنى أن قياسكم فاسد لأن في البيع من الفائدة ما يقتضي حله وفي الربا من المفسدة ما يقتضي تحريره. ذلك أن البيع يلاحظ فيه دائما انتفاع المشتري بالسلعة انتفاعاً حقيقياً لأن من يشتري قمحا مثلاً فإنما يشتريه ليأكله أو ليبيّره أو ليبيعه وهو في كل ذلك ينتفع به انتفاعاً حقيقياً (وأقول والثمن في هذا مقابل للمبيع مقابلة مرضية للبائع والمشتري باختيارهما) وأما الربا وهو عبارة عن إعطاء الدرامم والمثلثات وأخذها مضاعفة في وقت آخر فما يؤخذ منه زيادة عن رأس المال لا مقابل له من عين ولا عمل "أقول وهي لا تعطى بالرضا والاختيار بل بالكراه والاضطرار"^(٥٧).

"وتم وجه ثالث لتحريم الربا من دون البيع وهو أن اللقدين إنما وضعاً ليكونا ميزانا لتقدير قيم الأشياء التي ينتفع بها الناس في معاشهم. فإذا تحول هذا وصار النقد مقصوداً بالاستغلال فإن هذا يؤدي إلى انتزاع الثروة من أيدي أكثر الناس. فينمو المال ويربو عندهم ويخزن في الصناديق والبيوت

المالية المعروفة بالبَنوك، ويخص العاملون قيم أعمالهم لأن الربح يكون معظمه من المال نفسه وذلك يهلك الفقراء".^(٥٨)

فتوى الإمام فيما يتعلق بالتأمين:

السؤال: "ما قولكم دام فضلكم فى شخص يريد أن يتعاقد مع جماعة على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيه بالتجارة، واشترط معهم أنه إذا قام بما ذكر وانتهى أمر الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة، وكانوا قد عملوا فى ذلك المال، وكان حيا، فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصهم من الأرباح، وإذا مات فى أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية فى ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح. فهل مثل هذا التعاقد الذى يكون مفيدا لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعا؟ نرجوكم التكرم بالإفادة، افندم.

الجواب: "الحمد لله وحده: لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزا شرعا، ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقساط والعمل فى المال وحصول الربح أن يأخذ، لو كان حيا، ما يكون له من المال مع ما خصه من الربح، وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف فى ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أنتجه من الربح، والله اعلم".^(٥٩)

(٥٨) المرجع السابق، جـ ٣، ص ١٠٨، ص ١٠٩.

(٥٩) "الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده"، ج ١، ص ٨٠٥، ص ٨٠٦.

ربح صندوق توفير البريد:

سئل الأستاذ محمد رشيد رضا عما إذا كان الإمام له فتوى تحل هذه الأرباح وكان جوابه:

"إن كان للأستاذ فتوى رسمية في مسألة صندوق التوفير فهي توجد في مجموعة فتاويه بوزارة الحقانية ومنها تطلب، وأنا لم أر له فتوى في ذلك، ولكني سمعت منه في سياق حديث عن مقاومة الخديوى له ما حاصله:

أن الحكومة أنشأت صندوق التوفير في مصلحة البريد بذكريتو خديوى (أمر عال) لييسر للفقراء حفظ ما زاد من دخلهم عن نفقاتهم وتثمينه لهم، وقد تبين لها أن زهاء ثلاثة آلاف فقير من واضعي الأموال في صندوق البريد لم يقبلوا أخذ الربح الذى استحقوه بمقتضى الذكريتو. فسالنتى الحكومة: دل توجد طريقة شرعية لجعل هذا الربح حلالاً، حتى لا يتأثم الفقراء من المسلمين من الانتفاع به؟؟ فأجبته مشافهة بإمكان ذلك بمراعاة أحكام شركة المضاربة فى استغلال النقود المودعة فى الصندوق. فذاكر رئيس النظار الخديوى فى تحرير الذكريتو الخديوى وتطبيقه على الشرع، فأظهر نحوه الارتياح لذلك. ولما قال له رئيس النظار: إننا استشرنا المفتى فى ذلك، غضب غضباً شديداً، وقال كيف يبيح المفتى الربا، لابد أن استشير غيره من العلماء فى ذلك".

ثم جمع سموه جمعية من علماء الأزهر فى "قصر القبة" وكلفهم وضع طريقة شرعية لصندوق التوفير، ليظهر أمام العامة بأنه هو المحامى عن الدين والمطبق للمشروع على الشريعة، وأن الحكومة كانت عازمة على إكراه المسلمين على أكثر الربا بمساعدة المفتى لو لا تداركه الأمر.

وقد وضع له العلماء مشروعا قدمته "المعية" لنظارة المالية... وأن
نظارة المالية عرضت على المشروع لإقراره، فوجدته مبنياً على ما كنت
قلته للحكومة شفهاها^(٦٠).

(٦٠) المرجع السابق، جـ ١، ص ٨٠٤.

٤/ المبحث الثالث

الإمام محمد عبده: الزعيم

فى هذا المبحث نعرض لجانب من منجزات الإمام فى الواقع، والتي كانت إعمالاً لمنهجه الإصلاحى:
١/٤ الجمعية الخيرية الإسلامية^(١١):

فى عام (١٣١٠هـ - ١٨٩٢) تم تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية، وقام بتأسيسها خمسة من الرواد: الأستاذ الإمام وسعد زغلول وقاسم أمين وحسن عاصم وعلى فخرى والثلاثة الأول فى غنى عن التعريف، وأما الرابع والخامس فرائدان فى إصلاح القضاء وضالعان فى أعمال الجمعية ورسالتها. وانضم إلى هؤلاء بعد قليل الهلباوى بك النقيب الأول للمحاميين ومحامى الحريات والقضايا القومية. واتسعت عضويتها بعد ذلك حتى صار عدد أعضائها ٦٨٠ عضواً عام ١٣١٨هـ - ١٩٠٠م.
قامت هذه الجمعية منظمة إصلاحية تقاوم طمس هوية الأمة وقيمها، وتعمل على وحدة ونهضة الأمة، وتبث التكامل بين أبنائها، وتنتشر مصابيح العلم بين ربوعها.

وفى مقال للإمام محمد عبده بالوقائع المصرية العدد ٩٤٢ الصادر فى ذي القعدة ١٢٩٧هـ - ١٨٨٠م تحت عنوان "حكومتنا والجمعية الخيرية"، قال الإمام: "ان مما نتلج به الصدور، وترتاح له النفوس، ويبحثنا على الثقة

(٦١) اعتمدنا فى ذلك على: "الإمام محمد عبده" للأستاذ عبد الحليم الجندى، وعلى جريدة الوقائع المصرية - العدد المشار إليه.

بحسن مستقبلنا ما نراه من إقدام أبناء قطرنا على الأعمال الخيرية، وجدهم ونشاطهم فى تأليف الكلمة وضم الشمل واتحاد المقاصد لنجاح البلاد وتقدمها، وأخذهم بالوسائل الحقيقية التى تؤدى إلى ذلك وإن سبقنا إليها سكان الممالك المتمدنة وبلغوا بها آمالهم من الثروة والقوة وكمال السطوة. وهى إنشاء الجمعيات الخيرية المتعددة تختلف أشكالها وتتحد مقاصدها... ويزينا أملنا وثقة ما نشاهده من تأييد الحكومة السنية لتلك الجمعيات ...".

وهذه الجمعية كانت مدرسة للعمل الإسلامى العام ربي فيها الأستاذ الإمام أجيالا قادت مصر فى كافة نواحي شئونها، وقادها من بعدهم تلاميذ لهم على ذات المنوال. فمن بين أعضاء هذه الجمعية بخلاف الذين ذكراهم من أعضائها المؤسسين "حشمت وزير المعارف الذى نشر التعليم الابتدائي- كما يسمى الآن- فى ريف مصر وصعيدها فملأها بالنور وقد اختلف مع الإنجليز من أجل الدفاع عن اللغة العربية مثلما اختلف معهم سعد زغلول. ولطفى السيد باشا أبو الفلسفة وأول مدير للجامعة ورئيس لمجمع اللغة العربية وللجمعية الخيرية، وأستاذ مصطفى عبد الرازق ومحمد حسين هيكل ومحمود عزمى وطه حسين ومنصور فهمي. أما على إبراهيم باشا فأبوا الجراحة الحديثة، والثلاثة الآخرون مديرون للجامعة المصرية. وطلعت حرب زعيم مصر الاقتصادى ومحمد فريد رئيس الحزب الوطنى الذى ملأ مكان مصطفى كامل باقتردار بعد إنشاء الحزب الوطنى بشهر وبعض الشهر. كما أن أربعة من أعضاء هذه الجمعية هم سعد زغلول وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت ومحمد محمود كانوا رؤساء حكومات برلمانية لها اختصاصات اكبر من اختصاصات الملك... وباختصار قاد أعضاء هذه

الجمعية فرادى أو مجتمعين نهضة مصر فى مطلع القرن العشرين. وقد قامت الجمعية بنشاط بارز لعل من أهم أوجهه:
أولاً: إنشاء المدارس التى انتشرت فى القاهرة والأقاليم وكان من بين أغراضها الأساسية:

١- العناية بالتربية الدينية ومقاومة مدارس التبشير التى نشرها المبشرون.

٢- العناية باللغة العربية وتصحيح عيوب التعليم الذى فرضه الإنجليز فى مدارس الحكومة... وكان على التلاميذ حفظ ثلاثة الأجزاء الأخيرة من القرآن واكبر قدر من الحديث والسيرة والشعر والأدب العربى والأنشيد الوطنية، كما يؤدون الصلاة عند أذان الظهر. وكان التعليم بالمجان^(٦٢).

ثانياً: شرعت الجمعية فى بناء جامعة أهلية وتولى سعد زغلول بعد وفاة الإمام ١٩٠٥م أمانة لجنة إنشاء الجامعة وحتى سنة ١٩٠٦م عندما آلت إلى قاسم أمين بعدما عين سعد وزيراً للمعارف "وقامت الجامعة ١٩٠٨م، وأوفدت بعثتها الأولى ١٩٠٨م وفيها محمود عزمى ومنصور فهمى وتوفيق الساوى وسيد كامل وسبعة آخرون، وكانت رسالة منصور فهمى فى السوربون عن "المرأة فى الإسلام".

ثالثاً: كانت الجمعية نبراس تكافل تجمع المال وتفرقه بين المحتاجين ولها باع خير طويل فى الأزمات والكوارث، ومن ذلك دورها فى نجدة

(٦٢) "الإمام محمد عبده" للأستاذ عبد الحليم الجندي، ص٦٥، ص٦٦.

منكوبى حريق مدينة ميت غمر سنة ١٩٠٢م، حيث تولى الإمام بنفسه تجميع التبرعات للمنكوبين وتوزيعها عليهم.

رابعاً: أقامت الجمعية مستشفاهما الشهير على ضفاف النيل، وهو الآن أكبر المستشفيات غير الحكومية فى أفريقية.

خامساً: كانت إدارة الجمعية مثالا للتبارى فى إحقاق الحق وتداول رأى والمشورة.

سادساً: نجحت الجمعية فى إزكاء روح الأخوة فى الوطن، ومما يدل على ذلك أن من بين التبرعات التى قدمت لها تبرعات من أقباط. وليس ذلك بغريب على جمعية وضعت نصب عينيهما "تأليف الكلمة وضم الشمل واتحاد المقاصد لنجاح البلاد وتقدمها" كما أنه ليس ذلك بغريب على زعيم وإمام يرى أن "خير أوجه وحدة الوطن الامتناع عن الخلاف والنزاع فيه".

هكذا ففى مواجهة الفساد الذى أتى به التدخل الأجنبى بامتيازاته الأجنبية ومحاكمه المختلطة... ثم أخيراً بالاحتلال العسكري، هذا الفساد كان يريد أن يمحو هوية الأمة الإسلامية فى مصر وقيم الإسلام السامية، وتمكين المبشرين والمستعمرين من عقول أبنائها وبث الفرقة بين المسلمين والأقباط. فى مواجهة ذلك تم تأسيس الجمعية الشرعية لتقاوم الفساد وتشرع القيم الذاتية للأمة قيم العدل والحرية والطهارة والحلال...، وإزكاء روح التكافل، وتربية وتعليم النشء على الأخذ بما من شأنه نهضة الأمة وتقدمها ووحدةها. وثمة أمور كثيرة فى هذه الجمعية تدل على تبنيتها للقيم الإسلامية فى منهجها الإصلاحى: فرائدها إمام الإصلاح بالدين الإسلامى، وأعضاؤها إما

تربوا في الأزهر أو من أصحاب الثقافة الإسلامية المنافحين عن الإسلام والمؤمنين بقيمه في أصول الإسلام الخالية من الشوائب والغلو. وعلى أية حال فقد تربوا في مدرسة الإمام محمد عبده ونالهم من قبسه ثم صاروا في حياته- وبعد مماته- من قادة الوطن وربوا أجيالا سارت على منواله، فكانت لهم- ولا تزال- صولات وجولات في الدفاع عن استقلال الوطن وعن الحرية والعدالة.

وليس من قبيل الصدفة أن يعقد مجلس إدارة هذه الجمعية من بداية نشأتها ولمدة طويلة في مسجد السلطان الغوري بما لذلك من مغزى يتعلق بطبيعة عمل ينطلق من مسجد من مساجد الله، ويرتكز على منهجه.

٢/٤ إصلاح الأزهر والقضاء الشرعي والأوقاف:

اقترح الشيخ على الخديوى عباس الثانى الذى لمس منه الإمام تضجرا من تدخل الإنجليز فى شئون البلاد وجهاده لأخذ ناصية الحكم منهم. اقترح الإمام عليه ثلاث نواح لا تزال بعيدة عن تدخل الإنجليز ولا يعارضون العمل لإصلاحها فهى دينية صرفة وهى الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية. واستصدر الإمام قانونا للإصلاح عام ١٨٩٦م. وقد شمل مشروع الإصلاح الذى قاده الشيخ الإصلاح المالى والتعليمى وإدخال عيون الكتب فى فروع العلم وتحطيم الخوف من أى جديد فيه منفعة^(٦٣) كما قوى ساعد جمعية إحياء التراث العربى، والشيخ رئيسها، ومكن للشيخ الشنقيطى أن يظهر المخطوطات نوات الشأن.

(٦٣) "الإمام محمد عبده" للأستاذ عبد الحليم الجندى"، ص ٧٧.

"وكان صدى صوته يصدر مسامع الخديوي... إذ كان يأكل مال الأوقاف بالباطل ويضن بها على عمال المساجد وأئمتها والشيخ يطره بالاحتجاجات في شكل قرارات أو مذكرات إلى مجلس الأوقاف"^(٦٤).

وكان من آثار القانون الجديد عام ١٨٩٦م "تقصر غلة الأوقاف المخصصة للتدريس على المدرسين بعد أن كان أبناء الموتى منهم يحلون محلهم دون نظر لمصلحة المدرسين المستحقين. فأمسى معاش الأبناء مسئولية على الشيخ يؤديها من ماله الخاص ومال أصحابه مع أن من آباؤهم من كانوا خصوما له"^(٦٥).

واقترح الشيخ ضمن تقريره لإصلاح القضاء الشرعي تكوين لجنة لتقنين المعاملات من الشريعة، وفي عام ١٩٢٠م صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠م فيما يتعلق بالحاكم الشرعية، وعلى هدى مقترحات الشيخ للأخذ من أكثر من مذهب.

وكانت مقترحات الإمام خطوة ومنازة في طريق شهد فيما بعد صدور دستور عام ١٩٧١م في مصر ينص في مادته الثانية على أن "الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع".

(٦٤) المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٦٥) المرجع السابق، ص ٧٧.

٥/ المبحث الرابع

محمد رشيد رضا: تلميذ الإمام وحامل راية فكره

حمل السيد محمد رشيد المرزى (أو رضا) لواء فكر الإمام، وأنشأ جريدة المنار بعد استشارة الإمام لتكون منارة لهذا الفكر المستنير. ونخصص هذا المبحث لعرض نماذج من نصوص وردت بجريدة المنار تبليغ فكر مصدرها السيد محمد رشيد رضا، والتي يستبين منها أنه قيس من فكر الإمام محمد عبده:

فأولاً: يترسم السيد/ محمد رشيد رضا ذات منهج الإصلاح المرتكز على الدين الإسلامى فيقول عن أغراض الجريدة فى عددها الأول أنها "تبحث على التمسك بالدين وتبين أنه أساس السعادة وأن الكفر فساد العمران. وتدرأ التشبه الواردة على الشريعة الإسلامية، وتتحض مزاعم من قال أنها حجاب كثيف وسد حائل بين الآخذين بها وبين المدنية الصحيحة لجهلهم بما انطوت عليه من الحكم الرائعة والأحكام العادلة وترشد العاملين إلى أن محاولات الطغور غرور وأن طلب الغاية فى البداية جهل وحرمان، وأن مراعاة السنن الإلهية ومسيرة النواميس الطبيعية كافية بتوفيق الله تعالى لبلوغ كل مقصد ونوال كل مرام"^(٢٠).

ويبين السيد محمد رشيد رضا أسباب تأخر المسلمين وأنها ليست فى الدين بل هى من توهم العامة والجهال فيقول: "شعرت جميع الشعوب والأمم من جميع الملل والنحل فى الشرق بشدة حاجتها إلى التربية والتعليم المفيدين

للقوة والعزة المتمين للثروة الموصولين للسعادة إلا أن المسلمين كانوا أبداً شعوراً وأضعف إحساساً بذلك، وأجدر بهم أن يكونوا هم السابقين لجميع الشرقيين إذ الغربيون لم يهتدوا لذلك إلا بما اقتبسوه من أنوارهم من قبل. ولم يكن السبب في ذلك ضعف قابلية المسلمين واستعدادهم لأن الاستعداد الطبيعي لا يختلف باختلاف الاعتقاد ولا تعاليمهم الدينية لأنهم كانوا أشد تمسكاً بالدين علماً وعملاً أيام اخذوا الفنون عن مخالفيهم وجدوا في إنمائها واستثمارها.

ولكن العلوم لما دالت إلى الغرب وغمرته بخيراتها وبركاتها ثم اندفع أهله إلى الشرق مكتسبين ومستعمرين كان أول من اخذ عنهم معارفهم النصراني للتناصب بينهم في الدين ومذاهبه... وعادى المسلمون علومهم لعداوتهم السياسية حتى توهم عامتهم وجهالهم أن تلك العلوم مضادة للدين نفسه. وبقي المسلمون أجيالاً في الكسل والخمول لا يرجعون إلى آداب دينهم التي نهضت بهم في النشأة الأولى ولا يتمسكون بالفنون العصرية التي نهض بها غيرهم عادوا الأولى عملاً، والثانية قولاً وعملاً، وتقيدوا بسلاسل العادات المضرة والتقاليد المكسلة حتى صاروا مضغة بين الأفواه^(٦٧).

وتعرض محمد رشيد رضا لأثر الابتعاد عن قيم الدين فقال: "أغنياء المصبريين عمدتهم ما داموا لا ينفكون عن السفه والتبذير فهم واقعون في غمرات الديون التي تجلب على بلادهم ريب المنون، وإن أنبتت تربتهم الذهب الوضاح وأعفتهم الحكومة من كل إتاوة وخراج^(٦٨)."

(٦٧) المرجع السابق العدد (٢٠)، السنة الأولى

(٦٨) المرجع السابق، العدد (٢٧)، السنة الأولى.

وفى دعوته للتعليم يدعو السيد محمد رشيد رضا إلى التعليم الذى يركز على الدين: فيقول بعد سرد العلوم التى ينبغى تعلمها. "هذا ما عن لنا فى هذا المقام كتبناه على طريق الإجمال فإذا سار عليه القائمون بتشييد المدارس نرجو أن يكون سعيهم مؤديا لسعادة الأمة والوطن وإلا كان إغواء وإضلالاً ووبالاً ونكالاً. فقد جربنا التعليم بغير الصبغة الدينية فما زادنا إلا بلية ورزية"^(٦٩).

ولا يمانع محمد رشيد رضا من الأخذ عن الأمم القوية طرقها فى التربية والتعليم شريطة مراعاة حالتنا الدينية والاجتماعية، فيقول: "جرت الأمم القوية فى التربية والتعليم على طرق لا مندوحة لنا عن محاكاتها فيها ومجاراتها عليها كما وكيفا مع اعتبار حالة بلادنا الدينية والاجتماعية، ومراعاة قدرتنا المالية والعلمية لأننا نعلم ان عزة تلك الدول وتقدمها على نسبة تقدم التربية والتعليم فيه"^(٧٠).

وثانياً: يترسم محمد رشيد رضا خطا الإمام فى تبين أهمية التربية والتعليم كأساس لعملية النهوض عن طريق الدين، وكذا يتبين أهمية تصحيح الغرض من التعليم:

فغرض الجريدة الأولى "الحث على تربية البنات والبنين،،،،، والترغيب فى تحصيل العلوم والفنون ... وإصلاح كتب العلم وطريقة التعليم والتثقيط على مجارة الأمم المتقدمة فى الأعمال النافعة وطروق أبواب الكسب والاقتصاد، وشرح الدخائل التى مازجت عقائد الأمة، والأخلاق الرديئة التى

(٦٩) المرجع السابق، العدد (٣٠)، السنة الأولى.

(٧٠) المرجع السابق.

أفسدت الكثير من عوائدها. والتعاليم الخادعة التي لبست ألغى بالرشاد. والتأويلات الباطلة التي شُبّهت الحق بالباطل»^(٧١) ويقصّح عن منهجه بطريقة قاطعة فيقول "ورأيُنا أن سبب التّقدم الذي يجمع كل الأسباب وترجع إليه جميع الوسائل هو تعميم التربية والتعليم في جميع عناصر الأمة على طريقة واحدة"^(٧٢).

وعن هدف العملية التعليمية كما جاء المنار "إنما العلم الذي يجعلنا أمة عزيزة سعيدة يحافظ كل فرد فيها على جامعته الجنسية والدينية والوطنية ويشرب في قلبه أن ما أصاب أمته من حسنة فنعمتها شاملة له، وما أصابها من سيئة فمعرتها لاحقة به، ولقد قال أستاذنا الأكبر العلامة الشيخ محمد عبده كلمة بلغة في العلم الذي نحن أحوج إليه لإسعادنا وهي "العلم ما يعرفك من أنت ممن معك"^(٧٣).

وثالثًا: يتبين السيد محمد رشيد رضا تمامًا أهمية الاقتصاد في عملية التمدن:

فقد جاء في أغراض الجريدة أنها تتبّه العثمانيين على أن الشركات المالية هي مصدر العمران وينبوع العرفان وأن عليها مدار تقدم أوربا في الفنون والصنائع لا على الملوك والأمراء..."^(٧٤).

(٧١) المرجع السابق، العدد الأول، السنة الأولى.

(٧٢) المرجع السابق، العدد الأول، السنة الأولى.

(٧٣) المرجع السابق، العدد (٣٠)، السنة الأولى.

(٧٤) المرجع السابق، العدد الأول، السنة الأولى.

وعندما ما يذكر العلوم والفنون التي ينبغي تعلمها يجعل ضمنها علم الاقتصاد، ويقول عنه "... وعلم الاقتصاد الذي يبحث عن إنماء الثروة وحفظها، وهو من أركان المدنية الحاضرة. وما اضر بهذه البلاد (المصرية) إلا السبع عن العلم والعمل بالاقتصاد. ولما كان هذا العلم من مقومات الأمم والدول سمي "علم الاقتصاد السياسي"..."^(٧٥).

ورابعاً: فإن السيد محمد رشيد رضا كأستاذ الإمام يعي أهمية دور الأغنياء، والعلماء في عملية التمدن، جاء في المنار "وأنه يتعين على علماء الأمة وأغنيائها أن يوافقوا رغبته في إصلاح داخلية البلاد والعمل على ترفيتها لا سيما بقيم التربية الحقة والتعليم الصحيح... فهما الكافلان باستئصال الأمراء الخونة والحكام الظلمة... المطهران للنفوس من أدران الرذائل المسيغان على الأرواح حلل الفضائل. بل هي الروح الذي تحيي به الشعوب والأمم (لاحظ أثر فكر السيد جمال الدين الأفغاني أيضاً)... ولا يمكن الوصول إلى الغرض منهما إلا بإرشاد العلماء وإرفاد الأغنياء. ومن قصر في وظيفة منهما فهو خائن وطنه عدو لأُمته وملته... فالجهل خير من علم لا ينفع، والإملاق (الفقر) أفضل من ثراء (غنى) لا يرفع... ومن يخرن المال في صناديق حديد ويمسكه عن كل مشروع مفيد وهو يرى بلاده تباع للدخلاء. وأزمة ثروتها تنتازعها الغرباء. وأبناءها منغمسين في الترف. وبنائها على شفا جرف فهو الخاسر المغبون والخائن المأمون.. إنفاقه سفه وتبذير، وإمسাকে شح وتقتير، بل خراب وتدمير"^(٧٦).

(٧٥) المرجع السابق، العدد (٣٠)، السنة الأولى.

(٧٦) المرجع السابق، العدد (٣)، السنة الأولى.

وخامساً: وأخيراً- وليس آخرأ - فإن السيد محمد رشيد رضا يترسم منهج أستاذه بخصوص أهمية الاستقلال الاقتصادي، وأهمية بث القيم الإسلامية، جاء في المنار "إذا كنت صحيح العقل والجسم فكيف ترضى أن تقيم الأجنبى وصيا وقيما عليك بحيث إذا لم يقدم لك مادة طعامك ولبوسك وكفنك وأدوات الوصول إليها تموت من الجوع والعري... لا يخدعك ما ترى فى بلادك من مظاهر الثروة على بعض أفراد التجار فلو أفقلت فى وجوههم مصارف (بنوكة) أوربا وغلت أيدى تجارها عن إمدادهم لحاصوا حيصة الحمر... لا تغرنك أرض بلادك (أطيانك) الواسعة فقد نقصها الغريبون من أطرافها بل كادوا يحيطون بأكنافها. وقبضوا على موارد الثروة منها حتى انهم ليبيعونك ماءها الذى تحتسيه... لا تردهينك عظمة حكامك فقد أمسوا مغلوبين على أمرهم. ومنفذين لأوامر غيرهم" (٧٧).

وماذا عن سبب عدم الاستقلال؟ جاء فى المنار "ولست أخص بهذا ما يفتأت به رجال الإنجليز على الحكومة المصرية من نحو بيع سفنها وصفافها (أراضيها المستوية) مثلاً بل أعم به كل قانون جارت به الحكومات الشرقية (لأسيما الإسلامية) أهل أوربا فجارت بذلك وعدلت عن طريق الفضيلة الدينية كإباحة السكر والبغاء... قلنا انهم مغلوبون على أمرهم ولكن هذا الغلب لم يجبروا عليه بكرى المدافع ورصاص البنادق وإنما لضعف فى الدين ووهن فى العزيمة وجهل بعاقبة الأمور. أدهشتهم عظمة

أوربا واستهوتهم زخارف مدينتها فظلوا يتقربون إليها ويقلدون ما بأقبح ما لديها من غير روية ولا بصيرة...»^(٧٨).

ثم يبين السيد محمد رشيد رضا أن الإنسان هو عصب عملية التمدن، جاء في المنار "دع عنك التفكير بسيئات الحكومات واصرف بصرك إلى وطنك ماذا يجب له عليك" يتجلى لك أنك أنت دعامة وجوده وروح حياته. بك تعيش وبك يموت ويفني. بك يعز ويغنى وبك يذل ويشقى. وإذا تجلى لك هذا تشعر بأن لك شأنا عظيما في الوجود وتمس بقواك المقدسة التي أودعها مبدع الكون في جراثيمك الإنسانية فتندفع إلى طلب الفضيلة الحقيقية والكمال الصحيح الذي أنت له أهل"^(٧٩).

(٧٨) المرجع السابق.

(٧٩) المرجع السابق.

٦/ المبحث الخامس

محمد طلعت حرب باشا: تلميذ الإمام وزعيم نهضة مصر الاقتصادية

محمد طلعت حرب باشا رائد الاقتصاد المصرى وأحد تلاميذ الإمام عمل معه فى مجلس إدارة الجمعية الخيرية سكرتيراً عاماً فوكيلاً لها حتى وفاته . وهو تلميذ نجيب تلقى على أيدي الإمام دروساً فى العمل الاجتماعى والاقتصادى فى إطار منهجه الإصلاحى الإسلامى.

ونذكر فى هذا الصدد أن الإمام خطب فى أهل المحلة الكبرى عند افتتاح مدرسة الجمعية الخيرية فيها فى عام ١٩٠٥م فأعلن بصفته رئيساً للجمعية أن "لها الرجاء بهمة وجهاء المحلة وأهل الخيرة من أغنيائها فى تأسيس قسم صناعى فى هذه المدرسة فإن المحلة بلدة كانت معروفة بالصناعة وقد وعد صاحب السعادة أحمد باشا المنياوى بأنه مستعد لمساعدة الجمعية على إنشاء القسم الصناعى..".

وقد نفذ طلعت حرب - فيما بعد - وصية الأستاذ الإمام وأنشأ فى المحلة شركة المحلة للغزل والنسيج لتصبح كبرى الشركات لصناعة النسيج فى القارة الأفريقية وأم الشركات الصناعية فى مصر^(٨٠).

ونحن نرى أثر الإمام فى أعمال وخطب طلعت حرب أكثر أن تحصي، ونذكر منها:

أنه طالما نادى الإمام محمد عبده بالوقوف على حقيقة التمدن لا الاكتفاء فيه بالشكل، وجعل الإمام التنفـن فى الصنائع فصل من فصول هذا

(٨٠) "الإمام محمد عبده" للأستاذ عبد الحليم الجندي.

التمدن، ولطالما نادى الأستاذ الإمام بتحقيق الاستقلال بجميع أوجهه. ونفذ محمد طلعت حرب باشا وصية أستاذه فأنشأ بنك مصر بنكا وطنيا مستقلا وجعل أسهمه اسمية واشترط التبعية المصرية في مالكيها . ودافع عن ذلك بأن هذا مطلب للاستقلال الاقتصادي يهون دونه ما قد يترتب على ذلك من تضيق لدائرة التداول قد يفوت على المساهمين قدرا من الأرباح . يقول طلعت حرب في خطبة له في حفل تأسيس بنك مصر في مساء يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠م "يقولون إن في جعل الأسهم إسمية واشترط التبعية المصرية في مالكيها تضيقا لدائرة التداول وتصعيبا لحركة هذا التداول . ونقول إن الأمة التي تريد استقلالها الاقتصادي يجب عليها أن تشتري هذا الاستقلال بقليل من التضحية ماذا بضر الأمة التي ألقت الوقف - لو وقف بعض بنيتها جزءا من ماله على استقلال بلادهم الاقتصادي واعتبروا الأسهم من أول يوم وفقا لا بيع فيه ولا شراء على أن الأمر بالعكس فالبيع جائز بقيد واحد، وهو أن المشتري يجب أن يكون مصرياً"^(٨١).

وعندما تحدث عن الهدف من إنشاء بنك مصر اتضح تأثره التام بمنهج الإمام، إذ الأموال أصلا خلقت للتداول كما أنه ينبغي استخدامها في بناء الصناعات وتحقيق التمدن، يقول طلعت حرب "في البلاد أموال كثيرة مخزونة ومعطلة كما قلنا، وظيفتها في الأصل التداول بين الناس ولها في كل حركة بركة وفي كل دورة ربح لرابح" ... ولمساعدة التجارة والصناعة

(٨١) "مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا"، من ص ٥٧ - ص ٦٠.

والزراعة المصرية وإصلاح الأحوال الاقتصادية وإيجاد الكفاءات المالية...^(٨٢).

وجاء أيضاً، فى هذا الصدد، فى خطبة له فى بيروت فى أوائل عام ١٩٢٥م "وتخصص من فائض أرباحه (أى البنك) بعد تكوين احتياطي قانونى واحتياطي فوق العادة نقول تخصص من فائض ربحه بعدما تقدم احتياطي ثالث، أو رأس مال جديد مستقل عن رأس مال البنك وأرباحه واحتياطيه. واستخدم هذا الاحتياطي الثالث فى إنشاء الصناعات القومية الضرورية للبلاد المصرية"^(٨٣).

ويقول أيضاً فى خطبة له فى فيينا فى حفلة الطلبة المصريين لتكريمه فى ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٥م: "ولا يفوتني وأنا أشير إلى حالة النمسا الاقتصادية- أن أذكركم ببنك مصر، وإن أنبئكم بأنه قد خطا من جهته فى حياة الأمة المصرية خطوة عظيمة نرجو أن تكون من أحسن الأسس لبناء الاستقلال الاقتصادى للبلاد"^(٨٤).

وقد جعل الإمام إصلاح اللغة العربية أحد هدفه باعبارها معين الأصالة ودليل الهوية، ونجد تأثير ذلك على فكر محمد طلعت حرب. ففى إحدى خطبه فى يولية سنة ١٩٢٥م: يقول "قالوا -من حيث يجهلون أو يتجاهلون منزلة لغتنا- أن اللغة العربية لا تصلح للتعليم فى مدارسنا لأنها تقصر عن استيعاب العلوم العصرية، فصبرنا على مضض نرى التعليم

(٨٢) المرجع السابق، ص ٦٥.

(٨٣) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٨٤) المرجع السابق، ص ١٥٨.

يجرى بلغة غير لغة البلاد، حتى عاد إلينا بعض الأمر من شئوننا فجعلنا التعليم بالعربية أساساً في الدراسة الابتدائية والمتوسطة والعالية - ولو أن العلوم كلها لا تدرس الآن في المدارس العالية باللغة العربية لصعوبات وقتية لا نلبيث أن نزول^(٨٥).

ونلمح تأشير الإمام محمد عبده في تفكير طلعت حرب في إدراك الأخير لأهمية التربية والتعليم وتصحيح الهدف منهما. يقول طلعت حرب في حفل توزيع الجوائز السنوية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٢٤م: "من الخطأ الفادح أن نتصور أمة الولايات المتحدة أمة عمل ومال دون أن تكون أمة علم وآمال... وهذه الأمة لم تصل إلى ما وصلت إليه من عظمة الثروة وجلال الفكرة إلا بفضل نظام التعليم والتربية فيها"^(٨٦) ثم يقول "وإذا نظرنا إلى كلية الآداب والعلوم، على حالة دراستها الثانوية الحاضرة وجدنا أنها خطوة عظيمة في إصلاح التعليم بمصر، لأن التعليم لدينا قد سار زمناً طويلاً على قاعدة إعداد رجال موظفين خاضعين للرؤساء البريطانيين لا على قاعدة تخريج رجال قادرين على أن يتحملوا مسئولية الأعمال ويزاولوها بقدم راسية وعزيمة صادقة. فنشأ عن ذلك أن جاءت برامج التعليم صماء جافة تتجه إلى العقل دون أن يكون لها منفذ إلى القلب أو إلى إثارة الهممة في النفوس وتحريكها إلى الأخلاق التي هي عماد الرجل في حياته، وركن الأمة في حياتها"^(٨٧).

(٨٥) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٨٦) "مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا"، ص ٨٣، ص ٨٤.

(٨٧) "المرجع السابق"، ص ٨٦.

وأخيراً - وليس أخراً - فطالما حمل الإمام محمد عبده على التقليد وإهمال السنن الكونية، ونلمح تأثير ذلك على محمد طلعت حرب باشا، فيقول في خطبة له في باريس في حفل الجمعية المصرية لتكريمه - يقول: "تريد إذن عقلية مصرية. متشابهة في سموها مع أسمى الأمم ثقافة، ونريدها عقلية مصرية مستقلة وعقلية وليدة ماضينا الذي لا مفر من تأثيره فينا، وليدة حاضر نسعى إلى أن نربطه بماضيها، كما نسعى أن نقوده ونسيره إلى مستقبل حسن، والمستقبل وإن يكن بيد الله إلا أنه إلى درجة ما - بيد القوم ولا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (٨٨).

ولقد صدق تلميذ الإمام القول بالعمل، فنجد أن بنك مصر قد قام بعبء إنشاء الصناعات المصرية الأساسية بكفاءاتها ورجالها، ونذكر - على سبيل المثال لا الحصر من هذه الصناعات: شركة مصر للغزل والنسيج - مطبعة مصر - بنك مصر فرنسا - شركة مصر للملاحة البحرية - شركة مصر للكتان - شركة مصر لحج الأقطان - شركة مصر لمصايد الأسماك - شركة مصر لنسيج الحرير - شركة مصر للطيران. وهكذا فإن تلميذ الإمام يعتبر رائدا من رواد الاقتصاد الإسلامي من زاوية العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإنشاء القاعدة الصناعية الذاتية للتقدم، خاصة في الصناعات الضرورية، ومن خلال تشغيل أموال المصريين والاعتماد على السواعد المصرية. وتشجيع الادخار ومحاربة الاكتناز. وربما يبرر تعامل بنك مصر بالفائدة حينئذ وجود فتوى للإمام تقصر الربا المحرم على ربا الأضعاف المضاعفة كما سبق لنا بيانه.

٧/ نتائج البحث

أولاً : إن رسالة مدرسة المنار هي استنهاض الأمة الإسلامية عن طريق العودة إلى الأصول بإعمال العقيدة والشريعة والأخلاق الإسلامية، واللغة العربية، في إطار أصيل صاف من الشوائب منزه عن الانحراف. وعملت هذه المدرسة على تحرير الدين من دواعي الجمود والخلط، وتحرير العقول من قيود لم يرد بها الدين، كما عملت على إصلاح اللغة العربية. وعملت هذه المدرسة على نشر فكرها الإصلاحى الشامل، ومارست إعمال هذا الفكر فى الواقع، وخرجت للدنيا قادة قادوا مسيرة الحياة فى القرن العشرين -ولا يزالون- فى ضوء منهجها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع.

والاقتصاد فى فكر هذه المدرسة ركيزة أساسية للتمدن، وهو عندها -مثل كافة أركان الحياة- ينبغى أن يركز على الدين، والاقتصاد فى إطار الدين الإسلامى ليس سوى الاقتصاد الإسلامى .

ثانياً : و يمكن لنا أن نذكر فى ضوء بحثنا - جانباً من أهم إسهامات مدرسة المنار فى الاقتصاد الإسلامى فيما يلى:

١- قدمت مدرسة المنار مشروعاً نهضوياً شاملاً للاقتصاد الإسلامى فيه شأن كبير، ودحضت فرية مغرضة مفادها أن سبب التخلف هو الدين الإسلامى، وبينت أن العودة إلى هذا الدين فى أصوله الحقيقية هي الطريق الوحيد للتمدن والنهوض.

وهذا فى رأينا الإسهام الأهم لمدرسة المنار فى الاقتصاد الإسلامى - وكافة نواحي الحياة- لأن ذلك قد جاء فى وقت عانت فيه مصر -بل والأمة

الإسلامية- من سلسلة متعازمة من التدخلات الأجنبية التي انتهت في مصر باحتلال إنجلترا لها عام ١٨٨٢م، و محاولتها فرض القيم الغربية عليها وطمس هويتها الإسلامية، ودمج مصر في المشروع الغربى باعتبارها أمة تابعة.

٢- دعت مدرسة المنار إلى تحرير الوطن من الاحتلال والديكتاتورية. والاستقلال والحرية لاشك نقطة بدء ضرورية لتطبيق المنهج الإسلامى المختار لعملية التمدن.

٣- دعت إلى إعمال العقيدة والشريعة والقيم الإسلامية لتقود عملية التمدن، وأعطت أهمية بالغة لقيم الاستقلال والحرية والعدل والعلم والعمل والاستطاعة والاعتدال، وهى قيم ضالعة فى الإطار العام للاقتصاد الإسلامى.

٤- دعت إلى إعمال أحكام الشريعة الإسلامية فى المعاملات، وأبرزت أهمية دور الزكاة والإنفاق فى سبيل الله فى عملية التمدن: بنائها واستقرارها، كما أبرزت أهمية التكافل الاجتماعى للأغنياء أنفسهم. وأبرزت أهمية اجتذاب المحرمات سيما الربا والإسراف والتبذير والاحتكار... والتي كانت سببا فى تردى أحوال البلاد.

٥- بينت أهمية الأخذ بالأسباب والعمل فى إطار سنن الله فى الكون.

٦- أبرزت دور الأغنياء فى عملية التمدن وأهمية دور القادة فى هذه العملية.

٧- نادت بتخليص الدين من شوائب ليست منه - ضارة بعملية التمدن. ولعل من أهم هذه الشوائب: الجمود الفكرى، واعتناق الجبرية

والسلبية، وإهمال السنن الكونية، والولوغ في البدع والمنكرات التي لا تسمن ولا تغنى من جوع بل تعطل إمكانات الأمة فيما يضر ولا يفيد.

٨- أبرزت أهمية دور الإنسان في عملية التمدن على أساس من قيم الدين الإسلامي.

٩- ركزت على أهمية التعليم والتدريب على أساس من قيم الدين الإسلامي، وجعلت هدف التعليم ليس فقط تخريج الأيدي القادرة على العمل بل أيضا وبدرجة أهم تخريج إنسان يهتم بصالح الأمة مثلما -بل ربما أكثر - مما يهتم بصالح نفسه، كما دعت إلى إتاحة التعليم والتدريب للفقراء.

١٠- نادت بضرورة إقامة الصناعات الأساسية التي تحتاج إليها الأمة، وضرورة تطوير تقنيات ذاتية ليس فقط كضرورة اقتصادية بل أيضا كضرورة وجود للدفاع عن الوطن واستقلاله.

١١- نسادى رائد هذه المدرسة بإصلاح الأزهر والأوقاف وهما مؤسستان وثيقتنا الصلة بالاقتصاد الإسلامي.

١٢- نادت هذه المدرسة بالاستفادة من تجارب الآخرين في إطار الدين الإسلامي والمصلحة المعتمدة.

هذا على الصعيد النظري، وأما على الصعيد التطبيقي فلعل من أهم إنجازات مدرسة المنار في هذا الصدد ما يلي:

١- فى رأينا أن أهم منجزات هذه المدرسة على صعيد الواقع تتمثل فى تربية الإمام محمد عبده لأجيال من المؤمنين بمنهجه فى

الإصلاح ، قادوا هم وتلاميذهم مصر فى القرن العشرين ولا يزالون فى قرننا هذا يقودون.

٢- نهوض تلاميذ الإمام محمد عبده بمقاومة المحتل وتحقيق الاستقلال لمصر والجهاد فى سبيل إرساء قيم العدل والشورى، وإعطاء المرأة حقوقها الإسلامية.

٣- أسس الإمام ومعه بعض الرواد الجمعية الخيرية الإسلامية التى كانت بحق منارا للعمل الإسلامى العام وتخريج قادة عظماء لهذا العمل فى كافة المجالات ومنها المجال الاقتصادى.

وكانت هذه الجمعية منارا لبث قيم الإسلام وعقيدته وشريعته تبديد ظلام التبشير والتغريب ومحاولة طمس هوية الأمة، كما كانت مجالا لإتاحة التعليم والتدريب للفقراء والمساكين، وكانت بالجملة نبعاً للعمل الخيرى فى جميع المجالات وتطبيقاً لجانب مباشر من جوانب الاقتصاد الإسلامى.

٤- مقترحات الإمام لإصلاح القضاء الشرعى، والتى طبق بعضها فى حياته وبعد وفاته، ومقترحاته لتقنين المعاملات فى الشريعة الإسلامية، والتى هى من مقتضيات تطبيق الاقتصاد الإسلامى.

وقد أقر المشرع المصرى الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع فى الدستور الصادر عام ١٩٧١م الذى جاء فى مادته الثانية (الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية والشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع). ولا نظن إلا أن ذلك حلقة مقدمة

من سلسلة حلقات تأثير مدرسة المنار التي أقامت منهجها الإصلاحى على الدين - العقيدة والشريعة والأخلاق - واللغة العربية.

٥- الإصلاحات التي أدخلها الأستاذ الإمام على الأزهر - قلعة الإسلام - والتي تؤثر بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الإسلامى من تخريج رجال نوى عقول متفتحة ودين قويم يرشدون الناس إلى الهدى، ولا غنى للاقتصاد الإسلامى عن وجود مثل هؤلاء.

٦- قائد أحد تلاميذ الإمام - محمد طلعت حرب باشا - نهوض مصر، وتحقيق استقلالها الاقتصادى.

٧- فى رأينا أن دعاة الاقتصاد الإسلامى المعاصرين إنما هم أثر مضىء من آثار مدرسة المنار، ونذكر منهم الدكتور عيسى عبده، والدكتور أحمد عبد العزيز النجار وسمو الأمير محمد الفيصل آل سعود ورعيل كبير من رجال الاقتصاد الإسلامى المعاصرين لا نذكرهم لكثرتهم وخشية نسيان بعضهم، ولا نكاد نقرأ لكاتب عن الاقتصاد الإسلامى فى عصرنا لا يذكر الإمام محمد عبده صراحة أو ضمنا بتبنى منطلقاته الفكرية ومنهجه الإصلاحى.

٨- ونظن أن مؤسسات الاقتصاد الإسلامى القائمة الآن لابد وأن تكون بطريقة أو بأخرى - شعاعا لهذه المدرسة.

المراجع

أولاً: كتب :

١. الجندى، المستشار عبد الحليم الجندى ١٩٨٧م، "الإمام محمد عبده"، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة مصر.
٢. حرب، محمد طلعت باشا حرب، "مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا"، الطبعة الثانية، مطبعة مصر والقاهرة، مصر.
٣. الذوادى، الأستاذ رشيد الذوادى، ٢٠٠٠م، "رواد الإصلاح"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
٤. الرافعى، المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى، ١٩٦١م، "جمال الدين الأفغانى - باعث نهضة الشرق"، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
٥. الرافعى، المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى، "عصر إسماعيل"، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
٦. رضا، الأستاذ محمد رشيد، ١٣٤٤ هـ "تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده"، الجزء الثانى، الطبعة الثانية، مطبعة المنار بمصر.
٧. رضا- الأستاذ محمد رشيد "تفسير القرآن الحكيم" الشهير بتفسير المنار، الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٨. سعيد، الدكتور عبد المنعم سعيد، ٢٠٠٢م، "صراع الحضارات أو العولمة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
٩. الطناحى، الأستاذ طاهر الصناعى، "مذكرات الإمام محمد عبده"، دار الهلال، القاهرة، مصر.

١٠. عبده، الإمام محمد عبده، ١٩٦٥م "رسالة التوحيد" طبعها وصححها وعلق عليها السيد محمد رشيد رضا، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة، مصر.
١١. عمارة، الدكتور محمد عمارة، ١٩٩٣ م "الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر.
١٢. مؤنس، الدكتور حسين مؤنس، ١٩٨٦م "الربا وخراب الدنيا" الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، مصر.

ثانيا: دوريات :

١. "المنار" جريدة علمية أدبية سياسية " تأسست سنة ١٣١٥هـ منشئها السيد محمد رشيد الرضى.
٢. الوقائع المصرية.

محفوظات العمارة والتنمية في الإسلام

(دراسة إحياء الموات)

دكتور/ عبد الله بن علي البار (*)

الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد: فإن عمارة الأرض وتنمية مواردها يعود بالخير والرفاه على المجتمع بطريق مباشر وغير مباشر، وكل من أراد استثمار مال أو عمل، لا بد أن تتأهب المخاوف من ضياع وهدر استثماره، لذا تتبارى الأنظمة والقوانين الوضعية فيما بينها بما تضعه من تشريعات وتنظيمات، وتسهيلات في محاولة استنهاض الهمم، واستقطاب رؤوس الأموال والخبرات، والعمالة الماهرة، لتحقيق أكبر قدر من العمارة والنمو الاقتصادي، في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ولكن هذه النظم والتشريعات لا تنسم بالثبات مع أنه من أهم وسائل تحفيز الاستثمار، فكثيرًا ما تتغير من حين لآخر بتغير اجتهاد واضعيها، أو تبعاً لمتغيرات اقتصادية، أو لظهور مشاكل ظهرت عند تطبيق تلك الأنظمة

(*) أستاذ الاقتصاد الإسلامي المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

والتشريعات، ولا يزال المشرعون لتلك الأنظمة يتخبطون في تعديل وتغيير تشريعاتهم لمعالجة هذه المشاكل، تارة بالتعديلات، وأخرى بالأنظمة واللوائح الملحقة، وكلما ظنوا الوصول بتلك التشريعات إلى بر الأمان والاستقرار، ظهرت لهم معائب أخرى، ولو بعد حين من الدهر، ولعل أقرب الأمثلة على ما نقول ما تعرضت له النظرية الاشتراكية من تغيرات وتعديلات لم تفلح في النهاية من تحاشي سقوط النظرية والنظام في نهاية المطاف، وإذا كانت الشيوعية المنهارة إنما قامت على أنقاض سالفتها الرأسمالية، فلا عجب من تبادل أدوار السيطرة والسقوط بينهما، فكلهما يستمدان بقائهما من معين واحد هو الاجتهاد البشري المعتمد على العقل القاصر عن إدراك حقائق الأمور، وبواعثها، وأبعادها، ونتائجها، البعيد عن هدي الخبير بالخلق وما يصلح أحوالهم في عاجلتهم ومآلهم، العليم بما فطرهم وجبلهم عليه من ميول ورغبات وشهوات، وآمال ومخاوف، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُ مَا تَوْسُوهُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿إِلَّا يَعْلمَ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٢).

هدف وخطة البحث

سنحاول في هذا البحث تلمس وإبراز أهم ما جاء في التشريع الإسلامي من قواعد وأحكام تحفز المستثمرين وتشجع المبادرات الفردية، والجماعية، والحكومية على عمارة الأرض والتنمية بمختلف المشاريع الاقتصادية

(١) سورة ق آية (١٦) .

(٢) سورة الملك آية (١٤) .

العمرائية، والزراعية، والحيوانية، والصناعية، وذلك بمعالجة الموضوع من خلال المباحث الآتية :

- المبحث الأول : الوعد بالمعونة وثواب الآخرة .
- المبحث الثاني : منح الملكية وأولوية الانتفاع .
- المبحث الثالث : منح الحقوق في الماء.
- المبحث الرابع : مشاركة غير المسلمين .
- المبحث الخامس : منح مهلة لدراسة المشروع.
- المبحث السادس : توفير مساحات كافية للمشروعات والمرافق .
- المبحث السابع : مراعاة قدرة المستثمر على العمارة والإحياء .
- المبحث الثامن : تحفيز الدولة على العمارة والإحياء .

المبحث الأول الوعد بالمعونة والثواب الأخروي

حث الإسلام على إحياء موات الأرض وعمارته بكافة أشكال المشروعات المثمرة، والموات في تعريف الفقهاء هو الأرض المنفكة عن الاختصاص وملك معصوم^(٣)، وإحياء الموات يكون بكل عمل يترك أثرا على الأرض يُمكن من الانتفاع بها عرفا بقصد تملكها^(٤)، ويدخل في ذلك كافة صور النشاط الاقتصادي الزراعي والعمراني والصناعي .

ولما في إحياء الأرض بالعمارة بصورها المختلفة من مصالح ومنافع يعود أثرها على المجتمع فقد عملا الإسلام على تحفيز الناس على الإحياء وعمارة الأرض بالوعد بالثواب الأخروي، ومكافأة المحي بتملك ما أحياه، أو تقديمه على غيره في الانتفاع به، ونوضح ذلك على النحو الآتي:

(أولا) الوعد بالمعونة على إتمام العمل والمباركة فيه :

(٣) هذا تعريف الحنابلة لموات الأرض وقد عرفها غيرهم بتعريفات متقاربة، انظر: كشف القناع ١٨٥/٤، وشرح منتهى الإرادات ٤٩٥/٢، والمغني لابن قدامة ٤١٨/٥، والهداية ٩٨/٤، وتبين الحقائق ٣٤/٦، والدر المختار ٤٣٢/٦، وبدائع الصنائع ٣٨٥١/٨، وحاشية السموقي ٦٠/٤، ومواهب الجليل ٢/٦، والمنهاج ٢٠١/٦، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧٧.

(٤) لم يأت في الشرع حد للإحياء ويرجع فيه للعرف، وقد تقاربت عبارات الفقهاء فيما يكون من الأعمال إحياء للأرض ومالا يكون كذلك، انظر : الدر المختار ٤٣١/٦، مجلة الأحكام العدلية المادة (١٠٥١)، ص ٢٠٣، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ٣٥/٦، حاشية رد اختار ٤٣٣/٦، التاج والإكليل ١٢/٦، الشرح الكبير للدردير ٦٣/٤، المنتقى للباجي ٣٠/٦، الأم للشافعي ٤٢/٤، المهذب ٤٢٤، المجموع شرح المهذب ٤٦٤/٤، تحفة المحتاج وحواشيه ٢١١/٦، والمغني لابن قدامة ٤٣٧/٥.

عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث من فعلهن ثقة بالله واحتسابا كان حقا على الله أن يعينه وأن يبارك له من سعي في فكاك رقبة ثقة بالله واحتسابا كان حقا على الله أن يعينه وأن يبارك له ومن تزوج ثقة بالله واحتسابا كان حقا على الله أن يعينه وأن يبارك له ومن أحيا أرضا ميتة ثقة بالله واحتسابا كان حقا على الله أن يعينه وأن يبارك له »^(٥).

(ثانيا) الوعد بالثواب الأخروي :

وعد الإسلام بالثواب في الآخرة، على عمارة الأرض بالإحياء وجعلها منتقعا بها، يدل على ذلك عدد من النصوص منها قوله صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة»^(٦). وما روي أن النبي ﷺ دخل على أم معبد حائطا فقال: «يا أم معبد من غرس هذا النخل أمسلم أم كافر». فقالت: بل مسلم قال: «فلا يغرس المسلم غرسا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة»^(٧).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي ٣١٨/١٠، والمعجم الأوسط ١٥١/٥، والفردوس بمأثور الخطاب ٨٥/٢. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٧/٤: " رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عيد الله بن الوازع روى عنه حفيده عمرو بن عاصم فقط وبقيته رجاله ثقات"، وقال المناوي في فيض القدير ٢٩١/٣ : "قال الذهبي في المذهب إسناده صالح مع نكاته عن أبي أيوب".

(٦) صحيح ابن حبان ٦١٦/١، السنن الكبرى للنسائي ٤٠٤/٣، مسند أبي يعلى ١٣٩/٤، مسنده أحمد ٣٠٤/٣، انظر أيضا: فتح الباري ١٩/٥، التلخيص الحبير ٢٢/٣، ونصب الراية ٢٨٩/٤.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه ١١٨٩/٣، واللفظ له، والبخاري في صحيحه ٨١٨/٢، وليس في روايته إلى يوم القيامة.

وما روي عن معاذ بن أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من بنى بنيانا من غير ظلم ولا اعتداء أو غرس غرسا في غير ظلم ولا اعتداء كان له أجر جار ما انتفع به من خلق الرحمن تبارك وتعالى»^(٨).

قال البيهقي: "وهذا إن صح فيحتمل أن يكون في بناء الرباطات وفيما لا بد منه من بناء يكتفه من الحر والبرد دون بناء يراد به الزينة فقط والله أعلم"^(٩). وهو قيد واضح فيما لا ينتفع به نحو ما كان للزينة، وتعميمه فيما يعود على الخلق بالنفع .

قال ابن حجر: "وفي رواية لمسلم: "إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة". ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولا منه ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه إلى غيره وظاهر الحديث أن الأجر يحصل لمتعاطي الزرع أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لأنه أضافه إلى أم مبشر ثم سألها عن غرسه .

قال الطيبي : نكر معلما وأوقعه في سياق النفي وزاد من الاستغراقية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكناية على أن أي مسلم كان حرا أو عبدا مطيعا أو عاصيا يعمل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه إليه ويثاب عليه"^(١٠).

(٨) مسند أحمد ٣ / ٤٣٨ ، الترغيب والترهيب ٣ / ٢٥٤ ، قال الميمني في مجمع الزوائد ٣ / ١٣٤ : "رواه أحمد وفيه زبان والله أبو حاتم وفيه كلام " .

(٩) شعب الإيمان ٧ / ٤٠٥

(١٠) فتح الباري ٥ / ٤ .

المبحث الثاني

منح الملكية وأولوية الانتفاع

فطر الإنسان على حب التملك، والانتفاع بثمرة عمله، وقد راعى الإسلام هذا الميول الفطري وعمل على استغلاله كحافز على الإحياء والعمارة لما يترتب عليه من مصالح تعود على الجماعة بشكل مباشر وغير مباشر، لذا منح الإسلام المحي حق الملكية، أو الامتياز بأولوية الانتفاع بما أحياه.

(أولاً) حق الملكية:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأرض الموات تملك بالإحياء^(١١)، مستدلين بعدد ما روي عن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «من أضرأ أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها»^(١٢). وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(١٣). وما

(١١) انظر: الهداية ٩٨/٤، فتح القدير ١٣٦/٨، تبين الحقائق ٣٥/٦، تكملة حاشية ابن عابدين ٤٣٢/٦، شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٦٨/٣، بدائع الصنائع ٣٨٥٣/٨ المدونة للإمام مالك ٣٧٧/٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٦٠/٤، مواهب الجليل ٢/٦، المنقى للبايجي ٢٧/٦، شرح الزرقاني على الموطأ ٤٢٤/٤، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٣٦٧، الأم للشافعي ٢٢٩/٨، تحفة المحتاج وحواشيها ٢٠١/٦، كشاف القناع ١٨٥/٤، شرح منتهى الإرادات ٤٥٩/٢، المقنع ٢٨٦/٢، المغني لابن قدامة ٤١٦/٥، انحرر في الفقه الحنبلي ٣٦٧/١.

(١٢) صحيح البخاري ٨٢٣/٢.

(١٣) صحيح البخاري ٨٢٣/٢، الموطأ ٧٤٣/٢، سنن أبي داود ١٨٧/٣.

روى هشام ابن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق»^(١٤).

واتفق الفقهاء على أن من قام باستنباط ماء من مكمنه في أرضه المملوكة فإنه يملك نفس مصدر الماء يعني أنه يملك البئر نفسها أو العين نفسها يعني بناءها، أما الماء الذي في قرار البئر (نقع البئر) أو العين فقد اختلفوا في ملكيته فذهب الشافعية في القول الصحيح^(١٥)، المنصوص عليه^(١٦)، أن من حفر بئراً أو استنبط عينا فإنه يملك ماءها في قراره، وإن لم يحزه بإخراج وهي رواية عند الحنابلة^(١٧)، والذي يتضح من نصوص المالكية أن هذا مذهبهم أيضاً^(١٨)، وذهب الحنفية^(١٩)، والحنابلة في

(١٤) الموطأ ٧٤٣/٢، سنن أبي داود ١٨٧/٣، الأموال لأبي عبيد ص ٣٦٣، الخراج لأبي

يوسف ص ٦٤، الخراج ليحيى بن آدم ص ٨٤.

(١٥) قال ابن حجر بعد تقرير هذا الحكم: (وهو الصحيح)، انظر: تحفة المحتاج بشرح

النهاج ٣٢١/٦.

(١٦) قال الشيرازي في المذهب: (وهو المنصوص عليه)، انظر: المذهب ٤٢٧/١.

(١٧) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٩، المغنى لابن قدامة ٦١/٤.

(١٨) جساء في المدونة ٣٧٤/٤: "قلت: أرأيت لو أن قوماً مسافرين وردوا ماء فمعههم

أهل الماء من الشرب أيجاهدوهم في قول مالك؟ قال: ينظر في ذلك فإن كان مأزهم

مما يحمل لهم بيعه مثل البئر يحفرها الرجل في داره أو أرضه قد وضعها لذلك لبيع

ماءها كان لهم أن ينعوهم إلا بثمن...، ومنع فضل الماء في البئر المملوكة إلا

لحضر وجواز بيعه والمعاوضة عليه تدل عليه نصوص مصنفات المالكية مما يدل على

أن الماء مملوك في قراره بملك البئر عندهم، انظر مختصر خليل ص ٢٥٠، الشرح

الكبير للردري ٦٥/٤، الشاج والإكليل لمختصر خليل ١٦/٦، المنتقى للباجي

٣٣/٦.

(١٩) الهداية ١٠٤/٤، شرح العناية على الهداية ١٤٤/٨، تبين الحقائق ٣٩/٦، رد المختار

٤٤٠/٦، فتح القدير ١٤٤/٨.

الرواية الصحيحة^(٢٠)، إلى أن ما في قرار البئر أو العين المستتبطة في أرض موات، أو مملوكة لا يملك صاحبها منها إلا القدر الذي يحوزه بالإخراج منها، وأن ما فيها من ماء لم يحزه بالإخراج يظل على إباحته، وذهب إلى هذا أبو إسحاق من الشافعية^(٢١).

(ثانيا) حق الأولوية في الانتفاع:

أعطى الشارع مستتب الماء حق الأولوية في الانتفاع بالماء لأن حقوق الآخرين في الماء إنما تثبت في "فضل الماء"، والمقصود بفضل الماء ما زاد عن حاجة صاحبه للاستخدام الشخصي والانتفاع بالشرب لنفسه وأهله وماشيئته، وسقي زرعه وأشجاره، وذهب البعض إلى أن فضل الماء لا يدخل فيه ما يستخلفه صاحبه للحاجات الطارئة من شرب وسقي^(٢٢)، وأغلب الفقهاء على أن الفضل ما زاد عن حاجته الناجزة^(٢٣)، وعلى ذلك لا تثبت حقوق الآخرين على الماء إلا إذا كان زائدا عن حاجته.

(٢٠) قال ابن قدامة: "وهو الصحيح"، انظر المغني ٤/٦٢، وذكر هذا الحكم البهوتي رواية واحدة في كشف القناع ٤/١٨٩، شرح منتهى الإرادات ٢/٤٦١، وميل أبو يعلى ظاهر إلى هذه الرواية انظر: الأحكام السلطانية ص ٨٣.

(٢١) انظر: المهذب لأبي إسحاق الشيرازي ١/٤٢٧.

(٢٢) وهو قول الأزرعي من الشافعية انظر: تحفة المحتاج ٦/٢٣١.

(٢٣) ذهب الماوردي وابن حجر من الشافعية، والبهوتي من الحنابلة إلى أن فضل الماء ما زاد عن حاجته وحاجة عياله وماشييه وزرعه وأشجاره انظر: الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٣، تحفة المحتاج ٦/٢٣١، شرح منتهى الإرادات ٢/٤٦١، جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٢٧١، ونقل البهوتي في الكشف قول الحارثي: "الفضل الواجب بنفسه ما فضل عن شفته وشقة عياله، وعجينهم، وطبخهم،"

المبحث الثالث

منح الحق في الماء

لما للماء من أهمية حيوية، للنبات والحيوان، ودخوله بشكل مباشر أو غير مباشر في معظم الأنشطة الصناعية، لذا فقد أعطى الإسلام للمستثمر في عمارة الأرض بالنشاط الزراعي، والحيواني، ويقاس عليهما غيرهما، الحق في الاستقاع بالمياه المملوكة للغير مع عدم الإضرار بالمالك، والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار»^(٢٤). وقوله صلى الله عليه وسلم: «ثلاث لا يمتنع الماء والكلا

=وطهارتم، وغسل ثيابهم، ونحو ذلك، وعن مواشيه ومزارعه وبساتينه"، انظر :
كشف القناع ١٩٠/٤.

(٢٤) قال ابن حجر في الدراية في تحريج أحاديث الهداية ٢/ ٢٤٦ : "بن ماجه من حديث ابن عباس بلفظ المسلمون وزاده في آخره وثمنه حرام وأخرجه الطبراني من حديث ابن عمر بغير الزيادة وأبو داود من طريق جرير بن عثمان عن حبان بن زيد أبي خدش عن رجل من الصحابة قال غزوت مع النبي ﷺ ثلاثا أسمعته يقول فذكر مثله وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن عدي ورجاله ثقات".
وقال في تلخيص الحبير ٣/ ٦٥ : "بن ماجه من حديث ابن عباس بلفظ المسلمون وفيه عبد الله بن خراش متروك وقد صححه بن السكن ورواه الخطيب في الرواة عن مالك عن نافع عن بن عمر وزاد والملح وفيه عبد الحكم بن ميسرة راويه عن مالك وهو عند الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن بن عمر كالأول". وقال الصنعاني في سبيل السلام ٣/ ٨٦ : "رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات". وقال الزيلعي في نصب الراية ٤/ ٢٩٤ عن الرواية التي في سندها مبهم عن رجل من أصحاب النبي ﷺ : "قال البيهقي في المعرفة وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقات وترك ذكر أمثانهم في الإسناد لا يضر إن لم يعارضه ما هو أصح منه".

والنار»^(٢٥). وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يُمنع فضل الماء يُمنع به الكلاء»^(٢٦). وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يُمنع نفع البئر»^(٢٧). وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يُباع فضل الماء لئيباع به الكلاء»^(٢٨).

وقد حمل الحنفية والشافعية والحنابلة، الأحاديث الواردة في النهي عن منع فضل الماء على جميع أنواع الماء المحرز سواء كان في بئر أو عين مملوكة، واتفقوا على إثبات الحق للأخرين في الانتفاع بفضل هذا الماء الانتفاع العادي كالشرب والغسل والوضوء، وسقي المواشي^(٢٩).

واشترط الشافعية^(٣٠) والحنابلة لثبوت حق شرب المواشي من فضل الماء المملوك أن يكون الماء في قرار مصدره، وأن لا يحوزه المالك بالإخراج، وأن لا تجد المواشي ماء مباحا غير المملوك، أن يكون الماء

(٢٥) سنن ابن ماجه ٢ / ٨٢٦، قال المناوي في فيض القدير ٣ / ٣١٣: "عن أبي هريرة قال الحافظ العراقي رحمه الله: منده صحيح". وصححه ابن حجر والنعناعي، انظر: تلخيص الحبير ٣ / ٦٥، وسبل السلام ٨٦/٣.

(٢٦) صحيح البخاري ٢ / ٨٣٠، صحيح مسلم ٣ / ١١٩٨.

(٢٧) صحيح ابن حبان ١١ / ٣٣١، المستدرک على الصحيحين ٢ / ٧٠، سنن البيهقي الكبرى ٦ / ١٥٢، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٢٨، مسند أحمد ٦ / ١٣٩، الأم ٤ / ٤٩، فيض القدير ٦ / ٣٥١، قال المناوي: "رمز لحسنه" ..

(٢٨) صحيح مسلم ٣ / ١١٩٨.

(٢٩) الهداية ٤ / ١٠٤، فتح القدير ٨ / ١٤٥، تبين الحقائق ٦ / ٤٠، رد المحتار ٦ / ٤٣٨، تحفة المحتاج ٦ / ٢٣٢، المهذب للشيرازي ١ / ٤٢٨، الأحكام السلطانية للمارودي ص ١٨٣، فتح الباري ٥ / ٢٤ كشف القناع ٤ / ١٨٩، شرح منتهى الإرادات ٢ / ٤٦١، جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٢٧١، الأحكام السلطانية لابن يعلى ص ٢١٩.

(٣٠) تحفة المحتاج ٦ / ٤٣٢، المهذب للشيرازي ١ / ٤٢٨، فتح الباري ٥ / ٢٤، وخالف من أصحاب الشافعي أبو عبيد بن حرب فذهب إلى انه لا يلزم بذل فضل الماء لزرع أو حيوان انظر: الأحكام السلطانية للمارودي ص ١٨٣، المهذب ١ / ٤٢٨.

متصلاً بكلاً فإن لم يقرب من الكلاً لم يلزم المالك بذله ولم يعتبر بعض الحنابلة هذا الشرط^(٣١). وأن لا يؤدي دخول المواشي إلى الماء إلى الإضرار بالمالك، فإن أدى إلى ذلك لزم أصحابها حمل الماء إليها^(٣٢)، ويشترط الحنفية الشروط السابقة ما عدا الشرط الثالث، واشترط أكثرهم أن لا تأتي المواشي على كل الماء لكثرتها فلا تبقى منه شيئاً^(٣٣).

واختلفوا في إثبات حق سقي الزرع والشجر للغير، فذهب الحنفية في الصحيح أن للغير الحق في سقي زرعهم من فضل الماء المملوك عن طريق النقل في الأواني المعدة لذلك كالجرار، وخالف منهم بعض أئمة بلخ فقالوا ليس لهم ذلك^(٣٤)، وذهب الحنابلة في رواية إلى أن لهم سقي زرعهم منه^(٣٥)، وذهبوا في الرواية الثانية^(٣٦) إلى أنه ليس لهم الحق في سقي الزرع، وإنما ينحصر حقهم في شربهم وشرب ماشيتهم وهو مذهب الشافعية.

أما المالكية فمذهبهم أنه ليس لغير المالك حق في الآبار "مملوكة" إلا لمضطر إلى الشرب بحيث يخشى عليه الهلاك، أو لجار له بئر يسقي منها زرع فانهارت فله أن يأخذ من فضل ماء جاره إلى أن يصلح بئره، وذلك

(٣١) انظر : كشف القناع ١٨٩/٤، شرح منتهى الإرادات ٤٦١/٢.

(٣٢) انظر : الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٣، تحفة المحتاج ٢٣٢/٦، كشف القناع ١٨٩/٤، شرح منتهى الإرادات ٤٦١/٢، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٩.

(٣٣) الهداية ١٠٤/٤، رد اختار ٤٤٠/٦، فتح الباري، فتح القدير ١٤٥/٨.

(٣٤) انظر شرح العناية على الهداية ١٠٤٥/٨، تبيين الحقائق ٤٠/٦، رد اختار ٤٣٨/٦.

(٣٥) كشف القناع ١٨٩/٤، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٩.

(٣٦) وقد صحح هذه الرواية أبو يعلى في الأحكام السلطانية ص ٢١٩، وذكرها البهوتي رواية واحدة في شرح منتهى الإرادات ٤٦١/٢.

بغير ثمن في قول، ورجح الدردير وجوب دفع الثمن إذا لم يكن مضطراً للماء لاستنقاذ حياته^(٣٧).

إضافة إلى ذلك أعطى الإسلام للمستثمر الحق في إمرار الماء في الأراضي المجاورة، وإن كانت مملوكة للآخرين إذا لم يضر ذلك بهم، وهو رأي بعض الفقهاء^(٣٨)، واستدلوا على ذلك بما روي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه: " أن الضحاك بن خليفة ساق خليجا له من العريض، فأراد أن يمر به في أرض محمد بن مسلمة فأبى محمد فقال له الضحاك: لم تمنعني وهو لك منفعة تشرب به أولا وآخرا ولا يضرك ؟ فأبى محمد، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، فقال محمد : لا . فقال عمر : لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع تسقي به أولا وآخرا وهو لا يضرك ؟ فقال محمد : لا والله . فقال عمر: والله ليمرن به ولو على بطنك، فأمره عمر أن يمر به، ففعل الضحاك"^(٣٩).

(٣٧) انظر : المدونة ٣٧٤/٤، المنتقى للبايجي ٣٩/٦، ٤١، حاشية الدسوقي ٦٥/٤، مواهب الجليل ١٦/٦، والشرح الكبير للدردير ٦٥/٤.

(٣٨) للحنابلة والشافعية، في المسألة روايتان، ولمالك ثلاثة أقوال : النع، والجواز، والقول الثالث أن ذلك حسب حالة صلاح المجتمع فإن قارب صلاحهم صلاح المجتمع في عهد عمر رضي الله عنه جاز ذلك وإلا فلا، ومذهب الحنفية لزوم إذن المالك، وهذه المسألة نظيرة اختلاف العلماء في غرس الخشبة في حائط الجار، انظر : تفسير القرطبي ١٨٧/٥، سبل السلام ٦٠/٣، فتح الباري ١١١/٥، الكافي في فقه الحنابلة ٢٠٩/٢، المغني لابن قدامة ٣٢٠/٤، كتب ورسائل ابن تيمية ٩٩/٢٨، شرح الزرقاني على الموطأ ٤٤٤/٤، التاج والإكليل ١٧٥/٥، التمهيد لابن عبد البر ٢٢٦/١٠، الموافقات للشاطبي ٢٤٣/٤، بداية الجهد ٢٣٦/٢.

(٣٩) الموطأ ٧٤٦/٢، السنن الكبرى للبيهقي ١٥٧/٦، مسند الشافعي ٢٢٤.

المبحث الرابع مشاركة غير المسلمين

لتحقيق أكبر قدر من العمارة والتنمية، واستغلال أكبر قدر من سطح الأرض، ومزيد من الأيدي العاملة والإنتاج، فقد أجاز الإسلام إحياء الذمي في دار الإسلام، وذلك مذهب الحنفية والحنابلة، واستدلوا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم: «من أحيأ مواتاً فهو له»^(٤٠)، وبالقياص على جواز تملكه للأرض بسبب غير الإحياء كالشراء ونحوه، وبالقياص على تملكه بمباحات دار الإسلام بالحيازة، وقالوا: والأرض من جملة المباحات فلا تختص بعدم التملك بغير دليل^(٤١).

وأجاز المالكية إحياء الذمي في البعيد عن العمران، وفي غير جزيرة العرب^(٤٢)، وحجتهم على عدم تملكه ما قرب من العامر، إن ما قرب من العامر في منزلة الفيء، والذمي لا حق له في الفيء، واستدلوا على عدم جواز إحياء الذمي لشيء من جزيرة العرب بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» فلا يصح إحياءهم فيها عملاً بالحديث وتحقيقاً لمقصوده.

(٤٠) سبق تخرجه، انظر هامش رقم (١٣).

(٤١) انظر: الهداية ٩٩/٤، رد المختار ٤٣٢/٦، تبين الحقائق ٣٥/٦، المغني لابن قدامة ٤١٨/٥، كشاف القناع ١٨٦/٤، شرح منتهى الإرادات ٤٦٠/٢.

(٤٢) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٦٢/٤، التاج والإكليل ١٢/٦، وهو قول مطرف وابن ماجشون كما ذكر الباجي في المنتقى ٢٩/٦.

وقد ناقش الباجي مذهب المالكية بما يدل على موافقته لمذهب الحنفية والحنابلة، حيث أجاز إحياء الذمي فيما قرب من العمران بإذن الوالي المبني على المصلحة^(٤٣).

أما الشافعية فذهبوا إلى عدم صحة إحياء الذمي في دار الإسلام مطلقاً، واحتجوا على مذهبهم بقوله صلى الله عليه وسلم: «عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد، فمن أحيا شيئاً من مواتن الأرض فله رقبته»، وفي بعض الروايات: «ثم لكم أيها المسلمون»^(٤٤). والخطاب موجه للمسلمين، فلا يشاركهم فيه غيرهم^(٤٥).

(٤٣) المنتقى للباجي ٢٩/٦.

(٤٤) السنن الكبرى للبيهقي ١٤٣/٦، الخراج ليعحي بن آدم ص ٨٦، الخراج لأبي يوسف ص ٦٥، وأخرجه الشافعي في الأم ٤/٦، بلفظ: "من أحيا مواتاً من الأرض فهو له، وعادي الأرض لله ورسوله ثم هي لكم مني". قال ابن حجر في تلخيص الحبير ٦٢/٣: وفي بعض رواياته: "ثم هي لكم أيها المسلمون، وهي مدرجة ليس في شيء من طرقه وقد استدل بها الرافعي والإمام في النهاية، وهو متوقف على ثبوتها".

(٤٥) انظر: المهذب للشيرازي ٤٢٤/١، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٢٠٢/٤.

المبحث الخامس

منح مهلة لدراسة المشروع

منح الإسلام الراغبين في الاستثمار مهلة لدراسة مشروعاتهم، وتحضير عددهم وآلاتهم، مع احتفاظهم بالحق في الأرض التي سيقومون عليها مشروعاتهم، وذلك عن طريق نظام التحجير وما يكسبه للمحتجر من حقوق على الأرض^(٤٦).

والتحجير في اللغة مأخوذ من الحجر أي المنع، وكل ما منعت منه فقد حجرت عليه، ومن ذلك سمي منع الحكام للسفهاء من التصرف في أموالهم حجرا، ومنه سمي ما يحوطه الناس للنزول فيه حجرة^(٤٧)، ومنه أيضا سمي وضع الحجارة حول الأرض لمنع الغير من إحيائها تحجيرا^(٤٨).

(٤٦) النظر : تكملة فتح القدير ١٣٩/٨، رد المختار ٤٣٣/٦، تبين الحقائق ٣٥/٦، الدر المختار ٤٣٣/٦، مجلة الأحكام العدلية المادة (١٠٥٢)، المهذب للشيرازي ٤٢٥/١ المجموع شرح المهذب للنووي ٤٧٢/١٤، تحفة المحتاج ٢١٢/٦، كشف القناع ١٩٢/٤، المغني لابن قدامة ٤٢٠/٥، شرح منتهى الإرادات ٤٦٣/٢، الخرز في الفقه الحنبلي ٣٦٨/١، المقنع ٢٨٨/٢، الأموال لأبي عبيد ص ٣٦٧، الخراج ليحيى ابن آدم ص ٤٠، التاج والإكليل ١٢/٦، المنتقى للباجي ٣٠/٦، ونصب الراية ٢٩٠/٤.

(٤٧) لسان العرب ٢٣٩/٥، مختار الصحاح ص ١٢٣.

(٤٨) انظر: الهداية ٩٩/٤، شرح العناية على الهداية ١٣٨/٨، الخراج ليحيى بن آدم ص ٩٠.

وتقاربت تعاريف الفقهاء للتحجير، ويمكن تعريفه بأنه : تأثير مادي مقصود في جزء من الأرض بغرض إعلام الآخرين عن رغبة فاعله في إحيائه^(٤٩).

وقد اتفق الفقهاء على أن التحجير يُكسب فاعله حق الاختصاص بالأولوية في إحياء الأرض^(٥٠)، لقوله صلى الله عليه وسلم: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له»^(٥١).

(٤٩) عرفه السزيلي بأنه : " التحجير للإعلام مشتق من الحجر وهو المنع للغير بوضع علامة من حجر، أو بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك ونفيه عنها وجعله حوله أو بإحراق ما فيها من الشوك وغيره ". تبين الحقائق ٣٥/٦، وعرف في مجلة الأحكام العدلية في المادة (١٠٥٢) بأنه : "وضع الأحجار وغيرها في أطراف الأرض من واحد لأجل أن لا يضر آخر يده عليها"، وعرفه النووي بقوله : " التحجير هو إحاطة الأرض بالحجارة أو بحائط صغير أو بالتراب شروعا في إحيائها، وليس إحياء تاما ". انجموع شرح المذهب ٤٧٢/١٤، وقال البهوتي : " ومن تحجر مواتا أي شرع في إحيائه من غير أن يتمه بأن حفر بئرا ولم يصل إلى مائها أو أدار حول الأرض ترابا أو أحجارا أو جدارا صغيرا لا يمنع ما وراءه.... ". كشف القناع عن متن الاقتاع ١٩٢/٤.

(٥٠) انظر: الهداية ٩٩/٤، تبين الحقائق ٣٥/٦، نتائج الأفكار ١٣٩/٨، المنتقى للهاجي ٣٠/٦، التاج والاكلیل ١٢/٦، المذهب للشيرازي ٤٢٥/١، تحفة المحتاج ٢١٢/٦ كشف القناع ١٩٣/٤، شرح منتهى الإرادات ٤٦٣/٢، المحرر في الفقه الحنبلي ٣٦٨/١، المقتع ٢٨٨/٢، المغني لابن قدامة ٤٤١/٥، الأموال لأبي عبيد الله ٣٦٧ الخراج ليحيى بن آدم ص ٩٠.

(٥١) سنن أبي ١٧٧/٣، السنن الكبرى للبيهقي ١٣٩/١٠، المعجم الكبير ٢٨٠/١، انظر أيضا : فيض القدير للمناوي ١٤٨/٦، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لللودياشي ٢٩٤/٢، وخلاصة البدر المنير في تخریج أحاديث الشرح الكبير للرافعي ١١٢/٢، التلخيص الحبير ٦٣/٣، وقال : " صححه الضياء في المختار ".

وهذا الاختصاص محدد بمدة زمنية قدرها الحنابلة والحنفية بثلاث سنين^(٥٢)، مستدلين بما روى عمرو بن شعيب أو غيره قال: أقطع رسول الله ﷺ أناسا من مزينة أو جبهينة أرضا فعطلوها، فجاء قوم فأحيوها، فقال عمر: لو كانت قطيعة مني أو من أبي بكر لرددتها، ولكن من رسول الله ﷺ، وقال عمر: من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له^(٥٣)، وما روى طاووس قال: قال رسول الله ﷺ: «عادي الأرض - لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيأ أرضا مئة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين»^(٥٤).

وأرجع الشافعية تقديرها إلى العرف وليس له حد معين^(٥٥).

أما المالكية فقد أوجبوا على المحتجر أن يباشر الإحياء ولا يُمهّل إلا أياما يسيرة حسب طبيعة العمل ووفرة الأيدي العاملة فيمهّل إذا تأخر بسبب وعورة الأرض، وغلاء الأجور، وما شابه ذلك^(٥٦).

(٥٢) تبيين الحقائق ٣٥/٦، الهداية ٩٩/٤، كشاف القناع ١٩٣/٤، شرح منتهى الإرادات ٤٦٣/٢.

(٥٣) الخراج ليعقوب بن آدم ص ٩١، وأخرج نحوه أبو عبيد في الأموال ص ٣٣٦، وليس فيه ذكر مدة التحجير، وأخرج حديث يعقوب بن حميد بن زنجويه في كتابه الأموال، انظر: نصب الرأية ٢٩٠/٤.

(٥٤) الخراج لأبي يوسف ص ٦٧٥.

(٥٥) تحفة المحتاج وحواشياها ٢١٢/٦، المهذب للشيرازي ٤٢٥/١.

(٥٦) الساج والإكليل لمختصر خليل ١٢/٦، المنتقى للباقي ٣٠/٦، وسبب عدم إمهال المستحجر عند المالكية كما قال محدثون: "قلت لعبد الرحمن بن القاسم رأيت مالكا هل كان يعرف هذا الذي يتحجر الأرض أنه يترك ثلاث سنين فإن أحيأها وإلا فهي لمن أحيأها (قال): ما سمعت من مالك في التحجير شيئا، وإنما الإحياء عند مالك ما وصفت لك" انظر: المدونة ٣٧٧/٤.

والذي تميل إليه النفس تحديد المدة بما يقضي به العرف بحيث يُعطى المحتجر المدة الكافية لإحياء ما حجر من الأرض، بحسب نوع النشاط الذي سيمارسه عليها.

وبانقضاء المدة يسقط حق المحتجر فيها ولغيره أن يقوم بإحيائها، وللسلطان أن يجبر المحتجر على تركها، فإن طلب مهلة بعد انقضاء المدة أمهله السلطان المدة التي تناسب عذره عرفاً .

أما ما يجوز احتجاره من الأرض، فقد حدد ذلك بقدرة المستثمر وإمكاناته، يدل لذلك ما روى عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما قال: جاء بلال بن الحارث المزني إلى رسول الله ﷺ ، فاستقطعه أرضاً فأقطعها له طويلة عريضة، فلما ولي عمر قال: يا بلال إنك استقطعت رسول الله ﷺ أرضاً طويلة عريضة فقطعها لك، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يمنع شيئاً يُسأله، وأنت لا تطيق ما في يدك، فقال : أجل، فقال : انظر ما قويت منها فأمسكه، وما لم تطق، وما لم تقو عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المسلمين، فقال لا أفعل والله شيئاً، أقطعينه رسول الله ﷺ ، فقال عمر: " والله لنفعلن، فأخذ منه ما عجز عن عمارته، فقسمه بين المسلمين^(٥٧)، وهذا يتيح فرص متكافئة للراغبين في الاستثمار بمشروعاتهم على الأرض، ويمنع تعطيل الأرض بدعوى حق الاحتجار .

(٥٧) انظر : الخراج ليحيى بن آدم ص ٩٣، والأموال لأبي عبيد ص ٣٦٨ ، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ١٩٠/٢ ، وفي رواية عند الحاكم في المستدرک، ٥٦١/١، وابن خزيمة ٤/٤٤، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٢/٤. أن عمر ﷺ قال لبلال بن الحارث : " إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحجره عن الناس . "

(المبحث السادس)

توفير مساحات كافية للمشروعات، والمرافق

عمل الإسلام على توفير مساحات كافية من الأرض لاستيعاب مشروعات المستثمرين المختلفة وما تحتاجه من مرافق، وذلك عن طريق توسيع دائرة الأراضي التي يجوز إحيائها، ونظام حريم العامر، ونعرض فيما يأتي باختصار أحكام ذلك على النحو الآتي :

(أولاً) توسيع دائرة ما يجوز إحيائه من الأرض :

حيث أجاز الإحياء في معظم أنواع الأراضي، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة الإحياء في موات الأرض التي أسلم أهلها عليها، والتي جلى أهلها عنها خوفاً من المبعملين، وموات أرض العنوة^(٥٨).

ووجد خلاف في داخل المذهبين الشافعي والحنبلي حول جواز الإحياء في الأرض المفتحة عنوة فقط، فللحنابلة في ذلك روايتين^(٥٩). وللشافعية ثلاثة أقوال، الأول يصح إحياءه في حق الغانمين، ولا يصح إحياء غيرهم فيه، وذلك في أربعة أخماس الأرض المملوكة للغانمين وقدر جاز ابن القاسم العبادي هذا الرأي وأعتبره أصح الآراء الثلاثة. القول الثاني يصح الإحياء في الخمس دون الأربعة أخماس المملوكة للقاتحين، والثالث يجوز إحياءه لغير

(٥٨) انظر: الخراج لأبي يوسف ص ٦٣، مواهب الجليل ٣/٦، المنتقى للباي ٢٧/٦،

المغني لابن قدامة ٤١٩/٥، شرح منتهى الإرادات ٤٦٠/٢، كشف القناع

١٧٨/٤، الاستخراج لأحكام الخراج لابن رجب ص ٥٩.

(٥٩) كشف القناع ١٨٧/٤، المغني لابن قدامة ٤٢٠/٥، الاستخراج لأحكام الخراج

لابن رجب ص ٦١.

الغانمين، لأنهم لا يستفيدون حقا أو اختصاصا على الموات، وإنما حقهم يتعلق بالعامر^(٦٠).

والخلاف بين الشافعية والجمهور في جواز إحياء موات أرض العنوة يعود إلى اختلافهم في ملكية أرض العنوة بعد فتحها هل تكون وقفا على عموم المسلمين أم أنها تخمس وتقسم بين الغانمين مثل الأموال المنقولة . والذي تميل إليه النفس هو ما ذهب إليه الجمهور من صحة الأحياء للجميع في أرض العنوة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : «من أحيأ مواتا» . الدال على العموم ومن قوله: " من "، وتتكبر لفظ " مواتا " .

ولأن حقوق الغانمين تتعلق بعامر الأرض دون مواتها، ولأن فتح المجال للعموم في إحيائه أرد على المسلمين من تخصيصه بالفاتحين وأكثر تحقيقا للمصلحة .

أما الأرض المفتحة صلحا فإن تم الصلح عن أن الأرض تكون للمسلمين فحكم إحياء المسلم فيها كحكم الإحياء في أرض العنوة على النحو المذكور سابقا، وإذا تم الصلح على أن تكون الأرض لأصحابها، ففي صحة إحياء المسلم فيها، خلاف بين الفقهاء، حيث ذهب الشافعية والحنابلة في إحدى الروايتين إلى عدم صحة الإحياء فيها في هذه الحالة، محتجين بقولهم: لقد تم الصلح على بلدهم، والموات من جملتها، فكما لا تملك عليهم البلد لا يملك عليهم مواتها بالإحياء^(٦١). وذهب الحنفية والمالكية، والحنابلة في الرواية الثانية التي رجحها ابن رجب، إلى صحة الإحياء فيها، محتجين

(٦٠) حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج ٢٠٣/٦ .

(٦١) تحفة المحتاج وحواشيه ٢٠٣/٦، المغني لابن قدامة ٤١٩/٥، كشاف القناع ١٨٧/٤، المحرر في الفقه الحنبلي ٣٦٧/١، شرح منتهى الإرادات ٤١٩/٢، المقنع

بقولهم : إن الصلح وقع على أملكهم فلا تدخل فيه المباحات بدون شرطها،
والموات منها فتملك كما تملك سائر المباحات^(٦٢).

(ثانيا) حريم العامر:

وهو مساحات إضافية من الأرض تعطى لمحي الأرض لسد ما يحتاجه
من مرافق وخدمات لمشروعه، قال الشربيني: " الحريم ما تمس الحاجة إليه
لستام الانتفاع بالمعمور وإن حصل أصل الانتفاع بدونه"^(٦٣). واتفق الفقهاء
على أن لصاحب العامر اختصاص بحريمه، واختلف الفقهاء في تكييف هذا
الاختصاص فمنهم من جعله مملوكاً لصاحب العامر تبعاً لملك ما هو حريم
له، ومنهم من جعله من حقوق الملك على وجه الاختصاص، ويجري فيه
الخلاص في مرافق الأملك كالطرق والأفنية ومسائل الماء هل هي مملوكة أم
يجري فيها حق الاختصاص.

ونشير إلى أن الفقهاء قد اختلفوا في تحديد وتقدير مساحة الحريم في
بعض أنواع العمارة بسبب تعارض بعض النصوص، ومن أقوال الفقهاء
يتضح أن أغلبهم يرجعون ذلك إلى الحاجة عرفاً، والخلاف في هذه الأمور لا
يؤثر فيما نحن بصددده حيث أن المقصود إثبات المنافع التابعة للإحياء^(٦٤).

(٦٢) الحراج لأبي يوسف ص ٦٣، المنتقى للباقي ٢٧/٦، الاستخراج لابن رجب ص ٦٢.

(٦٣) مغني المحتاج ٣٦٣/٢ .

(٦٤) الظر : البحر الرائق ٢٤٠/٨، حاشية ابن عابدين ٤٣٤/٦، تحفة الفقهاء ٣٢٣/٣،
مجلسة الأحكام العدلية ٢٤٥/١، حاشية الدسوقي ٦٧/٤، الشرح الكبير ٦٨/٤،
المبدونة ١٨٩/١٥، المهذب للشيرازي ٤٢٤/١، الإقناع للشربيني ٣٥٨/٢، الوسيط
للغزالي ٢١٩/٤، روضة الطالبين ٢٨٢/٥، مغني المحتاج ٣٦٣/٢، المغني لابن =

ونعطي مثالا من مجلة الأحكام العدلية^(٦٥) في تنظيمها لحريم العامر وفق المذهب الحنفي على النحو الآتي:

١. مادة حريم منبع الأعين يعني الماء المستخرج من الأرض الجاري على وجهها لها من كل طرف خمسمائة ذراع .
٢. مادة حريم النهر الكبير الذي لا يحتاج إلى الكري كل وقت من كل طرف مقدار نصفه فيكون مقدار حريمه من جانبيه مساويا لعرضه .
٣. مادة حريم النهر الصغير المحتاج إلى الكري يعني الجداول والقنى تحت الأرض على مقدار ما يلزمها من المحل لأجل طرح الأحجار والطين عند كريها .
٤. مادة حريم القناة الجاري ماؤها على وجه الأرض كالعين في كل طرف خمسمائة ذراع .
٥. مادة حريم الشجرة المغروسة بالإنز و السلطاني في الأراضي الموات من كل جهة خمسة أذرع لا يجوز لغيره غرس شجرة في هذه المسافة .
٦. مادة ساقية لشخص جارية في عرصة آخر فطرفاها بقدر ما يمسك الماء لصاحب الساقية وإذا كان طرفاها مرتفعين فما ارتفع منهما أيضا لصاحب الساقية وإن لم يكن طرفاها مرتفعين ولم يوجد دليل على أن أحدهما ذو يد بأن كان عليهما أشجار مغروسة فالطرفان لصاحب العرصة لكن لصاحب الساقية أن يطرح الطين إلى طرفيها وقت كريها.

=قديمة ٣٤٥/٥، الإنصاف للمرداوي ٤٥/٥، وفتح الباري ٥٠/١٠، و الأشباه والنظائر للسيوطي ١٢٥/١ قاعدة: الحريم له حكم ما هو حريم له، نصب الرأية ٢٩٢/٤، التلخيص الحبير ٦٣/٣، والدرية في تخريج أحاديث الهداية ٢٦٤/٢ .

(٦٥) مجلة الأحكام العدلية ٢٤٥/١.

٧. مادة لا حريم لبئر حفره شخص في ملكه ولجاره أيضا أن يحفر بئرا آخر في ملك نفسه عند ذلك البئر وليس لذلك الشخص منع جاره من حفر البئر بقوله إنه يجذب ماء بئري.

(المبحث السابع)

مراعاة قدرة المستثمر على العمارة والإحياء

راعي الإسلام الفروق الفردية بين المستثمرين في عمارة الأرض، فيما يتعلق بقدراتهم، وإمكاناتهم على الإحياء، حيث لم يقيد مساحة الأرض التي يمكن للمرء أن يقوم بإحيائها، سوى قدرته على الإحياء. يدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم: " من أحيا أرضا ". حيث جاء مطلقا ولم يحدد مساحة، ويدل على أن التحديد يرجع إلى قدرة المحي قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبلال بن الحارث: " انظر ما قويت عليه منها فأمسكه، وما لم تقو عليه فأدفعه لنا نقسمه بين المسلمين ". عندما عجز عن إحياء ما أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم^(٦٦).

وما جاء في بعض قوانين ، وأنظمة بعض الدول العربية من تحديد لتلك المساحة^(٦٧) إنما يحقق فرصا متكافئة للأفراد في الإحياء إذا كانت مساحات الأراضي الموات محدودة، ولا تفي بحاجة جميع الراغبين في الإحياء .

(٦٦) سبق تحريجه، انظر هامش رقم (٥٧) .

(٦٧) حددت النظم واللوائح الصادرة بشأن الأرض الزراعية في المملكة العربية السعودية ص ٧ في المادة الثانية المساحة للفرد من خمسة إلى عشرة هكتارات، وللشركات أربعمائة هكتار ، وحددت في القانون المصري وفق القانون رقم (١٠٠) في المادة الثالثة والعشرين، بعشرين فداناً في الأراضي البور، وخمسين فداناً في الأراضي الصحراوية، ويشابه ذلك ما في القانون الليبي والسوري انظر : الوسيط للسنهوري ٥٨ / ٩ ، وحددت في القانون العراقي بثلاثمائة دونم في الأراضي التي تسقى سبحا أي بالمطر والسيول، وبمائة وخمسين دونماً في الأراضي التي تزرع شلباً أو تبغاً أو ...، انظر : ملكية الأراضي الزراعية في الفقه الإسلامي، محمد مهدي السامرائي رسالة دكتوراه : جامعة الأزهر، كلية الحقوق - ص ٣٥١ .

أما في البلدان التي تتمتع بوفرة في مساحات الأرض الموات، إلى جانب توفر رغبة الأفراد في الإحياء كما هي حال كثير من الدول الإسلامية كالمملكة العربية السعودية، والسودان وغيرها، فإن الأخذ بهذا التحديد دون النظر إلى مقدرة الأفراد والشركات على الإحياء، وما لم تكن هناك أسباب أخرى كشح المياه الجوفية، قد يشكل عائقاً يتموياً فقد تتوفر لبعض الأفراد المقدرة على إحياء مساحات أكبر من القدر الذي حدده النظام، لاسيما بعد التطور الكبير في أساليب الزراعة الذي نشهده في هذا العصر، يشهد لذلك، قيام الأفراد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية بزراعة مساحات شاسعة من الأراضي مستعينين بالآلات الحديثة في البذر والري والحصاد، وهذا ما جعل تلك الدولة في مقدمة الدول المنتجة لبعض الحاصلات الزراعية المهمة في توفير الأمن الغذائي كالقمح مثلاً .

وهذا التحديد دُخِل على المجتمع الإسلامي، مأخوذ من التجارب التي لفظتها الأوضاع المنحرفة عند الشعوب غير الإسلامية، والتي تتعامل وفق التنظيمات الوضعية التي لا تزال تتخبط في تجاربها، وهو علاج لمشكلة اختلال توزيع الثروة، الناتج عن عدم تطبيق شرع الله، كنحو ما حدث في أوروبا في القرون الوسطى من انحطاط في الكفاءة الإنتاجية للزراعة، بسبب الانحراف في شكل ملكية الأراضي الزراعية حيث كانت قلة من الناس تستحوذ على الأرض بمن فيها بأمر من الإمبراطور أو الملك، لا يستند إلى شرع من الله، ومن ثم يكون المستحوذ على الأرض هو السيد المالك الذي يتحكم في الأرض ومن فيها بغير هدى ولا كتاب مبين، بل بما تمليه مصالحه الشخصية. فعالجوا ذلك بوضع سياسات تؤدي إلى بتفتيت هذه

الملكيّات الكبيرة، مثل إلغاء قانون الوراثة الموقوفة في إنجلترا الذي كان يقضي بتفرد الابن الأكبر بميراث والده، ولا يسمح له بالتصرف في التركة تصرفاً ناقلاً للملك مما يؤدي إلى كبر حجم الملكية الفردية ومن ضمنها ملكية الأراضي الزراعية، فانتعشت الحالة الإنتاجية قليلاً، ثم ما لبثت أن انحطت مرة أخرى، فعالجوا ذلك بسياسات تؤدي إلى بتحويل الملكيّات الصغيرة إلى ملكيات كبيرة، كتطبيق ما يسمى بحركة الأسيجة في إنجلترا^(٦٨)، ومن المؤسف أن سياسات الإصلاح الزراعي عند المسلمين لا تزال تحاكي تلك السياسات الوضعية، دون النظر فيما جاء به الإسلام من تنظيمات.

(٦٨) انظر: التطور الاقتصادي، لملي لطفي ص ٧٧ .

(المبحث الثامن)

تحفيز الدولة على العمارة والاستثمار

لقد كلف الإسلام ولي الأمر بدور رئيس في عمارة الأرض والتنمية، يتمثل في العمل على تخطيط وترتيب وتوجيه الأنشطة الاستثمارية بما يلبي حاجات المجتمع، وتطبيق النظم والقواعد التي جاء بها الشرع في مجال العمارة والتنمية، ومتابعة ومراقبة تطبيقها حتى نهايتها.

ولعل من أهم ما أنيط به من مسؤوليات تحفيز الناس على الاستثمار في عمارة الأرض بما تحتاجه البلاد من مشاريع تنموية، ومن الوسائل التي أتاحها الإسلام لولي الأمر لتحقيق ذلك إقطاع الموات، والحث على إحيائه .

روى عن عمرو بن حريث قال : خط لي رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا بالمدينة بقوس وقال : «أزيدك أزيدك»^(٦٩). وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقطع العقيق أجمع وقال أين المستقطعون "، وفي رواية لأبي يوسف: «فإن يكن فيهم خيرا فتحت قلمي»^(٧٠). وهذا استنهاض واضح للهمم على عمارة الأرض .

قال الشافعي معلقا على حديث إقطاع النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة أرضا للدور بالمدينة : "في هذا الحديث دلائل منها أن حقا على الوالي إقطاع من سأله القطيع من المسلمين لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله لا يقدر أمة لا يؤخذ

(٦٩) سنن أبي داود ١٧٣/٣، مسند أبي يعلى ٤٥/٣، قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٦٣/٣ : "إسناده حسن".

(٧٠) السنن الكبرى للبيهقي ١٤٥/٦، ومسند الشافعي ٣٨١/١، والأم ٤٦/٤، والخارج لأبي يوسف ص ٦١ .

للضعيف فيهم حقه دلالة أن لمن سألته الإقطاع أن يؤخذ للضعيف فيهم حقه^(٧١).

وقال أبو يوسف: " وكذلك الأرضون يقطع الإمام منها من أحب من الأصناف التي سميت، ولا أرى أن يترك أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة، حتى يقطعها الإمام، فإن ذلك أمر للبلاد وأكثر للخراج^(٧٢)."

والإقطاع لغة مشتق من القطع، والقطع إيالة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً، يقال قطعه يقطعه قطعاً وقطعية وقطوعاً. . وأقطعه الشيء: أي أذن له في قطعه، يقال: أقطعته قضمًا من الكرم أي أذنت له في قطعه. . وأقطع طائفة من الشيء أخذه، واستقطعه سألته أن يقطعه أي أن يجعله له قطاعاً يملكه ويستبد به وينفرد^(٧٣).

وهو سلطة يمنحها الشارع لولي الأمر أو من يقوم مقامه، باعتباره مسؤولاً عن مصالح الأمة، تخوله منح بعض الأفراد المتصفين بصفات معينة، جزءاً من الأرض الموات لإحيائها، أو تملكه شيئاً من أراضي بيت المال جزءاً على قيامه بعمل يعود على الأمة بالنفع والمصلحة^(٧٤)، وهو أداة

(٧١) الأم ٥٠/٤ .

(٧٢) الخراج لأبي يوسف ص ٦٠ .

(٧٣) لسان العرب ٨ / ٢٨٠، النهاية في غريب الحديث ٤ / ٨٢، مختار الصحاح ص

٥٤٣.

(٧٤) عرفه القاضي عياض بأنه: "تسوية الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في الأرض، وهو أن يعطى منها لمن يراه إما تملكاً، وإما أن يجعل له غلبتها مدة معينة". انظر: فتح الباري ٦/٥، نيل الأوطار ٣٥٠/٥.

إسلامية متميزة، يختلف في هدفه ومضمونه ووسائله وشروطه عن الإقطاع الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى .

وينقسم الإقطاع إلى إقطاع تملكه ومن أقسامه إقطاع الموات، وهو الإقطاع الذي يمنح فيه ولي الأمر أحد أفراد الرعية قطعة من الأرض ليحيها ومن ثم يملكها، وإقطاع استغلال وهو إعطاء ولي الأمر أحد الأفراد خراج أرض معينة أو جزء من خراجها كأجر على ما يقوم به من عمل.

وقد مارس النبي ﷺ، والخلفاء الراشدون الإقطاع^(٧٥)، والمقصود هنا إقطاع الموات لإحيائه بممارسة النشاط الزراعي وما في حكمه من الأنشطة المشابهة، وقد كان النشاط الزراعي هو الغالب على استثمار الأرض في ذلك الزمن إلى جانب النشاط الرعوي، وينبغي حمل كل موات أقطع في ذلك الزمن على هذا الغرض لأنه لم يكن هناك نشاط اقتصادي آخر يُعتدّ به غير الزراعة بحيث يُمارس على الأراضي الموات.

ويعتبر إقطاع الموات من أوسع الأبواب التي جعلها الشارع للدولة لستثمار دورها في التشجيع على عمارة الأرض وتوجيهها، والعمل على إحياء أكبر قدر ممكن من الأراضي الموات، مما يؤدي إلى رفع الناتج الكلي للأمة، وتوفير الرفاه للمجتمع.

ودور الدولة في إقطاع الأرض الموات، يكمل دورها في منح الإذن لمن يرغب في إحياء شيء منه عند من يري اشتراط ذلك، والتشابه كبير بين إقطاع الموات، والإذن في إحيائه، حيث يتشابه الأمران في كونهما ترخيص

(٧٥) انظر : صحيح البخاري ٣/ ١١٤، ٣/ ١١٥٤، سنن أبي داود ٣/ ١٧٧، الخراج ليعبي بن آدم ص ٧٨، الأموال لأبي عبيدص ٣٤٧.

من الدولة بإحياء جزء معين من الأرض، ومع ذلك يختلف الأمران من الناحية الاقتصادية، كما يختلفان في النواحي الحقوقية حيث أن الدافع إلى طلب الإنسان بإحياء الأرض هو مصلحة طالب الإذن الشخصية لذلك نجد أن الأرض محل طلب الإذن غالباً ما تتحدد باختيار طالب الإذن، وكذلك نوع المشروع الذي سيقام على الأرض.

بينما الدافع إلى إقطاع الأرض الموات هو تحقيق المصلحة الجماعية التي تستحق بإحياء أكبر جزء ممكن من الأرض، لذلك نجد أن الدولة في الغالب هي التي تحدد الأراضي المرغوب في إقطاعها، ومن ثم تستحث ذوي الكفاءة على قبول الإقطاع، والعمل على إحيائه.

وقد تُحدد الدولة نوع النشاط الذي تسمح به على الأرض المقطعة بما يحقق المصلحة، وقد تمنع أنواعاً من النشاط الذي لا ترى فيه تحقيقاً للمصلحة، حسب اختلاف متطلبات التنمية، ومن ذلك ما روى عطية بن قيس: إن ناساً سألوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض أنذر كيسان بدمشق، لمربط خيلهم فأعطاهم طائفة منها، فزرعوها، فانتزعها منهم وأغرمهم لمازرعوها فيها^(٧٦).

أما الفرق بينهما من النواحي الحقوقية، فإقطاع الموات، إذن من الإمام في إحيائه، يترتب عليه أولوية المقطع بإحياء ذلك الجزء من الأرض، ولا يُفقد ملكاً في ذاته، وإنما يملك المقطع الأرض بعد إحيائها، وذلك خلافاً لابن

القاسم من المالكية الذي يعتبر إقطاع الموات تمليكا مجرد، لا يحتاج إلى الإحياء في إكتساب المقطع ملكية الأرض^(٧٧).

والفرق الآخر أن الأرض المقطعة إذا تركها من أحيائها حتى عادت مواتا فإنها تظل على ملكه، ولا يجوز لغيره إحيائها واكتساب الملكية عليها، وهذا على خلاف تملك الأرض بإذن الإحياء فإنها تعود مواتا بتركها يجوز لغيره إحيائها وتملكها وهذا على قول المالكية^(٧٨). ومن ناحية أخرى يحتاج صاحب إذن الإحياء إلى القيام بتحجير الأرض لإعلام الآخرين بوضع يده عليها، وإن لم يتم بذلك العمل فلغيره عمل ذلك عند من لا يشترط إذن الإمام للإحياء، أما إقطاع الموات فمستنده أمر الإمام وهو غير محتاج إلى التحجير عند الجميع.

(٧٧) انظر: بدائع الصنائع ٣٨٥٣/٨، الأم ٤٧/٤، الأحكام السلطانية الماوردي ص ١٩٠، تحفة المحتاج ٢١٤/٦، المهذب ٢٤٦/١، شرح منتهى الإرادات ٤٦٣/٢، كشاف لقناع ١٩٣/٤، المحرر في الفقه الحنبلي ٣٦٨/١، المغني لابن قدامة ٣٠/٦، المنتقى للباجي ٣٠/٦، التاج والإكليل لمختصر خليل ٣/٦، الشرح الكبير ٦١/٤، حاشية الدسوقي ٦١/٤.

(٧٨) انظر: تذييب الفروق والقواعد السنية، الفرق الثالث عشر بين قاعدة الأملاك الناشئة عن الإحياء والأملاك الناشئة عن غير الإحياء، ٤/٤١، ووجه الفرق عندهم مبني على أن الإحياء مبني على سبب، والإحياء بعد الإقطاع مبني عليه وعلى حكم من أحكام الأئمة التي تصان عن النقض.

(نتائج وتوصيات البحث)

في ختام هذا البحث نلخص أهم نتائجه فيما يأتي :

١. وعد الله تعالى المستثمر بالعون على إكمال عمله في الدنيا، والثواب والأجر في الآخرة، وهذا متفق مع كون العمارة عبادة لما فيها من نفع متعدد يعود على سائر أفراد المجتمع .

٢. وفر الإسلام الأمن والطمأنينة للمستثمر، وذلك باستقرار ووضوح وثبات التشريع والنظام الاستثماري، على خلاف أنظمة الاستثمار الوضعية المعرضة للتغيير والتعديل، وحقق ذلك أيضا من خلال إعطاء المستثمر حقوقا على المياه المملوكة للغير، وأعطاه وقتا كافيا لدراسة المشروع، وإعداد عدده وآلاته وكل ما يحتاجه، مع الاحتفاظ بالحق في الأرض التي سيقوم عليها مشروعه، وذلك عن طريق نظام التحجير .

٣. راعى الإسلام ميل ورغبة الإنسان الفطرية في تملك ثمرة عمله، واتخذها حافزا على عمارة الأرض، حيث جعل للمستثمر الحق في ملكية ما أحياه من موات والأولوية في الانتفاع بالمياه المستنبطة، وأعطاه الحق فيما يحتاجه من مساحات لخدمات ومراقف مشروعه .

٤. عمل الإسلام على إتاحة الفرصة لأكبر قدر من الموارد البشرية، للمشاركة في العمارة والتنمية، واستغلال أكبر قدر من الموارد الطبيعية، وذلك من خلال سماحه لغير المسلمين بالإحياء بالعمارة في البلاد الإسلامية على رأي جمع من الفقهاء، ومن خلال سماحه بالإحياء في كافة أنواع الأراضي، وعدم تقيده للمساحة التي يصح تحجيرها و

إحيائها للأفراد والمؤسسات، إلا بقيد القدرة والاستطاعة، والمصلحة وعدم الإضرار بالغير .

٥. لم يكتف الإسلام بمبادرات الأفراد والمؤسسات في عمارة الأرض، بل كلف ولي الأمر (الدولة)، باستحثاث همم الأفراد والمؤسسات على عمارة الأرض واستغلالها، وأتاح له نظام الإقطاع، كأداة فاعلة في التحفيز على العمارة والتنمية، وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يكفل الصالح العام .

وفي الختام يوصي الباحث بدراسة وإعداد نظام مقنن للعمارة والتنمية والاستثمار في الشريعة الإسلامية، يؤسس على الراجح من أقوال الفقهاء، على أن يكون موجزا وواضحا، يسهل فهمه وتداوله على العموم. كما يوصي الباحث بالقيام بمزيد من الدراسات، تهدف إلى بيان وإحياء وتنفيذ نظام الإقطاع في الإسلام.

كما يوصي بمراجعة نظم وقوانين الإصلاح الزراعي، وقوانين الاستثمار، والإحياء في البلاد الإسلامية بغرض تصحيح ما يتعارض منها مع المنهج الإسلامي، وإزالة ما يعترض تطبيقها من معوقات .

(مراجع البحث)

١. التطور الاقتصادي دراسة تحليلية لتأريخ أوروبا ومصر المعاصر .
لطفی، علي، مصر، مكتبة عين شمس، ١٩٨١ - ١٩٨٢ م .
٢. الجامع الصحيح المختصر .
السخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي،
بيروت ، دار ابن كثير ، اليمامة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة
الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .
٣. الجامع الصحيح سنن الترمذي .
الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، بيروت،
دار إحياء التراث العربي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون.
٤. الجامع لأحكام القرآن .
القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد
الله، القاهرة ، دار الشعب ، ١٣٧٢م، الطبعة الثانية ،
تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني .
٥. الخراج .
ابن آدم، يحيى بن آدم القرشي، بيروت، دار المعرفة ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م، تحقيق : أحمد محمد شاكر.
٦. الخراج .
أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م.

- ٣٢- الدر المختار شرح تنوير الأبصار (مطبوع على حاشية رد المختار).
الحصكفي، محمد علاء الدين، مصر ، مطبعة مصطفى البابي
الحلي، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.
٧. السنن الكبرى.
البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، الطبعة الأولى.
٨. السنن الكبرى .
النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، بيروت، دار
الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الطبعة الأولى،
تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن.
٩. الشرح الكبير .
الدردير، أبو البركات سيدي أحمد، بيروت، دار الفكر.(مطبوع
على هامش حاشية الدسوقي).
١٠. الكافي في فقه أهل المدينة .
القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ،
بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى.
١١. الكافي في فقه الإمام الميجل أحمد بن حنبل .
ابن قدامة، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، بيروت ، المكتب
الإسلامي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الخامسة ، تحقيق :
زهير الشاويش .

١٢. المبدع في شرح المقنع .
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٠هـ.
١٣. المجموع شرح المذهب .
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، بيروت ، دار الفكر ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة الأولى ، تحقيق:محمود مطرحي .
١٤. المحرر في الفقه على المذهب الإمام أحمد بن حنبل.
- ابن تيمية، مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ، مصر، مطبعة السنة المحمدية.
١٥. المدونة الكبرى .
- الإمام مالك، مالك بن أنس، بيروت ، دار صادر
١٦. المستدرک على الصحيحين .
- محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا .
١٧. المعجم الكبير .
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، الموصل ، مكتبة العلوم والحكم ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي .

١٨. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني .
ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد،
بيروت، دار الفكر ، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى .
١٩. المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل.
ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد المطبعة
السلفية، ١٣٨٢هـ.
٢٠. المنتقى شرح موطأ مالك.
الباجي، أبو الوليد القاضي سليمان بن خلف ، مصر ، مطبعة
السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٣١هـ.
٢١. الموافقات في أصول الفقه .
الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، بيروت،
دار المعرفة ، تحقيق : عبد الله دراز .
٢٢. موطأ الإمام مالك .
الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، مصر ، دار
إحياء التراث العربي ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
٢٣. النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراضي الزراعية بالمملكة العربية
السعودية .
المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة والمياه، إدارة استثمار
الأراضي، الرياض، مطابع الحرمين، ١٤٠٢هـ.

٢٤. النهاية في غريب الحديث والأثر .
ابن الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، بيروت،
المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد
الزواوي - محمود محمد الطناحي .
٢٥. الهداية شرح بداية المبتدى .
المرغناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل
الرشداني، مصر : الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي
الحلي.
٢٦. الوسيط في المذهب .
الغزالي، محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، القاهرة،
دار السلام، ١٤١٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق : أحمد محمود
إبراهيم ، محمد محمد تامر .
٢٧. الوسيط في شرح القانون المنفي .
السنهوري، عبد الرزاق، مصر، دار النهضة العربية، ج ٨
(١٩٦٧م) ج ٩ (١٩٦٨م).
٢٨. بدائع الصنائع .
الكاساني، على الدين أبي بكر بن مسعود، مصر، مطبعة الإمام .
٢٩. بداية المجتهد .
ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد ، مصر ، مطبعة مصطفى
البابي الحلبي، ١٣٣٩هـ.

٣٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق.

الزيلعي، جمال الدين ابن محمد عبد الله بن يوسف، مصر،
المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣١٥هـ.

٣١. تحفة الفقهاء .

السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، بيروت،
دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى .

٣٢. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج .

الودياشي، عمر بن علي بن أحمد الودياشي الأندلسي ، مكة
المكرمة ، دار حراء ، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبدالله
ابن سعاف اللحياني .

٣٣. تكملة حاشية ابن عابدين (غرة عيون الأخيار)

أفندي، محمد علاء الدين، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،
الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.

٣٤. تكملة نتائج الأفكار في فك الرموز والأسرار (مطبوع مع فتح القدير).

قاضي زادة، شمس الدين أحمد، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة
الأولى ، ١٣١٦هـ.

٣٥. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية (مطبوع على
هامش الفروق للقرافي).

مفتي المالكية، محمد علي بن حسين، مصر، مطبعة دار إحياء
الكتب، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

٣٦. حاشية العبادي على تحفة المحتاج .
- العبادي، أحمد بن قاسم، حاشية على تحفة المحتاج لابن حجر (مطبوع مع التحفة)، بيروت دار الفكر.
٣٧. حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين.
- شطّا، السيد البكري بن السيد محمد شطا الدميّاطي أبو بكر، بيروت ، دار الفكر .
٣٨. حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد) .
- البجيرمي، سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي ، ديار بكر - تركيا، المكتبة الإسلامية .
٣٩. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .
- الدسوقي، محمد عرفه الدسوقي، بيروت ، دار الفكر ، تحقيق: محمد عليش .
٤٠. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج (مطبوع مع التحفة).
- الشرواني، عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.
٤١. حاشية الشلبي على تبين الحقائق (مطبوع مع تبين الحقائق).
- الشلبي، شهاب الدين أحمد، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣١٥هـ.
٤٢. حاشية رد المحتار على الدر المختار : شرح تنوير الأبصار.
- ابن عابدين، محمد أمين، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٨٦هـ، الطبعة الثانية.

٤٣. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء .
الشاشي، محمد بن أحمد الشاشي القفال ، بيروت ، عمان -
الأردن، مؤسسة الرسالة ، دار الأرقم ، ١٤٠٠هـ، الطبعة
الأولى، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة .
٤٤. خلاصة البدر المنير في تخریج كتاب الشرح الكبير للرافعي .
ابن الملتن، عمر بن علي بن الملتن الأنصاري، الرياض، مكتبة
الرشد، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق : حمدي عبد المجيد
إسماعيل السلفي .
٤٥. دقائق المنهاج .
النووي، محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي
الشافعي، مكة المكرمة، المكتبة المكية ، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ ،
تحقيق : إياد أحمد الغوج .
٤٦. رسالة ابن أبي زيد القيرواني
ابن أبي زيد القيرواني، عبد الله بن أبي زيد القيرواني أبو محمد،
بيروت، دار الفكر .
٤٧. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام .
الصنعاني، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، بيروت ، دار
إحياء التراث العربي ، ١٣٧٩هـ، الطبعة الرابعة ، تحقيق :
محمد عبد العزيز الخولي .

٤٨. سنن أبي داود.

أبو داود، سليمان بن الأشعث أبو داود المجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٤٩. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك .

الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، بيروت ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١١هـ، الطبعة الأولى.

٥٠. شرح العناية على الهداية (مطبوع على هامش فتح القدير).

البابرسي، محمد بن محمود، المطبعة الميرية، الطبعة الأولى ، ١٣١٦هـ.

٥١. شرح معاني الآثار.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ، مطبعة الأنوار المحمدية ١٣٨٦هـ.

٥٢. شرح فتح القدير .

السيواسي، محمد بن عبد الواحد السيواسي، بيروت ، دار الفكر، الطبعة الثانية .

٥٣. شرح منتهى الإرادات " المسمى دقائق أولى النهي ".

البهوتي، منصور بن بونس، المدينة المنورة، المكتبة السلفية .

٥٤. شعب الإيمان .

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول

٥٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان .

أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي،
بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، الطبعة الثانية،
تحقيق : شعيب الأرناؤوط .

٥٦. صحيح ابن خزيمة .

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي
النيسابوري، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م،
تحقيق :د. محمد مصطفى الأعظمي

٥٧. صحيح مسلم .

مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري،
بيروت، دار إحياء التراث العربي، تحقيق : محمد فؤاد عبد
الباقي .

٥٨. صحيح مسلم بشرح النووي .

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، بيروت ،
دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٢هـ، الطبعة الثانية.

٥٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود.

أبو الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، بيروت،
دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ، الطبعة الثانية.

٦٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري .
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل
العسقلاني الشافعي، بيروت ، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، تحقيق :
محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب .
٦١. فيض القدير شرح الجامع الصغير .
عبد الرؤوف المناوي، مصر، المكتبة التجارية الكبرى،
١٣٥٦هـ، الطبعة الأولى .
٦٢. قوانين الأحكام الشرعية ومسائل القروع الفقهية.
ابن جزى، محمد بن أحمد.بيروت، مطابع دار العلم للملايين.
٦٣. كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه .
ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، مكتبة
ابن تيمية ، تحقيق : عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي
الحنبلي.
٦٤. كشف القناع عن متن الإقناع .
البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، بيروت ، دار
الفكر، ١٤٠٢هـ، تحقيق : هلال مصيلحي مصطفى هلال .
٦٥. لسان العرب.
ابن منظور، جمال الدين بن مكرم الأنصاري، مصر، المؤسسة
المصرية للتأليف والترجمة والنشر، طبعة مصورة عن طبعة
بولاق.

٦٦. مجلة الأحكام العدلية .
جمعية المجلة ، كارخانه تجارت كتب ، تحقيق : نجيب هواويني .
٦٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .
الهيثمي، علي بن أبي بكر الهيثمي ، القاهرة ، بيروت ، دار
الريان للتراث ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠٧هـ .
٦٨. مختار الصحاح .
الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، بيروت، مكتبة
لبنان ناشرون، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق : محمود خاطر .
٦٩. مختصر خليل .
خليل، خليل بن إسحاق المالكي بن موسى بن شعيب المعروف
بالجندي، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٢هـ .
٧٠. مسند أبي يعلى .
أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي،
دمشق، دار المأمون للتراث ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة
الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد .
٧١. مسند الإمام أحمد بن حنبل .
الإمام أحمد، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مصر، مؤسسة
قرطبة .
٧٢. مسند الشافعي .
الإمام الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، بيروت،
الكتب العلمية .

٧٣. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج .
الشرييني، محمد الخطيب الشرييني، بيروت، دار الفكر.
٧٤. ملكية الأراضي الزراعية في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون العراقي .
السامرائي، محمد مهدي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ١٣٩٥هـ.
٧٥. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل .
محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله، بيروت ، دار الفكر،
١٣٩٨هـ، الطبعة الثانية .
٧٦. نصب الراية لأحاديث الهداية .
الزيلعي، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، مصر،
دار الحديث ، ١٣٥٧هـ، تحقيق : محمد يوسف البنوري .
٧٧. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منقّى الأخبار.
الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، بيروت ، دار
الجيل، ١٩٧٣ .
٧٨. وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى.
السمهودي، علي بن عبد الله بن أحمد الحسيني، مصر، مطبعة
الآداب والمؤيد، ١٣٢٦هـ.

الضرر الأدبي الناشئ عن جرح المشاعر دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون

دكتور/ عبد الله مبروك النجار (*)

تقديم:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه واتباعه، ومن سار على منوال شريعته واتباع منهاج دينه إلى يوم الدين وبعد؛

فإن منهج الشريعة الإسلامية في المحافظة على مقومات الكيان الأدبي للإنسان لم يترك جانباً من الجوانب التي يمكن أن ينطوي المساس بها على إيذاء له، فتناوله بالضبط والتوضيح، وشرع له من الأحكام ما يخفف من إيذائه، ويعالج الأضرار الناشئة عنه، وذلك إعمالاً للقواعد العامة القاضية برفع الضرر، والتعويض عنه، وتقرير أحكام الضمان للكثير المترتبة عليه.

ولاشك أن جانب العواطف في الإنسان، وما يعتري كيانه الأدبي من مشاعر الود والارتباط بأهله وأحبابه وذويه، يمثل جانباً من أهم جوانب حياته التي يجب أن تدخل في إطار المساعدة عن الأضرار الأدبية الناشئة عنها، وذلك لما لها من أثر واضح في توجيه مجرى حياته، والتأثير عليه مما يسبب له قدراً كبيراً من الأذى والألم، ومن ثم كانت واجبة الضبط

(*) أستاذ القانون المدني- جامعة الأزهر- عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.

والتوصيف حتى يتسنى إضفاء الوصف الصحيح عليها، ووضع الأحكام المنظمة للضمان منها، وهذه الدراسة تتغيا ذلك، وتقصد إليه، إضافة إلى تأصيل أحكامه وبيان الأصول العامة التي تستند إليها تلك الأحكام، وذلك في محاولة مبتدأة لفتح الباب لتعميق النظر في الأحكام المتصلة به.

والضرر الأدبي الذي يصيب الإنسان في مشاعره وعواطفه أكثر تطبيقاً في الفقه الإسلامي، حيث أبرز الفقهاء خصائص هذا الضرر وبيّنوا كيفية ضمانه من خلال استجلاء غايات الأحكام الواردة بشأنه وبيان الحكمة من تقريرها، ومن المؤكد بالنسبة لنا، أن ما هو موجود بكتب الفقهاء القدامى يصلح لأن يضع أساساً لتأصيل أحكام الضمان في هذا الجانب الحيوي من جوانب الحياة، وإعطاء حكم واضح يقدر على علاج ما يتعلق به من آثار.

وإذا كان الأمر يتعلق بمدى ضمان الضرر الأدبي الذي يمس مشاعر الإنسان وعواطفه، فإن طبيعة هذا النوع من الضرر تكاد تكون أكثر وقوعاً في ساحة الحياة الاجتماعية، حيث يعيش الرجل مع المرأة، ويرتبط معها بروابط الود، وشائج الرحمة، وذلك بحكم التقارب الفطري الذي ركبه الله في قلب كل منهما تجاه الآخر وعبر عنه القرآن الكريم بأبلغ تعبير في قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١).

ولاشك أن كلا من الرجل والمرأة بحكم ما ركب الله في كل منهما من فطرة مدفوع نحو الآخر بمشاعر الود، وأحاسيس الحنان، بحثاً عن هدوء خاطر وراحة البال، وقد نظم الشارع الحكيم هذا التقارب النفسي بين الرجل

والمرأة ووضع له الضوابط الشرعية التي يجتمعان معاً في ظللها، ويعيشان معاً في ضوء أحكامها، وإذا جمع عقد النكاح بين رجل وامرأة، وارتبطا معاً على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، كانت مشاعر كل واحد منهما تجاه الآخر في ظل هذا العقد في قمة السعادة، وفي غاية الأمل خاصة مشاعر المرأة التي تجد في ارتباطها بزوج توازناً نفسياً يمثل بالنسبة لها أقصى ما تطمح إليه في حياتها.

وأحكام التشريع الإسلامي لم تغفل هذا الجانب النفسي والحيوي والهام في حياة كل من الرجل والمرأة، وقدرت أن كل مسلك يصدر من أحدهما وينطوي على مساس بمشاعره، ونيل من عواطفه، يعتبر ضرراً محققاً قد يقصر عن بلوغ مكانته في نفس كل من الرجل والمرأة، أي ضرر غيره، ولذا قرر له الشارع حكماً يحمل معنى الضمان وإن كان لم يصرح بذكره، ربما لأن علاقة الرجل بالمرأة أسمى، وأجل من أن توزن بما يوزن به غيرها، وقد جاء هذا الحكم في أحوال فرق النكاح بين الزوج والزوجة، كما أثير في الفقه أيضاً بخصوص مدى مشروعية التعويض عن الضرر الناشئ عن فسخ الخطبة، ومن المؤكد أن تلك الأضرار يغلب عليها الطابع الأدبي الذي يمس بصورة ملموسة عواطف الإنسان ومشاعره.

أحوال الضرر الأدبي الذي يمس عواطف الإنسان:

والضرر الذي يمس العواطف وينال من المشاعر قد يأتي في مقدمات الزواج من خلال الرجوع في الخطبة، وقد يأتي بعد الزواج، وفي الحالة الأخيرة، فإنه قد يأتي من قبل الزوج وقد يأتي من قبل الزوجة، وهذا

يقتضي الإشارة إلى الضرر الأدبي الذي يمس العواطف الإنسانية من جراء الرجوع في الخطبة وإلى الضرر الأدبي الذي يمس العواطف الإنسانية من جراء وقوع الطلاق أو إيقاعه، ومن ثم فإننا سنتعالج مسائل هذا الموضوع من خلال بحثين: أولهما: للضرر الأدبي الناشئ عن فسخ الخطبة، وثانيهما: للضرر الأدبي الناشئ عن الطلاق.

المبحث الأول

الضرر الأدبي الناشئ عن الرجوع في الخطبة

والضرر الأدبي الناشئ عن فسخ الخطبة، قد حظي باهتمام الفقهاء في كل من الشريعة والقانون، خاصة ما يتعلق بمدى ضمانته، وإن كان مجال الفصل بين الاتجاهين في مجال أحكام الأسرة غير واضح لأن قانون الأحوال الشخصية الذي ينظم أحكام الأسرة كما هو معروف مأخوذ من أحكام الشريعة الإسلامية مباشرة، ومع ذلك فإن الإشارة إلى اتجاه فقهاء القانون والشريعة في تلك المسألة سيفيد في تعميق معنى الضمان في هذا النوع من الضرر ومن ثم تجدر الإشارة إلى ذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول

اتجاه الفقه الوضعي والقضاء في التعويض

عن فسخ الخطبة

من المعروف في فقه القانون أن الخطبة ليست عقدًا ملزمًا، لأنه لا يجوز أن يتقيد شخص بالزواج من شخص معين^(١)، فمثل هذا التقيد يكون مخالفًا للنظام العام، الذي يقرر حق الإنسان في اختيار من يريده في عقد النكاح، ولكن فسخ الخطبة أو الإخلال بالوعد بالزواج إذا لم يكن خطأ عقديًا، فإنه قد يكون خطأ تقصيريًا يوجب التعويض، ومعيار الخطأ هنا هو المعيار المعروف، فإذا انحرف الخطيب وهو يفسخ الخطبة عن السلوك المألوف للشخص العادي في مثل هذه الظروف الخارجية التي أحاطت بالخطيب، كان فسخ الخطبة خطأ يستوجب المسؤولية التقصيرية، والأصل أن فسخ الخطبة لا

(١) د. سليمان مرقس - بحوث وتعليقات على الأحكام في المسؤولية المدنية - ص ١٨٨، حيث يعرف الخطبة بأنها ارتباط أدبي أباحه الشارع الإسلامي كسياس يمنع الاستداء عليه، حتى يعدل أحد طرفيه عدولاً نهائياً. والمسألة كلها مراعى فيها ناحية الآداب والديانة لا غير، وكان ما ذهب إليه د. السعيد مصطفى السعيد في رسالته بالفرنسية عن مدى استعمال حقوق الزوجية - ص ٨٢، ص ١١٧، حيث انتهى إلى أن الخطبة عقد مستحب تنشأ عنه ارتباطات، وأن العدول عنه حق مقيد استعماله بحكمة خاصة، مشار إليه في سليمان مرقس - المرجع والمكان السابقان، وقد انتقد هذا الاتجاه بما قرره المرحوم الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم في مقدمة الرسالة المذكورة: أن اعتبار الخطبة عقد لا تساعد عليه النصوص الفقهية، المرجع نفسه - ص ١٨٩.

يجعل حقاً في التعويض إلا عن الضرر المادي، لكن هذا لا يمنع أن يكون متمخضاً عن ضرر أدبي يستوجب التعويض^(١).

وقد استقرت هذه المعاني في القضاء المصري بعد اضطراب وتأرجح انتهى إلى أن العدول عن الخطبة يستوجب التعويض إذا نشأ عنه ضرر سواء كان هذا الضرر بسلوك الخطيب أثناء الخطبة، أو بعدوله عنها بكيفية ضارة، على نحو يتسبب في إحداث أضرار مادية أو أدبية، وأظهر حكم في هذا المعنى ما قضت به محكمة سوهاج الكلية: من أن الخطبة تنشئ علاقات بين الطرفين لا يجوز تجاهلها، كما لا يمكن إغفال اعتبارها، ولا تحريرها من أي تقدير قانوني، ففيها يصدر إيجاب يقترن بقبول على الوعد بالزواج، فهو ارتباط قانوني وعقد قائم، وفي هذا العقد يلتزم كل من الطرفين بإجراء التعاقد النهائي في الوقت الملائم، وأنه وإن كان ليس ثمة ما يوجب وفاء الالتزام عيناً، أي إجراء هذا التعاقد النهائي، لأن الوعد بالتعاقد لا ينشئ إلا حقاً شخصياً، إلا أن العدول عن الوفاء بهذا الالتزام يوجب التعويض، وليس في هذا مساساً بحرية الزواج إطلاقاً، إذ لكل من الطرفين أصلاً أن يعدل عن وعده، ولكن إذا أجرى ذلك في تهور أو عنف أو خالياً مما يبرره أو بغير مسوغ مشروع، أو لمجرد الهوى، فإن ذلك يوجب التعويض، والتعويض الأدبي لا يقصد به الإثراء، ولكن لرد الكرامة ومحو الأثر السيئ الذي تخلف عن فعل المخطئ، كما تستحق الخطيئة تعويضاً مادياً عما لحقها من ضرر فيما تكلفته من معدات الزواج في مجموعها مادامت لا تضمن

(١) الوسيط - للسنهوري - ج ١ - ص ٨٢٧، والأحكام المشار إليها فيه، وراجع:
د. عبد المنعم فرج الصده - مصادر الالتزام - ص ٥٦٢ - دار النهضة العربية ١٩٧٩

الانتفاع بها على الوجه الصحيح^(١)، فإذا اقترن بالعدول عن الخطبة أفعال أخرى ألحقت ضرراً بأحد الخطيبين جاء الحكم بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية سواء كان الضرر أدبياً أو مادياً، وقد قررت محكمة النقض هذا المبدأ في حكم لها قالت فيه: إن الخطبة ليست إلا تمهيداً لعقد الزواج، وهذا الوعد بالزواج لا يقيد أحداً من المتواعدين، فلكل واحد منهما أن يعدل عنه في أي وقت شاء، خصوصاً، وأنه يجب في هذا العقد أن يتوافر للمتفاعدين كامل الحرية في مباشرته، لما للزواج من الخطر في شئون المجتمع لأن عقد الزواج عقد مؤبد والعثرة فيه تقوت هناة دهر وتجلب شقاء سنين، وهذا لا يكون إذا كان أحد الطرفين مهتداً بالتعويض ولكن إذا كان الوعد بالزواج والعدول عنه، باعتبار أنهما مجرد وعد فعدول، قد لازمتهما أفعال أخرى مستقلة عنهما استقلالاً تاماً، وكانت هذه الأفعال قد ألحقت ضرراً مادياً أو أدبياً بأحد المتواعدين، فإنها تكون مستوجبة للتضمنين على من وقعت منه، وذلك على أساس أنها هي في حد ذاتها - بغض النظر عن العدول المجرد - أفعال ضارة موجبة للتعويض^(٢).

(١) محكمة سوهاج الكلية في ١٩٤٨/٥/٣٠، الخامة ٢٨-٤٣٤-١٠٥٦.

(٢) نقض مدني في ١٩٣٩/١٢/١٤ /مجموعة عمر ٣-١٤-٣٠. وراجع: السنهاوي - نظرية العقد فقرة ٤٨٠، والوسيط ج١- ص٨٣، ود. عبد النعم فرج الصده - السابق - ص٥٦٢ والأستاذ مصطفى مرعي في المسؤولية المدنية - ص١١٥ - فقرة ١٢١، ود. سليمان مرقس - الفعل الضار - ص٦٣ وما بعدها. وراجع في أساس المسؤولية في العدول عن الخطبة رسالة د. السعيد مصطفى السعيد - مدى استعمال حقوق الزوجة - من جامعة القاهرة سنة ١٩٣٦ - ص٥٣ وما بعدها، و٨٢-١١٧، وراجع بحوث وتعليقات على أحكام المسؤولية المدنية للدكتور سليمان مرقس - السابق - ص٥٨ وما بعدها.

المطلب الثاني

الضرر الأدبي الناشئ عن فسخ الخطبة

عند فقهاء الشريعة

من المقرر في الفقه الإسلامي أيضاً أن الخطبة ليست عقدًا قد التزم فيه طرفاه التزامات لها قوة الإلزام، ولكن أقصى ما تدل عليه الخطبة إذا تمت أن تكون وعداً يعقد، وليس للوعد بعقد قوة إلزام عند الجمهور. خلافاً لما ذهب إليه المالكية في قول عندهم صححه ابن الشاط في حاشيته على الفروق^(١)، وهو مذهب ابن شبرمة^(٢) وقول عند الحنابلة^(٣) استدلالاً بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٤)، حيث إن الوعد إذا أخلف يكون قولاً بلا فعل فيلزم أن يكون كذباً محرماً، وقد جعل النبي ﷺ خلف الوعد من آيات المنافق فيما أخرجه البخاري، أنه صلى الله عليه وسلم قال: آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان^(٥)، والأدلة في تحريم خلف الوعد كثيرة خاصة إذا كان الوعد قد ترتب عليه خسارة مالية، وهذا النوع من الوعد هو المعروف عند المالكية: بالعدة إذا كانت على سبب ودخل الموعد

(١) ابن الشاط - إردار الشروق على أنواء الفروق، بهامش الفروق للقرافي - ج٤ - ص٢٤، دار إحياء الكتب العربية.

(٢) اغلى لابن حزم - ج٨ - ص٣٧٧.

(٣) كشف القناع - ج٣ - ص٣١٦، والفتاوى الكبرى لابن تيمية - ج٣ - ص٤٧٤.

(٤) سورة الصف: الآيات: ٢، ٣.

(٥) أخرجه البخاري، راجع: فتح الباري - ج٥ - ص٢٨٩.

فيه فإنها تلزم بحصوله^(١).

والواقع ورغم قوة الأدلة التي يقوم عليها رأى القائلين بالإزام الواعد، وأنه يجب الوفاء به قضاء، إلا أن الخطبة بصفة خاصة لا يسلم لها هذا الحكم، لأن الوفاء بالوعد فيها أثره عشرة عمر، والإلزام فيها ينطوي على حرج لا يطاق، ومشقة تفسد معنى الحياة، ومن ثم فإن المصلحة توجب أن يكون كل من طرفي العقد له الحرية التامة قبل إبرامه، لأنه عقد الحياة، ومن المصلحة فيه التروي وتريد الأمر فيه قبل اتخاذ القرار، حتى إذا تم كان ذلك برضا صحيح كامل لم تشبه شائبة، ولو ألزم الخاطب بخطبته لكان في ذلك حمل له على عقد تقتضي المصلحة الراجعة فيه أن لا يتم إلا بعد رضا تام واقتناع مطلق^(٢)، والقول بالإلزام الوفاء بالوعد مطلقا، لا يستقيم مع هذا المعنى في الخطبة، وينبغي صرفه إلى غير الخطبة من المعاملات المالية وغيرها.

لكن القول بعدم إلزام الخطبة لا يمنع من حصول أضرار تترتب على هذا العدول، وهذه الأضرار رغم أنه قد يغلب عليها الطابع المادي، كما إذا قامت المخطوبة بإعداد الجهاز أو تركت عملها الذي كانت تتكسب منه، أو قام الخاطب بإعداد مسكن خاص اشتراطته عليه المخطوبة، ثم عدلت هي

(١) الخطاب تحرير الكلام في مسائل الالتزام، مع فتح العلي المالك - ج ١ - ص ٢٥٦ وما بعدها.

وراجع الالتزامات في الشرع الإسلامي - للشيخ أحمد إبراهيم - ص ٢١٦، دار الأنصار.

(٢) في هذا المعنى: محمد أبو زهرة: الأحوال الشخصية، ص ٣٨ - دار الفكر العربي.

عن الخطبة، فإن هذا وغيره يعتبر من الأضرار المادية التي تنشأ عن العدول.

وبجانب هذه الأضرار يوجد نوع آخر من الضرر لا يقل عن هذه الأضرار أثراً في نفس الخاطب أو المخطوبة، بل قد يزيد، وهو الضرر الأدبي أو المعنوي الذي يتمثل في جرح الشعور والإحساس^(١) وتعريض الطرف الآخر للأقويل والشائعات، فهل يرقى هذا الضرر لأن يضمن في الفقه الإسلامي؟، ذلك ما ينبغي النظر فيه.

ليس في كتب القدامى ذكر لهذه المسألة:

وبالنظر في كتب الفقه في المذاهب المختلفة، لا نجد فيها ذكراً لهذه المسألة، إذ يبدو أن طبيعة الحياة الاجتماعية في زمن أولئك الفقهاء لم تكن تسمح بإثارة مثل هذه المسألة حتى يتناولها الفقهاء بالبحث والتحليل وإصدار الحكم فيها، لأن مظهر الحياة الاجتماعية المعاصرة فيما يتعلق بمقدمات الزواج ربما ينطوي على مخالفة واضحة لما تقتضي به الأحكام الشرعية، مما لم يكن موجوداً عندهم، فالإسلام لا يبيح للخاطب إلا النظر والحديث إلى مخطوبته والجلوس معها بحضور محرم لها، ولا يتصور في مجتمع يقوم على قيم الإسلام وآدابه أن يلتقي الخاطب مع مخطوبته إلا مرة أو مرتين مع محرم أن تنشأ فيه مثل تلك المشكلات، أما ما استقرت عليها بعض العادات السيئة، والأعراف الضارة مع الاختلاط الزائد والخروج دون محرم، والظهور أمام الناس بمظهر أقرب إلى الزوجة منه المخطوبة، وما ينشأ عن

(١) د. زكي الدين شعبان - الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية، فقرة ٥٥ -

ص ٧٩ - منشورات الجامعة الليبية سنة ١٩٨٣ م.

ذلك من أضرار تلحق بالمخطوبة عند العدول، فذلك ما لم يكن موجوداً في عهد هؤلاء الفقهاء، ولا هو موجود في البيئات التي تتمسك بتعاليم الإسلام^(١). ولكن المسلمين حين انحرفوا عن تعاليم الإسلام في كثير من المجتمعات، وقلدوا الأجانب فسمحوا للخاطب أن يخرج مع خطيبته وحدهما، ترتب على ذلك أضرار لحقت بالمرأة عندما يعدل الخاطب ولا يتم الزواج، مما دعا الفقهاء المحدثين إلى البحث عن هذه الأضرار وبيان حكم الشريعة منها.

أساس قيام الضرر في العدول عن الخطبة:

ولقد كان رائد الفقهاء المحدثين، وهم بصدد البحث عن أحكام شرعية تواجه ما استجد في حياة المسلمين من أضرار أدبية تلحق بالمخطوبة إذا حصل العدول من الخاطب بعد اختلاط وخروج ودخول أمام الناس، أقول: لقد كان رائد الفقهاء في تكيف الضرر الحاصل والبحث عن أساسه أمرين: أولهما: الرجوع إلى أقوال قدامى الفقهاء في طبيعة الخطبة، وهي تكاد تجمع على أن الخطبة وعد غير ملزم شرعاً^(٢).

ثانيهما: الرجوع إلى القواعد الفقهية التي تحكم الضرر.

وقد ترتب على اعتبار الأساس الأول وقد انتهى إلى أن الخطبة وعد غير ملزم أنه يجوز لكل من طرفيه أن يعدل عن الخطبة في أي وقت مادام عقد الزواج لم يتم بينهما، ومتى كان العدول حقا لكل منهما، فلا ضمان عليه في استعماله، لما هو مقرر شرعاً: أن الجواز الشرعي ينافي الضمان، وأن

(١) المرجع السابق - ص ٨٠.

(٢) أبو زهرة - السابق - ص ٣٨، وزكي الدين شعبان - المكان السابق.

الضرر الأدبي الناشئ عن جرح المشاعر دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون
أ.د/ عبد الله مبروك النجار

من استعمل حقه الشرعي لا يكون ضامنا ولا مطالبا بالتعويض عن الضرر الناشئ عن فسخ الخطبة، سواء كان ضررا أدبيا أم ماديا، وسواء كان للعادل دخل في الضرر الذي لحق الطرف الآخر أو لم يكن له دخل في ذلك^(١).

كما يترتب على اعتبار الأساس الثاني، وهو بمراعاة القواعد الشرعية التي تحكم الضرر، والتي تقضى برفعه أن نفرق بين حالتين:

- الحالة الأولى: أن يكون للعادل عن الخطبة دخل في حصول الضرر الذي لحق بالطرف الآخر سواء كان ضررا ماديا أم أدبيا بمعنى أن يكون الضرر ناشئا عن فعله الشخصي وليس عن مجرد العدول كما لو طلب جهازا خاصا أو يحمل المخطوبة عن ترك وظيفتها، أو يقترن العدول بتصرفات طائشة من العادل توحى بأنه قد عدل لقادح في عرض أو شرف مما يسئ إلى المخطوبة إساءة أدبية، أو يشيع عنها ما يقدح في خلقها، أو يمس سلامة بنها كزوجة في المستقبل. أو يكون العدول قد تم دون مسوغ مقبول مما يسفر عن طعن للمخطوبة في مشاعرها وعواطفها. وفي تلك الحالة يكون العدول تغريرا وضررا موجبين للضمان.

- الحالة الثانية: أن يخلو العدول مما يوجب الضمان أي يقتصر أمره على مجرد استعمال حق العدول دون مجاوزة له أو إساءة في استعماله، وهنا لا يتقرر الضمان^(٢)، ولا تعارض بين كون العدول حقا، وبين تعويض الضرر، لأن التعويض ليس عن العدول المجرد، ولكنه تعويض لضرر

(١) د. زكي الدين شعبان - المرجع والمكان السابقان.

(٢) زكي الدين شعبان - السابق - ص ٨١، أبو زهرة.

ناشئ عن العدول بعد السير في أسباب الزواج كما ذهب المالكية في رأى لهم في الوعد سبق بيانه، ولئن كانت المصلحة تقتضي عدم تنفيذ الوعد عينا بإتمام الزواج، فلا أقل من التعويض عن الأضرار التي نشأت عنه، وكان السبب فيها هو العادل فإن لكل حق ميقاتاً معلوماً في حكم الشرع والإنصاف^(١).

وقد استقر القضاء في مصر على هذا الذي قرره الفقهاء وانتهى كما رأينا إلى أن الخطبة ليست بعقد ملزم، وأن مجرد العدول عن الخطبة لا يكون سبباً موجباً للتعويض، وأن العدول عن الخطبة إذا اقترن بأفعال أخرى ألحقت ضرراً بأحد الخطيبين جاز الحكم بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية^(٢).

وفي رأينا أن ما انتهى إليه القضاء في هذا الموضوع يتفق مع القواعد الفقهية المتعلقة بالضمان وما تقتضيه الأحكام الشرعية في هذه المسألة ويكون القانون قد تلاقى مع مبادئ الشريعة منها.

(١) أبو زهرة- المرجع نفسه- ص ٤٠، د. محمد يوسف موسى- أحكام الأحوال الشخصية في الفقه الإسلام- ص ٤٩ فقرة ٥٤- طبع ١٩٥٨ مؤسسة الخالجي بالقاهرة، د. محمد مصطفى شحاته الحسني- الأحوال الشخصية- ص ١٧- طبعة ١٩٨٣م، د. محمود الطنطاوي- الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية- ص ٢١ وما بعدها- الطبعة الثانية- دار النهضة العربية، د. وهبة الزحيلي- الفقه الإسلامي وأدلته- ج ٧- ص ٢٧ وما بعدها. دار الفكر.

(٢) قررت محكمة النقض هذه المبادئ في حكمها الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩م، السابق الإشارة إليه، وراجع: د. زكي الدين شعبان- المصدر نفسه- ص ٨٢ وما بعدها، د. بدران أبو العينين بدران- الزواج والطلاق في الإسلام- ص ٣٤- مؤسسة شباب الجامعة.

المبحث الثاني

الضرر الأدبي الناشئ عن الطلاق

ولا يقتصر حصول الضرر الأدبي الذي يمس مشاعر الإنسان وعواطفه على مجرد العدول عن الخطبة، فإن هذا العدول قد يكون ضرره محتملاً، كما أن وقعه قد يكون مستساغاً إذا أسفر القسح عن مصلحة تعود على كلا الطرفين بل أن يشرعا في رابطة تكلف كل واحد منهما عبثاً مالياً ونفسياً، ربما يكون التخلص منه بعد ذلك أمراً مرهقاً، ولذلك كان الطلاق متضمناً لحصول ضرر أدبي ملموس وواضح، والضرر الأدبي في الطلاق أكثر منه وجوداً وأثراً في العدول عن الخطبة، ولذلك فإنه قد حظي باهتمام التشريع الإسلامي الذي نظم طرق استحقاق التعويض عن الضرر الأدبي الناشئ من خلال تنظيم الآثار المالية الناشئة عن الطلاق والتي من أهمها المتعة، وكذلك من خلال إقرار الشريعة الإسلامية لبطل الخلع، ومن المؤكد أن أحكام الشريعة الإسلامية المقررة في هذا المجال معمول بها في مجال الفقه الوضعي والقضاء، لأن أصل القانون المعمول به فيها مأخوذ من الفقه الإسلامي كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكن يبدو أن القضاء المصري في هذا المجال قد اتجه نحو تقدير التعويض عن مجرد الضرر الأدبي أو النفسي الذي ينشأ عن الطلاق مجرداً، وهذا التعويض يعتبر في فقه القانون أمراً زائداً على الآثار المالية الناشئة عن الطلاق والتي قررتها أحكام الشريعة الإسلامية، ولذلك ينبغي تحليل اتجاه الفقه الوضعي والقضاء بخصوص هذا الموضوع، مع بيان اتجاه الفقه الإسلامي بصدد تنظيم الآثار المالية الناشئة

عن الطلاق، والتي يمكن النظر إليها وفقاً لطبيعتها على أنها نوع من التعويض عن ضرر أدبي، وسوف نعالج مسائل هذا البحث من خلال مطلبين.

المطلب الأول

الضرر الأدبي الناشئ عن الطلاق في الفقه الإسلامي

من المعروف أن الطلاق يترتب عليه ضرر أدبي لكل من الزوج والزوجة، وأن وجود هذا الضرر في جانب كل منهما متوقف على تصرف كل واحد منهما قبل صاحبه، أي أن وجود الضرر الناشئ عن الطلاق بالنسبة لكل واحد من الزوجين على حدة يعتبر أمراً نسبياً، لأن الطلاق إذا أوقعه الرجل، فإنه يكشف عن رغبة له في المقارنة ينتفي معها القول بحصول ضرر له فيه، وإلا لما أوقعه، وإذا طلبت المرأة فراق زوجها على مال، فإن عملها هذا لا يمكن القطع بحصول ضرر لها فيه، وإنما الذي يمكن الجزم به أن الطرف الذي أوقع عليه الطلاق هو المضرور، ومن ثم فإن محدث الضرر قد يكون هو الزوج وقد تكون هي الزوجة.

الضرر الذي يحدث من جانب الزوج

وفرق النكاح قد يأتي من قبل الرجل، وفي ظل تغير حدث في قلبه، وتحول طراً على مشاعره، دون أن يكون لدى المرأة ما يقابله، بل دون أن يكون لدى المرأة أي رغبة في فراقه، فإذا ما فوجئت بهذا التحول في قلب زوجها، استشعرت أن الحياة تنهار من حولها، وأن آمالها في طريقها للذبول والموت، وهنا يكون ضررها شديداً، وألمها كبيراً، وشدة الألم لدى المرأة من

فراق زوجها لها تختلف في دوافعها بعد عقد النكاح وقبل الدخول، عنها بعد الدخول وطول العشرة، ولذلك قدر الشارع طبيعة الضرر النفسي الواقع على الزوجة في كلتا الحالتين ووضع له مقابلاً من المال يغلب على تكيفه أنه مقابل لما أصابها من ألم الفراق ووحشة البعاد، وهذه المعاني لا تبعد كثيراً عن مفهوم الضرر الأدبي كما سنرى.

الضرر الذي يحدث من جانب الزوجة

وحصول الضرر النفسي الناشئ في إطار علاقة الزوجية لا يقتصر على الرجل وحده، بل للمرأة فيه حظ وافر، فقد تأتي النفرة من قبلها، وترغب في فراق زوجها لأنها تكرهه ولا تطيق عشرته، وهذا المسلك من قبلها قد يدفعها إلى اقتداء نفسها من زوجها نظير مبلغ من المال على نحو ما ورد في الخلع ونتناول هاتين الحالتين بالتوضيح الذي يبرز معنى ضمان الضرر الأدبي فيهما، وذلك من خلال دراسة أحكام كل حالة في فرع على حدة.

الفرع الأول

الضرر الأدبي الناشئ عن الطلاق من قبل الزوج

والضرر الحاصل من قبل الزوج -كما سبق الإشارة- يختلف في طبيعته وجسامته قبل الدخول، عنه بعده، لأن العشرة الزوجية، واعتياد نفس الزوجة عليها، يزيد من وحشة الفراق، ويضاعف ألم البعاد عما أُلْفته واعتادت عليه، ولذلك قرر الشارع للمرأة نصف المهر المسمى في الحالة

الأولى، والمتعة في الحالة الثانية، ونشير إلى هذين الأمرين بشيء من التفصيل الذي تقتضيه الدراسة.

أولاً: وجوب نصف المهر للمطالبة قبل الدخول

إذا حصل الطلاق قبل الدخول، وقبل الخلوة الصحيحة، فإنه يجب للزوجة نصف المهر وذلك إذا كان المهر قد سمي في عقد الزواج تسمية صحيحة، وحصلت الفرقة بسبب من جهة الزوج، سواء أكانت هذه الفرقة طلاقاً أم فسخاً، كالفرقة بلفظ الطلاق، أو بسبب الإيلاء واللعان، وكالفرقة بسبب ردة الزوج عن الإسلام أو إياء الزوج غير المسلم عن الدخول في الإسلام بعد أن أسلمت الزوجة^(١).

دليل هذا الحكم قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(٢)، حيث دل هذا القول الكريم على وجوب نصف المهر للزوجة إذا كان المهر مفروضاً، أي مقدراً تقديراً صحيحاً، ومن لطف التشريع في هذه المسألة، أنه قد أرشد الأزواج إلى عدم المطالبة بما يستحقون من التنصيف لو قدم أحدهم جميع المهر ثم حدث الافتراق، يقول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْتُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(٣)، وقد روى الدار قطني عن جبير بن مطعم أنه تزوج امرأة من بني نصر،

(١) راجع: بدائع الصنائع - للكاساني - ج ٢ - ص ٢٩٦، بداية المجتهد - ج ٢ - ص

٢٣، وما بعدها، والمهذب - ج ٢ - ص ٥٩، وكشاف القناع - ج ٥ - ص

(٢) سورة البقرة: آية ٢٣٧.

(٣) تكملة الآية السابقة.

فطلقها قبل الدخول بها فأرسل إليها بالصدّاق كاملاً وقال: إلا أن يعفون، وأن أحقّ بالعفو^(١).

وتتصيف السمي بالطلاق قبل الدخول الحقيقي، والحكمي يتفق مع القواعد الفقهية لأن الطلاق قبل استيفاء أي حكم من أحكام العقد، يقتضي نقضه من أصله، ومن شأن هذا النقض أن لا يثبت أي حكم من أحكامه، فلا يجب من المهر شيء، ولكن الطلاق في ذاته إنهاء للعقد. وليس نقضاً له، كما أن إنهاء العقد يقرر أحكامه السابقة على الإنهاء ولا يلغيها، فكان بهذا النظر يجب أن يثبت المهر كله. فكان من النظر لهذين المعنيين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، أن يجب نصف المهر. إذ أن النظر الأول ينفي المهر كله. والثاني يثبت كله فتوسطا بين الأمرين وجب التصصيص^(٢).

ولا يشترط للتصصيف أن يكون المهر قد سمي في عقد النكاح، بل يجب التصصيف حتى ولو كان المهر قد فرض بعد العقد، وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء استدلالاً بقول الله تعالى: ﴿فَنَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾، حيث بينت الآية أن الواجب نصف المهر، سواء كانت التسمية وقت العقد أم بعده، ولأن التسمية بعد العقد تلتحق بالتسمية وقته، بحليل أنها تكون واجبة إن تأكد المهر بدخول أو وفاة^(٣).

(١) مشار إليه في: الأحوال الشخصية للدكتور محمد مصطفى شحاته- السابق- ص ٧٠، وراجع: د. زكي الدين شعبان- السابق- ص ٢٨٧، د. محمود طنطاوي- السابق- ص ٢١٣، د. وهبة الزحيلي- السابق- ص ٢٩٣، الشيخ محمد أبو زهرة- السابق- ص ٢٢٤.

(٢) د. محمد الحسيني شحاته- السابق، أبو زهرة- السابق- ص ٢٢٥.

(٣) راجع في هذا المعنى: الأم- ج ٥- ص ٦١، قليوبي وعميرة ج ٣- ص ٦٩، ومنار السيل- ج ٢- ص ٢٠، وبداية المجتهد ج ٢- ص ٣٦، أبو زهرة -

وقد ذهب الحنفية إلى خلاف ذلك، وفي هذا المعنى يقول الزيلعي: وما فرض بعد العقد أو زيد لا يتنصف، يعني إذا تزوجها، ولم يسم لها مهرًا، أو نفاه بأن قال زوجيني نفسك على ألا مهر لك، فقالت: قبلت، ثم تراضيا على التسمية، وسمى له بعد العقد، أو تزوجها على مهر مسمى، ثم زادها بعد ذلك وطلقها قبل الدخول بها، فإن ما وجب بعد العقد ولا الزائد المسمى، ولا يتنصف بل تجب المتعة في الأول، ونصف المسمى عند العقد في الثاني ويسقط الزائد، وكان أبو يوسف أو لا يقول بتنصيف المفروض بعد العقد والزائد بعده وهو قول الشافعي في المفروض بعده دون الزائد لعدم صحة الزيادة بعده^(١).

والحنفية - كما يبدو من أقوالهم - وإن كانوا يقولون بعدم وجوب نصف المهر غير المسمى في العقد عند الطلاق قبل الدخول، فإنهم يوجبون عوضاً عنه وهو المتعة، حيث يقولون بوجوبها في هذا الموطن، والضابط في هذا عندهم كما يقول الكاساني: إن كل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول في زواج لا تسمية فيه للمهر توجب المتعة، لأن هذه الفرقة توجب نصف المهر في زواج فيه تسمية - والمتعة عوض عنه^(٢)، ومن ثم كان الطلاق قبل الدخول والخلو موجبا لعوض باتفاق الفقهاء، وهو نصف المهر المسمى عند الجمهور، أو بدله وهو المتعة الواجبة في هذه المسألة عند

=السابق - ص ٢٢٥، د. محمود الطنطاوي - السابق - ص ٢١٤، زكي الدين شعبان - ص ٢٨٨، د. محمد يوسف موسى - السابق - ص ١٩٧.

(١) تبين الحقائق - للزيلعي - ج ٢ - ص ١٤١، وبدائع الصنائع - ج ٢ - ص ٢٩٨، وما بعدها.

(٢) بدائع الصنائع - ج ٢ - ص ٣٠٣.

الحنفية، أي أن مبدأ التعويض متفق عليه، أما طريقة التعويض فيبدو أنها هي التي محل خلاف بينهم.

شروط وجوب نصف المهر للمطلقة قبل الدخول

ويشترط حتى يجب نصف المهر للمطلقة قبل الدخول، أو تجب المتعة عند الحنفية شروط:

أولها: أن تكون الفرقة بسبب من جهة الزوج، ولا فرق في ذلك بين الطلاق أو الفسخ، ويستثنى من ذلك إذا كانت الفرقة بسبب خيار الزوج عند البلوغ وقد اختار الفسخ وحكم القاضي له به، فإنه لا يجب للزوجة شيء من المهر في هذه الحالة، لأن الشارع أعطاه الخيار للإبقاء على الزواج، أو المطالبة بفسخه، فلا بد أن يكون لهذا الخيار فائدة^(١)، وهي سقوط نصف المهر، لما هو مقرر من أن الجواز الشرعي ينافي الضمان، فإذا حصلت الفرقة بسبب من جهة الزوجة، كردتها قبل العقد الصحيح عليها، وقبل الدخول الحقيقي، أو الخلوة الصحيحة بها، فإنها لا يجب لها من المهر شيء ولا تجب لها المتعة أيضاً.

ثانيها: أن يكون الطلاق قبل الدخول، ودليل هذا الشرط قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَصَنَّفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْقُونَ أَوْ يَعْقُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْقُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى

(١) د. محمود الطنطاوي- المرجع نفسه- ص ٢١٣ وما بعدها، د. محمد يوسف موسى- المرجع نفسه- ص ١٩٦، د. بدران أبو العنين بدران- المرجع نفسه- ص ٢٠٨، د. زكي الدين شعبان- السابق- ص ٢٨٧.

وَلَا تَتَمَسَّوْا الْقُضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ^(١)، فإذا وقع الطلاق بعد الخلوة أو الدخول، وكان الدخول حقيقياً، فإنه يجب المهر كله بدلالة الآية الكريمة نفسها، حيث تدل بمفهومها على وجوب المهر كله إذا كان الطلاق بعد المس، وهو الوقاع^(٢)، لأن الزوج قد استوفى حقه بالدخول فينقرر حق الزوجة في المهر كاملاً.

ثالثهما: أن لا يعتري نصف المسمى مسقط له، والإسقاط قد يكون بعفو المرأة أو وليها، كما يقول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، فإذا طرأ العفو على الوجوب فإنه يسقط، وقد يكون الإسقاط بقيام مانع لاستحقاق الزوجة ما يجب في ذمة زوجها لها، وذلك كما لو كانت الزوجة قد قتلت زوجها قبل الدخول والخلوة الصحيحة، فإنها بهذا القتل يسقط حقها في المهر كله، ذلك ما قال به جمهور الفقهاء، وهو ما نرجحه لأنها قد أنهت حياة زوجها بالجناية عليه، ولئن كان القتل مانعاً من الميراث فأولى أن يكون مانعاً من استحقاق غيره من الحقوق المالية، كما أن المرتدة إذا كان مهرها يسقط بعصيانها، فليسقط في حالة قتل زوجها بنفس السبب أيضاً^(٣).

ذلك ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وإن كان العمل بما ذهب إليه مخالفوهم ممن قالوا بوجوب المهر للمرأة كاملاً بالموت أو بالقتل أياً كان هذا القتل، وذلك ما ذهب إليه أبو حنيفة والصاحبان، ولقد قرر الإمام زفر: أن من قتلت نفسها يسقط كل مهرها مخالفاً في ذلك جمهور الفقهاء، ودليله: أن قتلها نفسها جناية، وقد فوتت بهذه الجناية حق الزوج عليها، فيسقط حقها في

(١) سورة البقرة: آية ٢٣٧.

(٢) د. زكي الدين شعبان - السابق - ص ٢٨١.

(٣) د. محمود الطنطاوي، المرجع نفسه - ص ٢٠٦ وما بعدها.

المهر إذا لم يكن مؤكداً بالدخول من قبل، وقد ذهب الإمام زفر مع جمهور الفقهاء أيضاً في قولهم: إن قاتلة زوجها يسقط مهرها كله قبل الدخول، فما عهدت الجنايات مؤكدة للحقوق^(١).

طبيعة المال المستحق للمرأة بالطلاق قبل الدخول

ووجوب نصف المهر للمرأة إذا طلقت قبل الدخول ينطوي على معنى له أساسة لها وتعويضها عما نكبت به في مشاعرها وعواطفها، وفي بدء حياتها الزوجية دون أن يصدر منها ما يبرر فراق زوجها لها، فكان في هذا الوجوب نوع من التعويض والمواساة، وقد الملح كثير من الفقهاء عن هذا المعنى، يقول الشيخ محمد أبو زهرة: أن وجوب نصف المهر للمطلقة قبل الدخول فيه معنى التسريح بإحسان الذي أمر به الله سبحانه وتعالى حيث قال تعالى: ﴿وَمَسْرُحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾، ولأن الفرقة قبل الدخول تجرح نفس المرأة، فأوجب الله سبحانه نصف المهر لها^(٢).

ومما يدل على هذا المعنى ما اشترطه الفقهاء من وجوب أن تكون الفرقة بسبب من قبل الزوج، فإن كانت من قبلها لا تستحق شيئاً، لأن تصرفها هنا ينطوي على معنى إسقاط ما هو واجب لها، ونصف المهر ما

(١) أبو زهرة - السابق - ص ٢١٩.

(٢) المرجع نفسه - ص ٢٢٥، وفي هذا المعنى: محمد مصطفى الحسيني شحاته - السابق - ص ٦٧، د. زكي الدين شعبان، السابق - ص ٢٨٩، وراجع: بداية الاجتهاد ج ٢ ص ٢٤٤، حيث يقول: أنه إنما وجب لها نصف الصداق عوض ما كان لها مكان الجبر.

هو إلا مال يبذل في غير معاوضة فلم يبق له معنى إلا تعويض الألم النفسي الذي يصيب المرأة من جراء فراق زوجها.

ثانياً: استحقاق المطلقة للمتعة:

والمتعة صورة من صور التعويض عما يصيب الزوجة من جراء طلاق زوجها لها وهي تتمثل فيما يقدمه الزوج لزوجته زائداً على صداقها وهذه الزيادة ليست من قبيل المعاوضات المالية، وإنما هي نوع من التعويض عن ألم الفراق كما سبق، يبدو هذا المعنى واضحاً من خلال تعريف الفقهاء لها.

وهي في اللغة: مشتقة من المتاع، وهو ما يستمتع به^(١)، وقد عرفت في اصطلاح الفقهاء بما يبرز فيها هذا المعنى، حيث تعرف بأنها: المال الذي يعطيه الزوج لمطلقة زيادة على الصداق لتطيب نفسها، وتعويضها عن الألم الذي أصابها بسبب الفراق^(٢)، أو هي ما يقدمه الزوج لزوجته بعد فراقه لها من الثياب أو ما يقوم مقامها. تعويضاً لها عن وحشة الفراق^(٣).

حكم المتعة والدليل عليه:

وللفقهاء في حكم المتعة تفصيل تجدر الإشارة إليه:

(١) مختار الصحاح - ص ٦١٤.

(٢) د. زكي الدين شعبان - السابق - ص ٢٨٩، د. محمود الطنطاوي - السابق - ص ٢١٦.

(٣) د. محمد يوسف موسى - السابق - ص ٢٠٤.

- أما الحنفية:

فإن المتعة عندهم تجب في نوعين من الطلاق، أولهما: الطلاق قبل الدخول إذا لم يسم لها مهراً أو سمي لها مهراً تسمية فاسدة، ودليل هذه الحالة قول الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، حيث أمر الله في الآية الكريمة بالمتعة للزوجة التي طلقت قبل الدخول قبل أن يفرض لها مهر، والأمر للوجوب، وقد جاء مقترنا بما يؤكد وهو قول الله تعالى: حقا على المحسنين.

وقالوا أيضاً: إنها بدل عن الأمر الواجب وهو نصف المهر وبدل الواجب يكون واجبا فتكون المتعة واجبة^(٢).

وثانيهما: الطلاق الذي يكون قبل الدخول في نكاح لم يسم فيه المهر، وإنما فرض بعده لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾^(٣)، فالآية الأولى أوجبت المتعة في كل المطلقات قبل الدخول، ثم خصت منه من سمي لها مهراً فبقيت المطلقة التي لم يسم لها مهر، والآية الثانية أوجبت المتعة لمن لم يفرض لها فريضة، وهو منصرف إلى الفرض في العقد^(٤).

(١) سورة البقرة: آية ٢٣٦.

(٢) فتح القدير - للكمال بن الهمام - ج ٢ - ص ٤٤٩.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٤٩.

(٤) راجع في وجه الدلالة من الآيتين الكريميتين: د. وهبة الزحيلي - السابق - ص ٣١٧.

وتكون مستحبة عند الحنفية فيما عدا ذلك، كما لو كان فارق الرجل زوجته بعد الدخول الحقيقي أو بعد الخلوة الصحيحة بها، وذلك إذا كان المهر غير مسمى في عقد الزواج وهي في هذه الحالة تكون من التسريح بإحسان، وقد أمرنا الله به في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾^(١)، وكذلك تستحب المتعة عند الحنفية إذا فارق الزوج زوجته قبل الدخول والخلوة، وكان مهرها مسمى في العقد.

- عند المالكية:

أما عند مالك وابن أبي ليلى والليث: فإن المتعة لا تجب وإنما تكون مستحبة، لأن الله تعالى جعلها حقا على المحسنين وخصهم بها، فيدل ذلك على أنها: على سبيل التفضل والإحسان، أما بالنسبة لمن لم يسم لها مهرًا وقت العقد وطلقت قبل الدخول فلها نصف المهر^(٢).

- وعند الشافعية:

المتعة واجبة لكل مطلقة، سواء كان الطلاق قبل الدخول أم بعده، إلا المطلقة قبل الدخول إذا سمى لها مهرًا، فإنه يكفي لها بنصف المهر، فإن وجب لها نصف المهر فلا متعة لها، وفي قول تجب لها المتعة لإطلاق قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٣).

(١) سورة البقرة: آية ٢٢٩.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - ج ٢ - ص ٣٢٠ وما بعدها.

(٣) فليوبي وعميرة - ج ٣ - ص ٢٩٠، والآية رقم ٢٤١ من سورة البقرة.

- وعند الحنابلة:

تجب المتعة لكل مطلقة في حالة الطلاق قبل الدخول والخلوة وقبل التسمية، وتستحب فيما عدا ذلك لقول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(١)، حيث لم تجب المتعة في غير المفوضة التي لم يفرض لها مهر، لأن الله تعالى قسم المطلقات إلى قسمين: واجب المتعة لغير المفروض لهن، ونصف المسمى للمفروض لهن، وهو يدل على اختصاص كل قسم بحكمه^(٢).

ويبدو من خلال أقوال الفقهاء: أن المتعة واجبة للمطلقة قبل الدخول إذا لم يكن قد سمي مهرها فتجب لها كوجوب نصف المسمى ويأخذ حكمها كل فرقة يتنصف لها المسمى فإنها توجب المتعة إذا كانت مفوضة^(٣).

يجب لاستحقاق المتعة أن تكون الفرقة من قبل الزوج:

وقد وضع الفقهاء شرطاً لاستحقاق المتعة حاصله، أن الفرقة يجب أن تكون بسبب من قبل الزوج، فإذا كانت الفرقة بسبب من جهتها لا تجب لها المتعة بل ولا يجب لها نصف المسمى، يقول ابن قدامة: وما يسقط به المسمى من الفرق، كاختلاف الدين والفسخ بالرضاع ونحوه. إذا جاء من قبلها لا تجب به متعة. لأنها أقيمت مقام نصف المسمى، فسقطت في موضع يسقط كما تسقط الإبدال بما يسقط مبدلها^(٤).

(١) سبق تخريج الآية.

(٢) المغني لابن قدامة - ج ٦ - ص ٧١٥ - طبعة مكتبة الرياض الحديثة.

(٣) المرجع والمكان السابقان.

(٤) المرجع السابق - ص ٧١٦، د. محمد يوسف موسى - السابق ص ٢٠٤.

وجوب المتعة للزوجة تعويض عن ألم الفراق:

واشترط هذا الشرط يبرز غاية الوجوب في المتعة ومقصده، حيث يمثل نوعاً من التعويض المستحق لها عن ألم الفراق ووحشته، والفراق لن يكون موحشاً بالنسبة لها، إلا إذا جاء بسبب من قبل الزوج دون أن يكون لها يد فيه، ومن ثم يكون في وجوب المتعة نوع من التعويض لها عن هذا الألم النفسي، وقد صرح كثير من الفقهاء بهذا المعنى، حيث قالوا: إن المتعة تعطى للمرأة لتعويضها عن المفارقة في حال الحياة، بل إنهم قد أبرزوا خاصية التعويض عن الألم النفسي وهم بصدد تعريفها^(١).

(١) راجع: د. زكي الدين شعبان- السابق- ص ٢٨٩، د. محمود الطنطاوي- السابق- ص ٢١٧، د. محمد يوسف موسى- المكان السابق، محيي الدين عبد الحميد- الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية- ص ١٨٣، الطبعة الثالثة ١٩٦٦ مكتبة صبيح.

الفرع الثاني

تعويض الضرر الأدبي الناشئ عن الخلع

والضرر الأدبي الذي يصيب الإنسان في عاطفته ومشاعره، لا يقتصر حدوثه على جانب الرجل وحده، بل إن المبادرة فيه قد تقع من جانب المرأة حين يتغير قلبها من جهة زوجها دون أن يكون قد اعترى قلبه أى تغيير من ناحيتها، بل إن قلبه قد يكون مليئا بالحب لها وعامرا بالمودة إليها، ومن ثم يكون طلب التفريق من جهتها ضارا به في نفسه أبلغ الضرر، ولذلك شرع الخلع ليكون نوعا من التعويض عن الألم النفسي الذي يصيبه من جراء طلب زوجته فراقه، وقد عالج التشريع ذلك في مسألتى الخلع والطلاق على مال، ونشير إلى هذين الأمرين بشئ من التفصيل.

أولا: التعريف بالخلع وبيان طبيعته

والخلع في اللغة معناه الإزالة، يقال: خلع فلان ثوبه إذا أزاله، وخلع الزوج زوجته إذا زال زوجها، وقد جرى العرف اللغوي على تسمية الإزالة في غير الزواج: خلعا (بفتح الخاء) وعلى تسمية الإزالة في الزواج: خلعا (بالضم)^(١)، وقد سميت إزالة الزوجية مخالعة منه لأن كلا من الزوجين لباس للآخر. قال تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾^(٢)، فكان كل واحد من الزوجين حين مفارقة الآخر، كأنه قد نزع لباسه^(٣).

(١) مختار الصحاح - ص ١٨٥.

(٢) سورة البقرة: آية ١٨٧.

(٣) الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع - ج ٤ - ص ٨٥، والمغنى لابن قدامة - ج ٧ -

وفي اصطلاح الفقهاء: عرفه الحنفية بأنه: إزالة ملك النكاح، المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع أو ما في معناه^(١).

كما عرفه المالكية بأنه: الطلاق بعوض سواء كان من الزوجة أم من غيرها من ولي أو غيره بلفظ الخلع، فمعناه عندهم يتمثل في أن تبذل المرأة أو غيرها للرجل مالا على أن يطلقها أو تسقط حقها لها عليه، فتقع به طلاقه باتسنة، وهو عند المالكية شامل للفرقة بعوض أو بدونها، كأن يقول لها: خالعتك، أو أنت مخالعة^(٢).

وعند الشافعية: يعرف بأنه فرقة بين الزوجين بعوض بلفظ طلاق أو خلع، كقول الرجل للمرأة طلقتك أو خالعتك على كذا فتقبل^(٣).

كما عرفه الحنابلة: بأنه فراق الزوج امرأته بعوض يأخذه منها أو من غيرها بألفاظ مخصوصة^(٤).

وقد عرفه كثير من الفقهاء المحدثين بما لا يخرج عن هذا المعنى^(٥).

أدلة مشروعية الخلع:

وقد قامت الأدلة على مشروعية الخلع من الكتاب والسنة وآثار الصحابة والإجماع.

- (١) فتح القدير- ج٣- ص١٩٩، حاشية ابن عابدين- ج٢- ص٧٦٦.
- (٢) الشرح الصغير- ج٢- ص٥٦٨، والقوانين الفقهية- ص٢٣٢.
- (٣) مغني المحتاج- ج٣- ص٢٦٢.
- (٤) كشاف القناع- ج٥- ص٢٣٧، والمغني لابن قدامة- ج٧- ص٥٢.
- (٥) راجع: د. زكي الدين شعبان- السابق- ص٤٥٩، محمد أبو زهرة- السابق- ص٣٨، د. الطنطاوي- السابق- ص٣٣٤، د. محمد يوسف موسى- السابق- ص٣٠١.

أما الكتاب:

فقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ^(١)﴾، حيث دل هذا القول الكريم على رفع الجناح عن الزوجين في حالة افتداء الزوجة نفسها من زوجها بمال تدفعه له عند خوفها من عدم إقامة حدود الله معه لكرهها إياه ورغبتها في عدم العيش معه، يقول ابن قدامة: وجملة الأمر أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقه أو خلقه أو دينه أو كبره أو ضعفه أو نحو ذلك وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته، جاز لها أن تخالعه بعوض تقتدي به نفسها منه لقول الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ^(٢)﴾ وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا^(٣)﴾.

ومن السنة:

بما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله: إني ما اعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حقيقته، قالت: نعم: فقال النبي ﷺ لقيس: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة^(٤)، وفي رواية أخرى: زيادة: لا أطيقه بغضا، بعد قولها: ولكني أكره

(١) سورة البقرة: آية ٢٢٩.

(٢) نفس الآية الكرمة.

(٣) سورة النساء: آية ٤.

(٤) المغني - ج٧ - ص ٥١.

الكفر في الإسلام، واسم المرأة حبيبة بنت سهل الأنصاري. وفي رواية الموطأ: هي جميلة بنت أبي سلول^(١)، وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن ابن ماجه: أن ثابت بن قيس كان دميماً، وأن امرأته قالت: لولا مخافة الله إذا دخل على لبصقت في وجهه^(٢).

وجه الدلالة في هذا الحديث: أنه قد دل على شرعية الخلع، وصحته، وأنه يحل أخذ العوض من المرأة^(٣).

ومن آثار الصحابة:

يدل على مشروعية الخلع ما نقله ابن قدامة في المغنى: عن عثمان وابن عمر وابن عباس وعكرمة ومجاهد، وقبيصة بن ذؤيب، كما روى عن علي^(٤).

ومن الإجماع:

قال بمشروعية الخلع جميع الفقهاء بالحجاز والشام، وقد قال ابن عبد البر: ولا نعلم أحدا خالف في مشروعيته إلا بكر بن عبد الله المزني، فإنه لم يجره، وزعم أن آية الخلع منسوخة بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ

(١) نيل الأوطار - للشوكاني - ج ٦ - ص ٢٤٦، سبل السلام للصنعاني - ج ٣ - ص ٢٩٦.

(٢) الموطأ. ص ٢٤٨ - وسبل السلام - المكان نفسه حيث ذكر أن البخاري سماها جميلة ذكره عن عكرمة مرسلًا، وأخرج البيهقي مرسلًا أن اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي سلول.

(٣) سبل السلام للصنعاني - ج ٣ - ص ٢٩٧.

(٤) المغنى - ج ٧ - ص ٥٢، وما بعدها.

زَوْجَ مَكَانِ زَوْجٍ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِنَّمَا مُبِينٌ، وَكَفَى تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً^(١)، كما روى عن ابن سيرين وأبي قلابة أنه لا يحل الخلع، حتى يجد على بطنها رجلاً، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَنْتَهَبُوا بِبَعْضٍ مَّا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^(٢)، وقد قال ابن قدامة: هذا مردود بأية الخلع والخبر، وأنه قول عمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة، ولم يعرف لهم مخالف فيكون إجماعاً، ودعوى النسخ لا تسمع حتى يثبت تعذر الجمع، وأن الآية الناسخة متأخرة، ولم يثبت شيء من ذلك^(٣).

التكليف الفقهي للخلع:

ووضع الخلع من الناحية الفقهية يتمثل في أنه عقد بإيجاب وقبول، ولكن الاعتبار فيه يختلف بالنسبة للرجل والمرأة، فهو من جانب الرجل يعتبر تعليقاً للطلاق على قبول المال، والتعليق يسمى يمينا في اصطلاح الفقهاء، ويعتبر معاوضة من جانب الزوجة، لأنها التزمت بالمال في مقابل افتداء نفسها، وخلاصها من الزوج، لكنها ليست معاوضة محضة، بل فيها شبه بالتبرعات، لأن المعاوضة المحضة تكون إذا كان كلا من العوضين مالاً أو في حكمه، وما يثبت للزوجة نتيجة للخلع، وهو افتداء نفسها وخلاصها من

(١) سورة النساء: الآيات ٢١، ٢٠.

(٢) سورة النساء: آية ١٩، وقد نقل الإجماع ابن قدامة في المغني - ج ٧ - ص ٥١.

(٣) المغني - ج ٧ - ص ٥٢.

الزوج لا يعد مالا شرعيا، فلا يكون الخلع في حقها معاوضة محضة، وهذا عند أبي حنيفة وهو الراجح في المذهب^(١).

وجمهور الفقهاء يعتبرون الخلع معاوضة: فلا يحتاج في صحته إلى قبض العوض، فلو تم من قبل الزوج وماتت المرأة أو فلتست أخذ العوض من تركتها واتبعت به، ويجوز رد العوض بالعيب فيه، لأن إطلاق العقد يقتضى السلامة من العيب، فثبت فيه الرد بالعيب كالبيع والمهر ويصح الخلع منجزا بمعنى المعاوضة لما فيه من معناها، ويملك العوض بالعقد^(٢).

وليس معنى المعاوضة في الخلع عند جمهور الفقهاء تمول البضع، وإنما هي معاوضة بالمعنى العام لأن ما تبذله المرأة في الخلع لا يقابل مالا، وإنما يقابله إسقاط حقه في البضع، وليس فيه تملك شيء لها، يقول ابن قدامة: والخلع كالطلاق معنى يجوز تعليقه بالشرط فجاز أن يستحق به العوض المجهول كالوصية، ولأن الخلع إسقاط لحقه من البضع وليس فيه تملك شيء، والإسقاط تدخله المسامحة ولذلك جاز من غير عوض بخلاف النكاح، وإذا صح الخلع، فلا يجب مهر المثل، لأنها لم تبذله، ولا فوتت عليه ما يوجبه فإن خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم، بدليل أنها لو أخرجته من ملكه بردها أو رضاعها لمن ينفسخ به نكاحها لم يجب عليها شيء^(٣).

(١) بدائع الصنائع - للكاساني - ج ٣ - ص ١٤٥، وحاشية ابن عابدين على الدر

المختار - ج ٢ - ص ٧٦٨، والمبسوط للرخسى - ج ٦ - ص ٧٣.

(٢) حاشية الصاوي على الشرح الصغير - ج ٢ - ص ٥١٨، ص ٥٣١ المذهب

للشيرازي - ج ٢ - ص ٧٢، المغني لابن قدامة ج ٧ - ص ٥٧ - ص ٦٧.

(٣) المغني - السابق - ص ٦٢.

آثار التكييف الفقهي للخلع:

ويستفاد مما قاله الفقهاء أنهم متفقون على أن في الخلع صفتين: أنه يمين، وأن فيه معنى المعاوضة، وقد ترتب على اعتبار الخلع يميناً من جانب الزوج أنه إذا لزم نفسه الخلع نظير مبلغ من المال لا يملك الرجوع قبل قبول الزوجة، لأنه تعليق، والتعليق لا يملك الزوج الرجوع فيه، كما أن إيجاب الزوج لا يبطل بقيامه من المجلس الذي أوجب فيه الخلع، ولا يجوز أن تسترط لنفسه الخيار في مدة معلومة، لأنه لا يملك الرجوع، والرجوع يعطيه هذا الحق في مدة الخيار، كما يجوز للزوج أن يعلق الخلع على حصول أمر في المستقبل وأن يضيفه إلى زمن المستقبل كذلك^(١).

كما ينبني على اعتبار الخلع معاوضة من جانب الزوجة له شبه بالتبرعات: أن الزوجة لو ابتدأت بالخلع على مبلغ من المال يجوز لها أن ترجع عن هذا الإيجاب قبل قبول الزوج، لأن الإيجاب في المعاوضات يصح الرجوع عنه قبل صدور القبول من الطرف الآخر، ولا بد من قبول المرأة في المجلس إذا كانت حاضرة، أو قبولها في مجلس علمها بالإيجاب إن كانت غائبة، كما يجوز للزوجة أن تسترط لنفسها الخيار في مدة معلومة يكون لها الحق في القبول أو الرد، ولا يجوز لها أن تعلق الخلع على شرط، ولا أن تضيفه إلى زمن مستقبل لأن الخلع من جانبها معاوضة وتمليك، والتمليكات لا تقبل التعليق ولا الإضافة، كما أن بدل الخلع لا يلزم المرأة إلا إذا كانت

(١) راجع في هذا المعنى: د. زكي الدين شعبان - السابق - ص ٤٦ وما بعدها، محمد أبو زهرة - ص ٣٨٥ وما بعدها، د. محمد يوسف موسى - السابق - ص ٣٠٣ وما بعدها، د. محمود الطنطاوي - السابق - ص ٣٤ وما بعدها.

أهلاً للتبرع بأن كانت بالغة عاقلة رشيدة، لأن للخلع صفة التبرع مع أنه معاوضة من قبل الزوجة^(١).

الآثار التي تترتب على وقوع الخلع:

ويترتب على وقوع الخلع مستوفيا شروطه آثارا شرعية تتمثل في وقوع الطلاق بائناً عند جمهور الفقهاء^(٢)، أما عند الحنابلة فقد اختلفت الرواية فيه عند الإمام أحمد، ففي إحدى الروايتين أنه فسخ، وهذا اختيار أبي بكر وقول ابن عباس وطاووس وعكرمة وإسحاق وأبي ثور وأحد قولي الشافعي، والرواية الثانية: أنه طلاق بائنة، روى ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وقبيصة وشريح ومجاهد وأبي سلمة ابن عبد الرحمن والنخعي والشعبي والزهرى ومكحول ومالك والاوزاعي والثوري وأصحاب الرأي، وقد روى عن عثمان وعلي وابن مسعود لكن ضعف أحمد الحديث عنهم، قال: ليس في الباب أصح من حديث ابن عباس أنه فسخ، واحتج ابن عباس بقول الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يَقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٣)، ثم قال الله

(١) د. زكي الدين شعبان- السابق- ص ٤٦٢، أبو زهرة- السابق- ص ٣٨٧، د. محمد يوسف موسى- السابق- ص ٣٠٤، د. محمود الطنطاوي- السابق- ص ٣٤٢.

(٢) بدائع الصنائع- ج ٣- ص ١٤٤، بداية المجتهد- ج ٢- ص ٦٩، والمهذب- ج ٢- ص ٧٢، والشرح الصغير- ج ٢- ص ٥١٨.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٢٩.

تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَخَيَّ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(١)، فذكر الله تطليقان والخلع، وتطليقة بعده، فلو كان الخلع طلاقاً لكان الطلاق أربعاً، ولأنها فرقة خلت من صريح الطلاق ونيته، فكانت فسخا كسائر الفسوخ^(٢).

وجهه الرواية الثانية: أنها بذلت العوض للفرقة، والفرقة التي يملك الزوج إيقاعها هي الطلاق دون الفسخ، فوجب أن يكون طلاقاً^(٣).

أقول: وسواء كان الخلع حكمه الطلاق البائن أو الفسخ فإن المرأة ترفع فيه ضرراً نفسياً محققاً مقابل ما تدفعه للزوج كمايل لتعويضه عن الضرر الذي يمكن أن يكون قد حل به بسبب فراقها له بسبب من جهتها.

كما يترتب على الخلع لزوم بدل الخلع في نمة الزوجة، سواء كان مبلغ من النقود أم منفعة تقوم بمال كأجرة الرضاعة أو الحضانة، كما تسقط كل حقوق الزوجة الثابتة وقت الخلع لكل منهما على الآخر من المهر والنفقة، أما الديون التي لا تتعلق بهذا الزواج الذي انتهى فلا يسقط منها شيء، وعلى ذلك لا يكون لها عليه شيء من المهر الذي لم تقبضه سواء كان الخلع قبل الدخول أم بعده، ويسقط مالها من نفقة ماضية تجمدت عليه وكذلك يسلم لها كل المهر الذي دفع وليس له استرداد شيء منه، ولو كان الخلع قبل الدخول، ولا يسترد شيئاً من النفقة التي قد عملها لها قبل الخلع، وقبل استحقاتها له، ولا تسقط نفقة العدة لأنها لم تكن ثابتة على الزوج حين الخلع، حيث لم يكن أو أنها قد جاء بعد، إلا إذا نص عليها كبذل للخلع، فإنها تسقط في هذه الحالة، وأساس سقوط هذه الحقوق المالية بالخلع أنه لفظه ينبي عن

(١) سورة البقرة: آية ٢٣٠.

(٢) المغني لابن قدامة - ج ٧ - ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) المرجع والمكان السابقان.

إزالة العلاقة التي كانت تربط بين الزوجين، وتجعل لكل واحد منهما حقوقاً على الآخر، فمتى زالت سقطت كل هذه الحقوق عند أبي حنيفة، وقد خالف في هذا الإمام محمد بن الحسن، حيث يرى أن حقوق الإنسان لا يسقط منها شيء من غير أن يسقطه، والإمام أبو يوسف يتفق مع أبي حنيفة في سقوط كل تلك الحقوق المالية بالإبراء، أما في الخلع فلا تسقط لأن لفظ الخلع ليس نصاً في البراءة من كل شرط^(١).

وعند جمهور الفقهاء لا يسقط بالذم شيء من حقوق الزوجة إلا بإسقاطه، سواء تم بلفظ الخلع أم المبرأة، فهو تماماً كالطلاق على ما يقع به الطلاق بائناً، ويجب به البذل المتفق عليه، لأن الحقوق لا تسقط إلا بما يدل على إسقاطها قطعاً. وليس في الخلع دلالة على إسقاط الحقوق الثابتة لأنه معاوضة من جانب الزوجة والمعاوضة لا أثر لها في غير ما تراضى عليه الطرفان^(٢).

ورأى الجمهور هو الراجح في نظرنا لأنه يتفق مع العدالة، كما يتفق مع قواعد الشريعة التي تقضى بأن الاتفاق لا يسرى إلا على ما يتناولونه وينصرف إليه.

(١) راجع في بيان رأى الحنفية في هذه المسألة: المبسوط - ج ٦ - ص ١٨٩، ص ١٩٠، وبدائع الصنائع للكاساني - ج ٣ - ص ١٥١، وما بعدها، وفتح القدير - ج ٣ - ص ٢١٥، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار - ج ٢ - ص ٥٧٤ وما بعدها.

(٢) بداية المجتهد المكان السابق، ومغنى المحتاج - ج ٣ - ص ٢٧٧، كشف القناع - ج ٥ - ص ٢٤١. ود. زكي الدين شعبان - السابق - ص ٣٠٩، د. محمود الطنطاوي - السابق - ص ٣٤٣ وما بعدها، أبو زهرة - السابق - ص ٣٩١، وما بعدها.

مشروعية الخلع تعويض عن الضرر النفسي:

ويبدو من خلال ما وضعه الفقهاء لاستحقاق بدل الخلع من شروط، أنه يتمخض عن تعويض الزوج الذي سبب له طلب زوجته فراقه ألماً نفسياً، عما أصابه من ضرر، وهو بهذا الألم الذي حل به يكون مستحقاً لما قرره الشارع له في بدل الخلع، فالخلع مشروع لعلاج الكره الحاصل في نفس المرأة دون أن يقابله في نفس الزوج كره مثله، ولذلك فإنه يحرم على الزوج عضل زوجته والإضرار بها بالضرب والتضييق عليها أو منعها حقوقها من النفقة والقسم ونحو ذلك لتفتدي نفسها منه، فإن فعلت ذلك بسبب من جهته فالخلع باطل^(١)، والعوض مردود، روى ذلك عن ابن عباس وعطاء ومجاهد والشعبي والنخعي والقاسم ابن محمد وعروة، وعمرو بن شعيب، وحמיד بن عبد الرحمن، والزهري وبه قال مالك والثوري وقتادة والشافعي، وإسحاق، بدليل قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^(٢).

وعلى هذا فلو أضر الزوج بزوجه لتفتدي نفسها منه، فإنه لا يحل له أخذ العوض لأنه يعتبر إكراهاً منه لها على بذل المال لزوجها في سبيل طلاقها، وهذا لا يجوز^(٣)، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٤).

(١) المغني لابن قدامة - ج ٧ - ص ٥٤ وما بعدها.

(٢) سورة النساء: آية ١٩.

(٣) المغني لابن قدامة - المكان السابق، وبداية المجتهد - ج ٢ - ص ٦٨، وحاشية

الدسوقي على الشرح الكبير - ج ٢ - ص ٣٥٥.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٣١.

واشترط أن يكون طلب التفريق من جهة المرأة أو أن يتم قبولها فيما لو صدر الإيجاب منه بناء على كرهها له، يدل على أن الضرر النفسي الحائق به يعتبر ضرراً معتبراً شرعاً ويستوجب تعويضه على النحو الذي قرره الشارع في باب الخلع^(١).

ثانياً: الطلاق على مال

الطلاق على مال، هو الذي تكون صيغته بلفظ من ألفاظ الطلاق الصريحة أو الكناية في مقابل مال تدفعه الزوجة لزوجها، وهو بهذا يختلف عن الخلع، ولا تترتب عليه أحكام الخلع وإنما يترتب عليه أحكام تختص به، بعضها يتفق مع أحكام الخلع، وبعضها يختلف معها.

أ- الأحكام التي يتفق فيها الخلع مع الطلاق على مال:

يتفق الخلع مع الطلاق على مال في أمرين:

الأول: قبول الزوجة للخلع والطلاق على مال أمر لا بد منه لأتباع معاوضة من جهتها والمعاوضة لا بد فيها من القبول، فإذا لم تقبل المرأة لا يصح الخلع ولا الطلاق على مال وإذا قبلت صح ذلك وترتبت الأحكام الشرعية.

الثاني: الطلاق الذي يقع بالخلع. وبالطلاق على مال يكون طلاقاً بائناً، لأنها لا يمكنها الخلاص من سلطان الزوج إلا به، أما الطلاق الرجعي فلا

(١) راجع في هذا المعنى: د. محمود الطنطاوي - السابق - ص ٣٣٨، أبو زهرة - السابق - ص ٣٨٨، د. وهبة الزحيلي - السابق - ص ٤٩٩، د. محمد يوسف موسى - السابق - ص ٣٠٥، د. زكي الدين شعبان - السابق - ص ٤٦٢، ص ٤٦٤.

يترتب عليه ذلك لإمكان مراجعتها من غير رضاها، فهو لا يترتب عليه أى ضرر نفسي للزوج.

ب- الأحكام التي يختلف فيها الخلع مع الطلاق على مال:

كما أن الخلع يختلف مع الطلاق على مال في أمرين:

الأول: الطلاق على مال لا يسقط أى حق مالي أصلاً بالاتفاق بين أئمة المذهب الحنفي والخلع يترتب عليه إسقاط بعض الحقوق المالية عند أبي حنيفة، كما سبق.

الثاني: إذا بطل البذل في الطلاق على مال، وقع الطلاق رجعيًا، وإذا بطل البذل في الخلع وقع الطلاق بائنًا، والذي يجرى عليه العمل في القضاء في مصر أنه إذا بطل البذل في الخلع أو في الطلاق على مال وقع الطلاق رجعيًا^(١).

(١) المبسوط- ج٦- ص١٧٩، بدائع الصنائع- ج٣- ص١٥٢ والهداية مع فتح القدير- ج٣- ص٣٠٥، وما بعدها. وراجع: د. محمود الطنطاوى- السابق- ص٣٤٤ وما بعدها، د. محمد يوسف موسى- السابق- ص٣١٠، د. زكي الدين شعبان- السابق- ص٤٦٨ وما بعدها، أبو زهرة- السابق- ص٣٩١ وما بعدها.

المطلب الثاني

اتجاه الفقه الوضعي والقضاء في التعويض

عن الطلاق

أثيرت مسألة التعويض عن الضرر الأدبي المتمثل في الآلام النفسية الناشئة عن الطلاق، حين تعرض فقه القانون لطبيعة حق الطلاق، وما إذا كان هذا الحق مطلقاً أو مقيداً، ومن المؤكد أن تحديد طبيعة حق الطلاق وفقاً لما إذا كان مطلقاً أو مقيداً تترتب عليه نتائج هامة، منها أنه لو كان مقيداً فإن استعماله سيترتب عليه قيام المسؤولية عن استعمال هذا الحق، وجواز الاتفاق على التنازل عنه، والاتفاق على دفع تعويض في حالة الطلاق وهل يعتبر هذا الاتفاق شرطاً جزائياً أو التزاماً شرطياً وما يترتب على هذا التكييف القانوني أو ذاك، ونشير إلى ذلك بشئ من التفصيل.

أولاً: طبيعة حق الطلاق:

أما بالنسبة لطبيعة حق الطلاق، وما إذا كان مطلقاً أو مقيداً، فإن تلك الطبيعة كانت قد أثارت جدلاً في الفقه والقضاء حيث ذهب جانب منهما إلى أن حق الطلاق ليس حقاً مطلقاً، وإنما هو مقيد بوجوب أن يكون لحاجة تدعو إليه، ولا يكون بحيث ينشأ عنه ضرر زائد عن مجرد حل رابطة الزوجية^(١).

(١) د. سليمان مرقس - بحوث وتعليقات على الأحكام - ص ١٩١ - طبعة ١٩٨٧م، والشيخ أحمد إبراهيم - الأحوال الشخصية - ص ٧٦ - طبعة ١٩٣٠م، والشيخ عبد الوهاب خلاف - الأحوال الشخصية - ص ١٤٦ - طبعة ١٩٣٨م، وحسين عامر، وعبد الرحيم عامر - المسؤولية المدنية - ص ٢٧٨ وما بعدها - طبعة دار المعارف سنة ١٩٧٩م.

وهذا الرأي يجيء منسجماً مع ما كانت المحاكم الابتدائية تراه: من أن الطلاق لا يباح إلا لحاجة، وأن استعماله مقيد بتحقيق تلك الحاجة، فإذا أوقع الزوج الطلاق بغير سبب كان ذلك إساءة منه لاستعمال حقه موجبا لمسئوليته^(١).

وهذا الاتجاه الفقهي والقضائي يعد مخالفاً لما جرى عليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة، التي كانت تقضى بأن إيقاع الطلاق حق مطلق للزوج المسلم يستعمله كيف شاء، فليس لمن تتزوج به، وهي عالمة بذلك أن تطلب تعويضاً عنه بعد وقوعه^(٢)، وفي هذا الاتجاه أيضاً يجيء حكم محكمة استئناف مصر والذي جاء فيه: أن حق الطلاق مخول في الشريعة الإسلامية للزوج، ولا يترتب على استعماله من الأحكام سوى استحقاق الزوجة المطلقة لمؤخر صداقها ونفقة عدتها^(٣).

وفي تطور لاحق أصدرت محكمة استئناف مصر حكماً آخر معدلاً من الاتجاه الذي سبق أن سارت فيه على غرار محكمة الاستئناف المختلطة، والحكم اللاحق الذي أصدرته يدل في ظاهره على أنها تعتبر إيقاع الطلاق حقاً مقيداً، لكنها خففت من هذا القيد إلى حد يجعله في حكم العدم، حيث تأسس حكمها على أن نظرية سوء استعمال الحقوق تجعل الحق غير شرعي

(١) محكمة مصر الابتدائية في ٢٠ يناير ١٩٢٦ - الخامسة - ٦-٣٣٣-٢٥٥، وفي ١٠

ديسمبر سنة ١٩٣٢ - الخامسة - ١٣-١١٣٣-٥٦٤، ومحكمة شين الكوم في ١٠

ديسمبر سنة ١٩٣٠ - الخامسة - ١١-٥٤٠-٢٧٧.

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ يونيو ١٩٢٢م، ومشار إليه في د. سليمان مرقس - السابق - ص ١٩١.

(٣) محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٨/١٢/١٩٢٨، الخامسة - ٨-٧-٤٩-٣٢٥، محكمة

استئناف مصر بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٦م، الخامسة - ١٧-١١٩-٥٨.

إذا لم يقصد باستعماله سوى الإضرار بالغير، أما استعماله لتحقيق منفعة شخصية فلا تنشأ عنه مسئولية وأن المطلق في حقه أن يكون قد رغب في الخلاص من الزوجة حتى يكون في استعمال حقه في التطلق منفعة له، وأن الزوج إذا طلق زوجته غداة العقد عليها، فلا جناح عليه في ذلك، حتى ولو كانت الزوجة مدرسة وقدمت استقالتها عقب الزواج وقبل وصول وثيقة الطلاق إليها، رغم ما يحوم حولها بسبب هذا الطلاق من أقاويل وشبهات تؤثر في سمعتها الأدبية ورزقها، وقد انتقد هذا الحكم بأنه لا يكفي أن يكون الزوج قد قصد من إيقاع الطلاق إلى مجرد الرغبة في الخلاص من رابطة الزوجية، حتى يكون في ذلك منفعة له تبرر استعماله حق الطلاق، وترفع عنه مسئولية الإضرار التي تزيد عما يلحق الزوجة عادة بسبب حل رابطة الزوجية، ولا سيما إذا كان الزوج لم يراع منتهى الحذر في استعمال حقه في التطلق^(١).

محكمة النقض ترى أن الطلاق حق مقيد:

وقد أيدت محكمة النقض ضمناً مبدأ تقييد حق الطلاق وإمكان وقوع الإساءة في استعماله بإقرارها أسباب الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى التي أصدرت فيها محكمة النقض حكمها محل هذا التعليق وقد جاء في أسباب هذا الحكم: أن حق الطلاق وإن كان مقررًا للزوج المسلم شرعاً، إلا أنه حق مكروه، ويكفي في بيان كراهته ما جاء في الحديث الشريف عن

(١) د. سليمان مرقس - المرجع نفسه - ص ١٩٢، ومجلة القانون والاقتصاد - السنة السابعة - ص ٣٥٢، حسين عامر، عبد الرحيم عامر - السابق - ص ٢٨١ وما بعدها.

النبي ﷺ، إذ قال: أبغض الحلال إلى الله الطلاق، حيث دل على أن الأصل في الطلاق المنع، ولا يباح إلا لحاجة كبرى وريبة فهو مشروع من جهة، ومحظور من جهة أخرى، فمشروعيته من حيث أن فيه إزالة الزواج عندما تكون هناك داعية إليه، وحظره من ناحية أن فيه قطع الزواج المترتبة عليه المصالح الدنيوية والأخروية والقول بأن الشريعة الإسلامية جعلت إيقاع الطلاق حقاً مطلقاً للزوج، أن يستعمله دون أن يؤدي عن ذلك حساباً أو يتعرض لأية مسئولية رغبة منها في ستر أسباب الطلاق، ومنعاً لكشف عيوب الأسر، ذلك القول ينقضه أن الشريعة الغراء قد أباحت أن تطلب الزوجة الطلاق لعيوب في زوجها، كذلك أباح المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م للزوجة أن تطلب الفرقة إذا دعت أضرار الزواج بها مما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها، وبديهي إن بحث ذلك دفعاً ودفاعاً قد يكشف الستر عما يقول الطاعن: إن الشريعة تتطلب ستره من شئون الزوجية^(١).

الاتجاه القاضي بالإطلاق حق الطلاق منتقد

وقد انتقدت الأحكام التي نحت منحى إطلاق حق الطلاق بأننا لو سلمنا بما قضت به لعمت الفوضى الخلقية جميع البلاد، ولجاز للشبان المستهترين أن يستباحوا لأنفسهم أعراض فتيات الأسر، فيعتدوا عليهن، ثم يطلقوهن في اليوم التالي لغير سبب مبرر الخلاص منهن وبدون مسئولية

(١) مجلة المحاماة- ٢٠- ص ١١٤٩. وراجع د. سليمان مرقس- السابق- ص ١٩٢،

وما بعدها. وانظر: نقض مدني ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧- مجموعة أحكام النقض ٢٨

- ٨١٢- ١٤٤، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧- مجموعة أحكام النقض ١٨- ١٩٤٣-

٢٩٣- ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩، مجموعة أحكام النقض ٢٠- ٤٥٨- ٧٤.

عليهم في ذلك، وحاشا للشرع والقانون أن يجيزا مثل هذه الفوضى، فالشريعة الإسلامية تحذر الطلاق إلا لحاجة ماسة إليه، وتقيد استعماله بوجوب مطابقتها للحكمة التي دعت إلى تشريعه وهي الخلاص من رابطة الزوجية عند تباين الأخلاق، وتعذر الوفاق بحيث يفوت الغرض المقصود من الزواج وينقلب مضرة وتقيدته أيضا بوجوب أن يكون استعماله بحيث لا يترتب عليه ضرر بالزوج يزيد على ما ينشأ عادة من حل رابطة الزوجية، فإذا لم يراع الزوج هذه القيود وطلق زوجته من غير داع شرعي للطلاق وجبت عليه المتعة لمطلقته على سبيل التعويض وذلك وفقا لرأى المالكية والشافعية بسبب ما يلحقها من ضرر بسبب الطلاق^(١).

ثم أن إيقاع الطلاق من خلال مسلك يكشف عن رعونة وعدم تبصر، ينطوي على إخلال بما يجب من الحرص على عدم الإضرار بالغير ومهما قيل من أسباب تبريره، فإن الأسباب الداعية إليه لا بد أن يكون قيامها سابقا على العقد، ويكون الزوج مقصرا في عدم تحريها قبل العقد، مادام قد أمكنه معرفتها قبله، ومن ثم يكون إيقاع الطلاق من خلال هذا المسلك استعمال لحق في غير حذر ولا حرص، وهو يلحق بالمطلقة ضررا غير عادي يجب تعويضها عنه^(٢).

(١) د. سليمان مرقس - السابق - ص ٢٠٢، ويرى الدكتور السعيد مصطفى السعيد في رسالته أن المتعة تجب للمطلقة تطيبا لنفسها وجبرا لاجتماعها، فهي تعويض لما عما يلحقها بسبب الطلاق، مشار إليه في المرجع السابق - نفس المكان بالهامش.

(٢) د. سليمان مرقس - السابق - ص ٢٠٢ وما بعدها، ولقد سبق لقانون الأحوال الشخصية في سوريا - المرسوم التشريعي رقم ٥٩ الصادر بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٣ أن وضع عنوان: طلاق التعسف فوق المادة ١١٧ والتي كانت تنص على أنه: إذا طلق الرجل زوجته وتبين للقاضي أن الزوج متعسف في طلاقها دون ما سبب معقول، =

ثانيا: الآثار الناشئة عن تقييد حق الطلاق:

وإذا كان الفقه والقضاء قد انتهيا وفقا للاتجاه الغالب فيهما إلى أن حق الطلاق حق مقيد، فإن هذا التكييف للحق تترتب عليه آثار منها: أنه يمكن وقوع الإساءة في استعماله وتترتب على هذه الإساءة مسئولية المطلق في دفع تعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقها من جراء الطلاق، ذلك أمر مقرر وواضح، وهو نتيجة منطقية لتكييف حق الطلاق على أنه حق مقيد، ولكن السؤال الذي يرد هنا: هل هذا التعويض يعد أمراً مستقلاً عما قرره الشريعة الإسلامية للمطلقة من متعة؟، أم أن المتعة المقررة للمطلقة تمثل هذا التعويض وتعتبر عنه؟ ذلك ما نود الإجابة عنه.

اتجاهان حول مضمون التعويض:

يترجح لدينا أن هناك اتجاهين في الفقه والقضاء حول مضمون التعويض الذي ينشأ عن إساءة حق الطلاق، الذي هو في طبيعته حق مقيد كما رأينا.

أولهما: يميل إلى أن إساءة استعمال حق الطلاق يستأهل التعويض على نحو مستقل، تعويضا للزوجة عما لحقها من ضرر نفسي، ترتب على تلك الإساءة، وهذا التعويض ليس مصدره حق الطلاق مجرداً، وإنما يتمثل مصدره في أمر آخر غير مجرد وقوع الطلاق كالاتفاق الحاصل بين الزوج والزوجة بصده، وذلك على نحو ما قضت به محكمة النقض في حكم لها

= وأن الزوجة مصيبتها بؤس وفاقه، جاز للقاضي أن يحكم لها على مطلقها بحسب حاله ودرجة تعسفه بعويض لا يتجاوز مبلغ نفقة سنة لأمتثالها فوق نفقة العدة وللقاضي أن يجعل دفع هذا التعويض جملة أو شهريا بحسب مقتضى الحال.

بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠م جاء فيه: أن تعهد الزوج بتعويض زوجته إذا طلقها لا يخالف الشريعة ولا النظام العام، وإنما ينتفي الالتزام بالتعويض إذا كانت الزوجة هي التي دفعت الزوج بفعلها إلى تطليقها، ومن المتفق عليه أنه يجوز للشخص أن يتعهد مقدماً بتعويض ضرر يحدثه للغير بعمل يأتيه حتى ولو كان هذا العمل مشروعاً كالطلاق أو الزواج بامرأة ثانية، فهذا التعهد وإن كان لا يمنعه من الزواج بأخرى، إلا أنه إذا التزم أن يدفع تعويضاً مالياً لزوجته الأولى في هذه الحالة، فإن التزامه يكون صحيحاً، ولا يعترض عليه بأن الالتزام هنا شرط جزائي تابع للالتزام أصلي باطل، فإن الالتزام بدفع التعويض في هذه الحالة يعتبر التزاماً أصلياً معلقاً على شرط واقف هو الزواج بأخرى، ومثل ذلك التزام الزوج بدفع تعويض لزوجته، إذا طلقها، فلا كيف هذا الاتفاق على أنه تعهد من الزوج بعدم الطلاق يفتقرن بشرط جزائي، بل على أنه التزام أصلي معلق على شرط واقف هو وقوع الطلاق^(١).

ما يستفاد من هذا الحكم:

ويستفاد مما انتهت إليه محكمة النقض في هذا الحكم أن التعويض عن الطلاق يعد أمراً زائداً عن التعويض المضروب بالشرع، وذلك لاختلاف السبب في كل منهما، فإذا كانت المتعة سببها وقوع الطلاق مجرداً، فإن التعويض هنا سببه ومصدره هي الإرادة التي تمثلت في اتفاق بين الزوج وزوجته على هذا التعويض، والذي تمخض عن التزام شرطي ما كان لوجود

(١) نقض مدني في ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠، احمادة ٢٠-١١٤٦-٤٨٣.

لولا الاتفاق عليه^(١)، وقد علق الطرفان وجود هذا الالتزام على أمر مستقبل لتعذر علمهما وقت الاتفاق بتحقيق الأمر المستقبل أو عدم تحققه، إذ لو علما ذلك لرتبا علاقتهما على أساسه ترتيباً باتاً^(٢).

ويترتب على ذلك أن الالتزام الشرطي يصير مستحقاً بمجرد تحقق الشرط، وهو وقوع الطلاق في تلك الحالة، بصرف النظر عن وقوع خطأ من المدين، أو إصابة الدائن بضرر، ويعتبر مستحقاً من وقت الاتفاق لا من وقت تحقق الشرط بناء على المادة ١٠٥ مدني والتي تجعل للشرط أثراً رجعيًا^(٣).

ولو لم يكن لهذا الالتزام بالتعويض ذاتية مستقلة لما كان للنص عليه بالاتفاق فائدة، حيث أن أحكام الطلاق كانت ستغنى عنه على أساس أن وقوع الطلاق في حد ذاته يعد سبباً يترتب عليه استحقاق المتعة، فاتجاه الإرادة إليه دليل على أنه متميز عنه ومقصود لذاته، وإذا كان سبب المتعة إجراء الطلاق دون اعتساف، فإن سبب هذا الالتزام هو الإساءة في استعمال حق الطلاق. ثانيهما: يرى أن هذا التعويض لا يخرج عما قرره أحكام الشريعة بخصوص المتعة المستحقة للمطلقة، والتي هي عبارة عما يدفعه الزوج

(١) سليمان مرقس - المرجع نفسه - ص ١٩٣.

(٢) المرجع نفسه - ص ١٩٥.

(٣) المرجع والمكان السابقان، وراجع: حسين عامر وعبد الرحيم عامر، المرجع السابق - ص ٢٨١، حيث يقرران أنه: سبق القول إن الطلاق يزل منزلة المحرم المنهى عنه، وهو على الأقل بغض إلى الله، وليس من أدق ربة أن للحاكم شرعاً أن يعاقب بالتعزير كل من يقترب محرماً أو معصية وذلك التعزير يختلف بحسب كل معصية، وهذا يعني أن للحاكم أن يوجب التعويض على من يطلق زوجته بلا مبرر أو بغير سبب مقبول.

لمطلقته بعد الفرقة بينهما، وذلك تطبيقاً لخطرها وجبراً لإيحاشها من هذا المنطق لا تخرج عن كونها مجرد تعويض عما لحقها من ضرر نفسي وأدبي بسبب الطلاق^(١).

يقول الأستاذ الدكتور سليمان مرقس^(٢): وقد حكم بذلك بعض المحاكم الابتدائية فجعلت الزوج مسئولاً عن إساءة استعمال حقه في الطلاق، وألزمته بتعويض ما يلحق الزوجة بسبب ذلك من ضرر مادي أو أدبي، ثم يقول: فالشريعة تحظر الطلاق إلا لحاجة ماسة إليه، وتقيد استعماله بوجوب مطابقتها للحكمة التي دعت إلى تشريعه وهي تعذر الوفاق، وتقيد أيضاً بوجوب أن يكون استعماله بحيث لا يترتب عليه ضرر بالزوجة يزيد على ما ينشأ عادة عن حل رابطة الزوجية، فإذا لم يراع الزوج هذه القيود وطلق زوجته من غير داع شرعي للطلاق وجبت عليه المتعة لمطلقته^(٣)، وهذا القول صريح في أن التعويض المستحق هو المتعة.

تقييم هذين الاتجاهين:

والاتجاه الثاني متفق مع ما نقضى به أحكام الشريعة الإسلامية بخصوص المتعة للمطلقة، لكن تنظيم الشريعة الإسلامية للضرر الأدبي الناشئ عن الطلاق شامل لكل حالات الضرر، كما أن تقدير التعويض عنه يدور مع هذا الشمول فقد يتقرر للمطلقة قبل الدخول، وقد يتقرر للزوج في

(١) د. السعيد مصطفى السعيد- في رسالته إساءة استعمال حق الطلاق- ص ٢٤٥،

وراجع: الشيخ أحمد إبراهيم- الأحوال الشخصية- فقرة ٢٠٣.

(٢) د. سليمان مرقس- المرجع نفسه- ص ٢٠٢، والأحكام القضائية المشار إليه نفسه.

(٣) المرجع نفسه- ص ٢٠١ وما بعدها.

بدل الخلع، ومن ثم يمكن القول أن للشرعية الإسلامية نظرة شاملة في هذا الموضوع يستند بها القانون، أما الاتجاه الأول، فإنه ينطوي على زيادة تمثل مزيداً على ما جاءت به الأحكام الشرعية، ومن المعروف أن أقصى حالات الاعتساف في وقوع الطلاق، هي الطلاق المحرم والطلاق المكروه، والأول يكون في حالة البدعة، كما لو طلق زوجته في حال الحيض، وهذا لا يترتب عليه أثر مالي، وإنما الذي يترتب عليه هو الإثم الذي يستوجب العقاب الأخروي، أو عدم الاعتداد بوقوع الطلاق في حال الحيض على نحو ما ذهب إليه ابن تيمية وابن حزم الظاهري^(١)، وليس من ضمن تلك الآثار مطلقاً استحقاق مبلغ من المال يكون الطلاق المحرم، وهو الذي يمثل أقصى صور الاعتساف سبباً في استحقاقه للزوجة وفي حالة الطلاق المكروه، وهو الذي يوقعه الزوج لغير حاجة، فإن كل ما يترتب على الكراهة مجرد الإثم الذي يستوجب العقاب الأخروي فقط، وليس من ضمن أحكامه استحقاق المطلقة لمبلغ من المال ومن ثم يكون هذا التعويض الناشئ بسبب التعسف في استعمال الطلاق أمراً زائداً.

وربط الطلاق بالمال يجعله أشبه بسلعة مبتذلة، والأعراض يجب أن تصان عن هذا الامتهان، كما أن الاتفاق على جعل الطلاق نظير مال سيمثل ذريعة لنكاح المتعة، والنكاح المؤقت وكلاهما باطل، والباطل حكم التحريم، وذريعة المحرم تكون على وفق حكمه.

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأصل في الطلاق هو الحذر والمنع

(١) راجع: اغلى لابن حزم- ج ١٠- ص ١٩٧- مسألة ١٩٥٣، ونيل الأوطار- للشوكاني- ج ٦- ص ٢٢٦.

وخلاف الأولى، والأولى يكون لحاجة كسوء سلوك الزوجة أو إيذاها أحداً، لما فيه من قطع الألفة، وهدم سنة الاجتماع والتعريض للفساد، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾^(١)، ولقوله صلى الله عليه وسلم: ابغض الحلال إلى الله الطلاق، وقوله صلى الله عليه وسلم: أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس، فحرام عليها رائحة الجنة^(٢).

وهذا هو الراجح لاتفاقه مع مقاصد الشريعة ولمخاطر الطلاق المتعددة ومن ثم كان إيقاعه بلا حاجة حمفاً، وسفاهة ورأى، ومجرد كفران النعمة، وإخلاص الإيذاء بها وبأهلها وأولادها.

ومع ذلك فإن كل ما يترتب عليه هو الإثم، لأن الحاجة قد تكون تقديرية أو نفسية خفية لا تخضع للإثبات الظاهر في القضاء، وقد تكون مما يجب ستره حفظاً لسمعة المرأة، ومنعاً من التشهير بها، ولهذا كان الأصل ألا يحكم على الرجل بتعويض مادي للمطلقة بسبب كون الطلاق تعسفاً ويكتفى بما قرره الشرع من دفع مؤخر الصداق ونفقة العدة والمتعة التي هي تعويض عن الضرر الناجم عن الطلاق^(٣).

هذا وبالله التوفيق، وهو سبحانه الهادي إلى سواء السبيل،

(١) النساء: من الآية ٣٤.

(٢) نيل الأوطار - ج ٦ - ص ٢٢١، وارجع: رأى الجمهور في أن الأصل في الطلاق الحظر، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - ج ٢ - ص ٣٦١، والمهذب للشيرازي - ج ٢ - ص ٧٨، والمغني لابن قدامة - ج ٧ - ص ٩٧، وقارن ما ذهب إليه الحنفية من أن الأصل في الطلاق الإباحة، حاشية ابن عابدين على الدر المختار - ج ٢ - ص ٥٧١، وما بعدها.

(٣) د. وهبة الزحيلي - الفقه الإسلامي وأدلته - ج ٧ - ص ٤٠١ - دار الفكر بيروت.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة "دراسة خاصة على القطاع الفندقى"

دكتور/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف^(*)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على رسولنا وقوتنا النبي الصادق الأمين، محمد وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذه مقدمة للبحث تتضمن الآتى:

أهمية البحث:

فضّل الله سبحانه وتعالى مكة المكرمة على سائر بقاع الأرض، حيث شرفها بوجود بيته العتيق فيها حيث يقول جل من قائل: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١).

فإليها تهوي أفئدة المسلمين من كل حذب وصوب، منّا من الله واستجابة وعطاء لإبراهيم عليه السلام حينما دعا ربه قائلاً: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾^(٢)، ولذا كانت لمكة المكرمة محبة كبيرة في نفوس المسلمين يأتون إليها حاجاً لأداء الركن

(*) الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد الإسلامى — كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى — مكة المكرمة.

(١) سورة آل عمران، آية رقم ٩٦.

(٢) سورة إبراهيم، آية رقم ٣٧.

الخامس من أركان الإسلام، وعماراً لاكتساب أجر وفضيلة العمرة لقوله صلى الله عليه وسلم: «عمرة في رمضان حجة»^(٣). ولاكتساب الأجر واغتنام فضيلة المكان والزمان لاسيما في شهر رمضان المبارك فإن المعتمرين يحرسون على البقاء أطول مدة ممكنة في رحاب البيت الحرام، مما يتطلب تهيئة كافة السبل والخدمات اللازمة لإقامة ضيوف بيت الله في بلده الحرام.

ولاشك أن من أولويات ما يقام من تلك الخدمات الضرورية، ما يتمثل في إنشاء وتجهيز وتنظيم المساكن الخاصة بإيواء وإسكان المعتمرين من داخل وخارج الدولة على أفضل وجه يتحقق معه تادية شعبية العمرة ببسر وسهولة وفي جو روحاني تام.

وللدراسة والبحث في مجال الإسكان للمعتمرين والحجاج أهمية بالغة، ويعكس ذلك حرص حكومة المملكة العربية السعودية في الفترة الأخيرة بالذات على توسيع قاعدة الإسكان للقادمين إلى الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة^(٤)، توجهاً منها بفتح باب العمرة طوال العام للراغبين في القدوم إلى الديار المقدسة لأدائها زيارة مسجد رسول الله ﷺ.

ولاشك أن لهذا الإجراء مبررات دينية واقتصادية متمثلة في تهيئة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الراغبين في أداء العمرة من مختلف بقاع

(٣) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الجزء الثاني، باب (٤) عمرة في رمضان، استنبول: دار الدعوة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٢٠٠.

(٤) انظر: الفقرة (١١،٣) من الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠هـ/١٤٢١هـ - ١٤٢٤هـ/١٤٢٥هـ)، المملكة العربية السعودية: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ص ٢٠١.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

المعمورة، وللاثار الاقتصادية التي تستتبع ذلك من تحقيق زيادة في حجم الدخل القومي^(٥)، ورفع مستوى التشغيل للعمالة بها، مع تكثيف الاستفادة والتشغيل لحجم الوحدات الإسكانية فيها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الوضع الحالي لقطاع الإسكان الفندقى المعد للمعتمرين في مكة المكرمة من خلال العرض والطلب عليه، لاسيما بعد توسيع النطاق الزمنى للراغبين في القدوم وأداء العمرة في أي فترة من فترات السنة، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية عدة سيتم بيانها من خلال هذا البحث.

الدراسات السابقة في مجال البحث :

يعد البحث في موضوع الإسكان الفندقى للمعتمرين طوال العام، من الموضوعات التي لم ينطرق لها الباحثون بشكل مركز ومحدد، رغم تناول كثير من الدراسات والبحوث والمقالات للآثار المختلفة للعمرة على المجتمع السعودى عامة، والمكي على وجه الخصوص من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعمرانية وغير ذلك في مواسم محددة كشهـر

(٥) أنظر: عبد الحسن بن عبد الله آل الشيخ، "دراسة لآثار الحج على المستوى الكلى في الاقتصاد الإسلامى". رسالة ماجستير، شعبة الاقتصاد الإسلامى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص "١٨٤-١٨٧". وقياس أثر العمرة في زيادة حجم الدخل القومى على الحج — نظراً للتشابه الكبير بينهما فيما يعرض من سلع أو خدمات — وتأثيره في زيادة دخول كثير من أفراد وقطاعات المجتمع السعودى.

رمضان، حيث لم يكن الأمر في السابق بالسماح للزيارة وأداء العمرة من خارج المملكة العربية السعودية مسموحاً به طوال العام للمعتمرين: ولقد كان لمعهد خادم الحرمين الشريفين بجامعة أم القرى دور رائد في أبحاث الحج والعمرة، مما يشكل أساساً جيداً للباحثين فيهما ويسهل المهمة ويخفف العبء عليهم لدراسة جوانبهما، رغم الاختلاف في البعد الزمني في مراحل الدراسات السابقة للعمرة عنها حالياً، نظراً لشمول الفترة الزمنية لكامل مراحل العام ومواسمه بدلاً من موسم محدد.

خطة ومنهج البحث:

سيتم بمشيئة الله تعالى التناول لجوانب هذا البحث من خلال الآتي: تمهيد للموضوع: يتم فيه بإيجاز ذكر للماهية والتطور التاريخي لمجال الإسكان، وأهميته الاقتصادية.

ثم يلي ذلك: دراسة سوق قطاع خدمات الإسكان الذي يقدمه القطاع الفندقى للمعتمرين بمكة المكرمة وذلك من خلال استبيانين وزعت إحداهما على شرائح متباينة من المعتمرين (٥١٧ معتمر)، والأخرى على عينات مختلفة القطاع الفندقى المحيط بالحرم المكي الشريف (٧٠ فندق)، روعي فيها البعد الزمني للدراسة حيث تم جمع البيانات في الفترة من ١-١٥ رجب لعام ١٤٢٣هـ. ومعتمداً منهج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تم جمعها ميدانياً، وذلك من خلال الآتي:

أولاً: دراسة الخصائص المتعلقة بالإسكان الفندقى.

ثانياً: دراسة الخصائص المتعلقة بالمعتمرين.

ثالثاً: تحليل آراء المعتمرين في القطاع الفندقى.

آثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

رابعاً: دراسة لأهم آثار العمرة على سوق الإسكان الفندقى بمكة المكرمة.
مختتماً البحث ببيان أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج، وذكر لعدد من
التوصيات التي يرى الأخذ بها لتطوير ذلك القطاع الخدمي مستقبلاً.

وفي الختام أسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك لنا في أوقاتنا وأعمالنا، وأن
يعصمنا من الزلل في القول والعمل، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه
الكريم، إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

ماهية السكن وتطوره التاريخي:

يَرُدُّ اللُّغَوِيُّونَ المعنى والمراد بلفظ السكن إلى المكان الذي يأوي إليه الإنسان، وفي ذلك يقول ابن منظور: "سَكَنْتُ الدار وفي الدار (سَكَنًا) من باب طَلَبَ والاسم (السُّكْنَى) (٦).

ولم يكن موضوع الإسكان بمكة المكرمة للحجاج والمُعْتَمِرِينَ وليد عهد قريب، وإنما مر بمراحل عدة عبر العصور الإسلامية المتتابعة إلى وقتنا الحاضر. وقد كان للعلماء والفقهاء خلال تلك العصور آراء في حكم تأجير الدور والمساكن على الحجاج والمُعْتَمِرِينَ بين محرّمٍ لذلك ومجيزٍ له استناداً لما يراه كل منهم وفق أدلته سبباً في إصدار حكمه عليه (٧)، إلا أن القول بالجواز لمن يرى ذلك أقرب إلى تحقيق المصلحة والنفع للعباد من الحجاج والمُعْتَمِرِينَ، فالأمر لا يقتصر على تقديم خدمة السكن مجردة من مستلزماتها، إذ يتطلب ذلك الآن تقديم متطلبات ضرورية ليؤدي السكن دوره المؤمل منه من إيصال مختلف خدمات المرافق لها من كهرباء وماء وهاتف فضلاً عن الخدمات الأخرى -مما تقدمه الفنادق لنزلائها من طعام وغسيل

(٦) أحمد بن محمد المقرئ القبومي، المصباح الخير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الجزء الأول، مادة "سكن"، ص "٢٨٢".

(٧) أنظر للاستزادة والفضيل: أحمد حسن الحسني ومحمد عبد القادر عطية، بحث في "التقدير الاقتصادي لحد الاستطاعة في الحج وتحديد مدى الالتزام به"، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد خادَم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، ص "٨، ٩"؛ سعد الدين أوانل وآخرون، بحث بعنوان: "دراسة عن إسكان الحجاج من خلال ضوابط الإسكان" بجباياتها وسلياقها، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد خادَم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، ص "٦-٢٠".

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

وخلافه- التي تحقق للحاج والمعتمر التيسير والتسهيل وترفع عنه المشقة والخرج مما يندرج تحت باب الحاجيات والتحسينات، بدلاً من اتجاههم للافتراش في ساحات الحرم وطرقاته وما يترتب على ذلك من مفساد وأثار سلبية أمنية وصحية وحضارية وغيرها.

ويعد العهد السعودي الطور الحقيقي والفعلي المؤثر في تطور قطاع الإسكان بمكة المكرمة عموماً والفندقي على وجه الخصوص، وذلك من خلال الدعم المختلف الذي تقدمه لذلك القطاع كتقديم قروض استثمارية لإنشاء الوحدات السكنية والمكاتب والمعارض التجارية بما يوازي (٥٠%) من قيمة المشروع بدون فوائد عليها وأجل طويل يبلغ عشر سنوات لسدادها^(٨)، بالإضافة لتهيئة الخدمات الضرورية واللازمة من كهرباء وماء وهاتف وصرف صحي وتسهيل إيصالها لتلك المنشآت الإسكانية، مع العمل على التخطيط الملائم والمناسب للطرق والأماكن المحيطة بها ووضع الأنظمة والضوابط لإقامة تلك المنشآت بما يحقق الراحة للحجاج والمعتمرين وزائري العاصمة المقدسة لأداء مناسكهم بطمأنينة وهدوء.

أهميته الاقتصادية :

عُرِفَت الأهمية الاقتصادية للإسكان منذ وقت قريب نسبياً، حيث تجاوز الأمر في الاهتمام بالسكن معناه الضيق المنصرف إلى كونه بناء مادي فقط بمواصفات معينة عمرانية إلى مفهوم أوسع وأشمل من اعتباره مأوى

(٨) محمد بن مسلط الشريف وآخرون ، الإسكان في المملكة العربية السعودية طموحات وإنجازات مائة عام، الرياض:وزارة الأشغال العامة والإسكان، مطابع دار الهلال،

ومصدر أمن ذاتي للمقيمين فيه والمالكين له، حيث أضحى جزء من عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، فتكاليف الوحدات السكنية وإنشائها مرتبط بمختلف الصناعات، إذ تدخل مكونات الوحدة السكنية في كثير من الصناعات التنموية^(٩).

فالاستثمار في قطاع الإسكان من خلال جذب لمخدرات الأفراد مكون هام من جملة مكونات الاستثمار، وقد دلت تجارب الدول المتقدمة إلى قيامها بتوجيه ما نسبته (٣٠%) من مواردها الاقتصادية بهدف تنمية هذا القطاع لما له من دور كبير في إيجاد مجالات العمل وزيادة فرص التوظيف، فضلاً عن اعتباره من أقل أنواع الاستثمار مخاطرة وتأثراً بالتقلبات والدورات الاقتصادية^(١٠).

(٩) إسماعيل إبراهيم الشيخ دة، اقتصاديات الإسكان، عالم المعرفة، العدد (١٢٧)، الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع الرسالة، ذو القعدة ١٤٠٨هـ / يوليو ١٩٨٨م، ص " ١٣، ١٥-١٧؛ أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، بيروت: دار الراتب الجامعية، ١٩٩٦م، ص " ٩٩".

(١٠) السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، دار وهذان للطباعة والنشر، ص "٢٢٢؛ البنك الدولي، الإسكان: ورقة عن السياسة في قطاعه، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، مايو، ١٩٧٥م، ص " ١٢؛ حمد صالح الطاسان، الإسكان في الاقتصاد الإسلامي مع دراسة تطبيقية لتجربة المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، شعبة الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ، ص "٢١، ٢٠".

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقي
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

أولاً: دراسة الخصائص المتعلقة بالإسكان الفندقي

وهذه الخصائص تمثل جانباً هاماً ومؤثراً في حجم المطلوب على ما يعرض من خدمات قطاع الإسكان الفندقي، كتصنيف الفنادق ودرجاتها وموقعها حسب الأحياء والشوارع المقامة بها، ومقدار المسافة التي تبعد بينها وبين الحرم المكي الشريف، والخدمات الخاصة التي يقدمها الفندق لـفـزلائه، وعدد الوحدات السكنية المهيأة لسكنى الزائرين والمعتمرين، ومتوسط الأجر اليومي للسكن بالوحدة الواحدة.

وسيتّم التعرف على هذه الخصائص جميعاً من خلال الإجابات التي تمّ التحصل عليها من القائمين على إدارة وتشغيل القطاع الفندقي بمكة المكرمة.

١- فئة الفندق وموقعه ومكانه :

يبين الجدول رقم (١/١) إجابات العينة المعنية فيما يتعلق بفئة الفندق وتصنيفه ومكانه من حيث الأحياء السكنية المحيطة بالحرم المكي الشريف وموقعه من حيث نوعية الشارع المقام عليه الفندق، إذ نجد أن الفنادق ذات الفئة ثلاث نجوم تمثل ما نسبته (٤٤,٢٨%) من إجمالي عينة الفنادق وهي النسبة الأعلى فيها، في حين تمثل الفنادق ذات فئة الخمس نجوم النسبة الأدنى بنسبة (١٢,٨٥%) منها.

جدول رقم (١/١)

توزيع الفنادق حسب الأحياء والشوارع

الحي ← الشوارع والمرجعة	الشامسة	اللق	الغزة	السنة	عبد	التيبة	الحجاز	الجيزة	العين	الغرة	الراقية	النقا	المجموع
	شارع رئيسي												
نجمتين	١				١	٤	٢					٢	١١
٣ نجوم	٥	٢	٦	١	٢	٤	١		١	١	٢	١	٢٧
٤ نجوم	١	٢	٣		٢	٤				١			١٤
٥ نجوم	١		١	٢	٢		١	١					٨
مجموع	٨	٥	١٠	٤	١٠	١١	٢	١	٢	٢	٤	١	٦٠
نجمتين					١								١
٣ نجوم				١	٢	١							٤
٤ نجوم	١				٣								٤
٥ نجوم				١									١
مجموع	١			٢	٦	١							١٠
شارع فرعي													

وهذه النسب في حقيقتها لا تمثل الحجم الحقيقي لعدد كل فئة نظراً للاختيار العشوائي للعينة محل البحث مما لا يتجاوز (٣٠%) من إجمالي الفنادق المقامة بمكة المكرمة^(١١).

ولعل المبرر في تباین هذه النسبة في العدد الأعلى والأدنى لفئة الفنادق — في ضوء قبول العينة إحصائياً — مرجعه إلى الطبيعة الإنشائية والمواصفات الفنية والخدمية التي تشترطها وزارة التجارة في الفنادق التي

(١١) أنظر: وزارة التجارة، بيان الفنادق القائمة بمكة المكرمة لعام ١٤٢٢هـ، مكة المكرمة: فرع الوزارة " قسم الفنادق ".

تقدم خدماتها لطلالبيها مما لا يتحقق في أغلب المباني المحيطة حالياً بالحرم المكي الشريف أو القريبة منه نظراً لقدمها.

في حين نجد أن أغلب الفنادق وبما نسبته (٨٥,٧١%) تقام على شوارع رئيسية وهذا أمر طبيعي تستلزمه الطبيعة التسويقية لجذب الساكنين لها وسهولة الوصول إليها.

كما نجد أن (حي أجياد) يمثل النسبة الكبرى من إجمالي فنادق العينة بنسبة (٢٢,٨٥%)، في حين يمثل (حي النفا) النسبة الأقل (١,٤٢%)، ويمكن أن يعزى ذلك الأمر لطبيعة المساحة التي يشملها كل حي من حجم الخارطة المحيطة بالحرم المكي الشريف وحجم العمران بها من جهة، واتجاه المستثمرين لإقامة المنشآت الفندقية حسب ما تقتضيه رغبات المستأجرين من مختلف الجنسيات في أطلب على السكن الفندقى بأحياء محددة ومعينة من واقع التجارب السابقة للسنوات الماضية خلال مواسم الحج والعمرة من جهة أخرى.

١- المسافة بين الفندق والحرم المكي الشريف :

يوضح الجدول رقم (٢/١) المسافة التي تبعد بين الفنادق والحرم المكي بمراحل محددة يبين من خلالها توزع مواقع الفنادق بفئاتها بين مسافات مختلفة تباعداً عن الحرم المكي الشريف، فنجد نسبة كبيرة من الفنادق (٣٤,٢٨%) من إجمالي الفنادق تطل على الحرم المكي الشريف مباشرة أو بالقرب منه وبما لا يتجاوز (١٠٠م)، وهذا أمر طبيعي أن يركز عدد كبير منها بالقرب من الحرم نظراً للخصوصية الاستثمارية العالية للمواقع القريبة من الحرم مباشرة وبما يتوقع منه تحقيق أعلى النسب التشغيلية للفنادق.

جدول رقم (٢/١)

المسافة من الحرم

أقل من ٥٠ متر	٥٠-١٠٠ متر	١٠٠-١٥٠ متر	١٥٠-٢٠٠ متر	٢٠٠-٢٥٠ متر	٢٥٠-٣٠٠ متر	٣٠٠-٣٥٠ متر	٣٥٠-٤٠٠ متر	٤٠٠-٤٥٠ متر	٤٥٠-٥٠٠ متر	أكثر من ٥٠٠ متر
٢	١	١	٢		٢				٢	١
٥	٥	٢	٥		٥	١	٢		١	٤
٤	٤	١	١		١	٥		١		١
٢								٢	٢	١
١٤	١٠	٦	٥	٢	١٠	٢	٥	٢	٥	٧

أما لو نظرنا إلى ما يحيط بالحرم المكي الشريف من فنادق داخل نطاق (٥٠٠م) لوجدنا أن ما نسبته (٩٠%) من إجمالي الفنادق يقع ضمن ذلك النطاق، وهذا أيضاً له ما يفسره وفق التبرير السابق في تحقيق نسب عالية من الإشغال.

٢- الخدمات المتميزة بالفنادق :

بالنظر إلى الجدول رقم (٣/١) ننتبين توفر العديد من الخدمات المميزة في بعض الفنادق حسب الفئة دون البعض الآخر كوجود المطاعم أو الاتصالات أو خدمات الغرف (غسيل وكي الملابس) أو تهيئة المواقع الخاصة بسيارات النزلاء أو تواجد مراكز تسوق بالفنادق أو غير ذلك من توفر أماكن لألعاب الأطفال أو قاعات مؤتمرات أو احتفالات أو أماكن مهياة للصلاة أو صناديق مجانية للأمانات أو غرف لسائقي الشخصيات الهامة، ويمكن إرجاع ذلك لأسباب عدة منها :

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العيد اللطيف

جدول رقم (٣/١) الخدمات الخاصة بالفندق

درجة الفندق ↓	مطعم		اتصالات: هاتف/ فاكس		انترنت		غسيل وكي ملايس		مواصلات خاصة بالفندق		مواقف سيارات بالفندق		مركز تعبئة بالفندق		غير ذلك	
	غبار تدوير	تدوير	تدوير	غبار تدوير	تدوير	غبار تدوير	تدوير	غبار تدوير	تدوير	غبار تدوير	تدوير	غبار تدوير	تدوير	غبار تدوير	تدوير	
تجملين	٦	٦	١٢	٠	٠	١٢	٢	١٠	٦	٦	١	١١	٠	١٢	٠	
٢ نجوم	١٦	١٦	٣٢	٢	٢	٣٠	١٤	١٨	١٠	٢٢	٤	١٨	٠	٣٢	٠	
٤ نجوم	١٥	٢	١٧	٠	١	١٦	٦	١١	٧	١٠	٢	١٥	٠	١٧	١	
٥ نجوم	٩	٠	٩	٠	٤	٥	٩	٠	٦	٢	٦	٣	٢	٧	٦	
الاجمموع	٤٦	٢٤	٧٠	٠	٧	٦٣	٣٦	٣٩	٢٩	٤١	١٢	٥٧	٢	٦٨	٧	

أ - إن أغلب تلك الفنادق في حقيقتها مبانٍ سكنية مقامة سابقاً ومؤجرة لتلك الفنادق ولم يتم تصميمها فندقياً وبالشكل الذي يمكن من خلاله تهيئة الأماكن الخاصة بتلك الخدمات أو معظمتها.

ب - ارتفاع التكلفة المادية للمتر المربع الواحد في نطاق الأماكن المحيطة بالحرم مما يصعب معه تهيئة بعض الخدمات كمواقف السيارات الخاصة بالنزلاء.

ج - قرب أغلب تلك الفنادق من الحرم مما ينتفي معه الحاجة لوجود مواصلات خاصة أو مراكز أسواق أو مطاعم أو خدمات غسيل وكي الملايس - لاسيما الفنادق ذات فئة الثلاث نجوم فما دون - نظراً لانتشارها حول الحرم الشريف.

٤ - الطاقة الاستيعابية للفنادق ومتوسط الأجر اليومي بها :

من خلال الجدول رقم (٤/١) يتبين لنا أن عدد الغرف المزوج يستأثر بالنسبة الكبرى من إجمالي عدد الوحدات السكنية المتاحة بالفنادق على اختلاف درجاتها وذلك بنسبة (٦٦,٦١%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى المستوى المتوسط نسبياً لأسعار تلك الغرف قياساً لمتوسط أسعار الأجنحة والغرف المفرد لذات الفنادق حيث لا يتجاوز متوسط مقدار الأجر اليومي بها في الأيام العادية مبلغ (٢٠٥) ريال.

جدول رقم (٤/١)

عدد الوحدات السكنية ومتوسط الأجر اليومي

متوسط مقدار الأجر اليومي للأيام العادية			عدد الوحدات السكنية			درجة الفندق ↓
غرف مفرد	غرف مزوج	أجنحة	غرف مفرد	غرف مزوج	أجنحة	
٦٢	٨٨	١٣٥	٢٣٧	٦٩٥	١٩٢	نجمتين
٧٠	٩٨	١٣٨	٤٤٣	١٧٨١	٤٣٧	٣ نجوم
١٦٢	١٦٨	٢٨٥	٦٠٩	٢٨٣٣	٤٣٢	٤ نجوم
٣٤٨	٤٦٥	١٣٠١	٦٨٢	١٩٠٧	٥٨٤	٥ نجوم
١٦٠	٢٠٥	٤٦٥	١٩٧١	٧٢١٦	١٦٤٥	المجموع

علماً بأن متوسط مقدار الأجر اليومي الفعلي للأيام العادية أقل مما هو محدد من قبل وزارة التجارة^(١٢)، وذلك نظراً للمنافسة القائمة بين مختلف الفنادق لاستقطاب أكبر عدد ممكن من النزلاء، لاسيما في الأيام العادية من

(١٢) أنظر: وزارة التجارة، بيان بأسعار الإقامة لفنادق مكة المكرمة، مكة المكرمة: فرع الوزارة " قسم الفنادق " .

العام والتي تتسم بقلّة العدد من الزائرين والمعتمرين مما يجبر تلك الفنادق على تخفيض أجور الإقامة لديها عما هو محدد من قبل الوزارة لمواجهة تلك المنافسة الشديدة فيما بينهم.

ثانياً : دراسة الخصائص المتعلقة بالمعتمرين

تسهم معرفة الخصائص المتعلقة بهيكل الزوار والمعتمرين من حيث جنس المعتمرين وجنسياتهم وتوزيعهم حسب فئات العمر وجهة قنومهم ووظائفهم أو مهنتهم والمستوى التعليمي لهم ومقدار دخولهم الشهرية وعدد المرات التي أدوا فيها العمرة بمفردهم أو مع أسرهم والطريقة التي تمكنوا من خلالها الحصول على السكن بالفنادق، من معرفة طبيعة الطلب على خدمة الإسكان الفندقى والعوامل المؤثرة فيه مما يمكن معها العمل على وضع خطة مستقبلية لعرض خدمات الإسكان الفندقى وفق احتياجات طالبي الخدمة وأوضاعهم وقدراتهم ومتطلباتهم ورغباتهم وذلك من خلال ما هو متاح من بيانات أو معلومات أو إحصاءات يسترشد بها في رسم تلك الخطة. وسيتم التعرف على هذه الخصائص من خلال الإجابات التي تم التحصل عليها من الزوار لمكة المكرمة والقادمين لأداء العمرة.

١- جنس المعتمرين وجنسياتهم :

يمثل الذكور من إجمالي المعتمرين نسبة كبيرة مقارنة بالإناث منهم إذ تبلغ في ذلك من خلال ما هو موضح بالجدول رقم (١/٢) ما نسبته (٨٥,٨٨%) ، ويمكن تبرير ذلك بأمرين اثنين :

أ - انشغال النساء في أغلب الأحوال بأسرهم وأطفالهم وما تتطلبه الطبيعة الأسرية من عوامل تحد من قدرتهن على السفر والقعود للعمرة كالحمل في شهوره الأخيرة أو البقاء لتربية الأطفال الصغار.

ب - وجود موانع شرعية تمنع قدومهم بمفردهم كعدم وجود محرم مثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لامرأة مسلمة تسافر بمسيرة ليلة، إلا ومعها رجل ذو حرمة منها»^(١٣)، أو ما يترتب على حضورهن في بعض الأحيان إطالة أمد الإقامة بمكة المكرمة لأداء العمرة حتى يطهرن لمن هن في حكم الحائض والنفساء^(١٤).

ج - أن أعداداً من المعتمرين الذكور ولاسيما ممن هم بداخل المملكة العربية السعودية يؤدون العمرة بمفردهم عرضاً وتبعاً لقدومهم لأداء أعمال وظيفية أو خاصة بهم ، هذا فضلاً عن تواجد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة والمقيمة في المملكة العربية السعودية من الذكور والتي تستثمر فرصة تواجدها في البلاد لأداء العمرة.

(١٣) أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الجزء الأول، كتاب الحج، الباب (٧٤) باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره، استانبول : دار الدعوة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٩٧٧.

(١٤) أنظر: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم التجدي الخليلي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، الطبعة الثالثة، المجلد الأول والثالث، الرياض: توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٥هـ، ص ٣٧٨/ ٥٢٤. حيث يرى عدم جواز سفر المرأة بلا محرم، وحرمة طواف الحائض والنفساء حتى تطهر.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جدول رقم (١/٢)

جنس وجنسية المعتمرين

الجنس ↓	سعوديين	خليجيين	بنجيين	عراق	عرب الأتريين	عرب الأتريين في عرب	آفراك	إيرانيين	جنداب شرق آسيا	هوب آسيا	أوردنيين	أمريكيين	الجموع
ذكر	١٠٤	١٧	٤	١٠١	١١٧	٧	٣	١١	٢٢	٣٥	٨	٥	٤٤١
أنثى	٦	٩	٠	١٤	٣٩	٠	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٧٣
الجموع	١١٠	٢٦	٤	١١٥	١٥٦	٧	٦	١١	٢٤	٣٥	٨	٥	٥١٧

كما نجد تركراً في حجم المعتمرين من الجنسيات الآتية:

١- من السعوديين بنسبة (٢١،٢٧%).

٢- من العرب الأفارقة بنسبة (٣٠،١٧%).

٣- من الشوام بنسبة (٢٢،٢٤%).

ومرد الزيادة في حجم المعتمرين لهذه الفئات الثلاث في نظري لأمرين

أثنين:

أ - أن تشريف الله سبحانه وتعالى المملكة العربية السعودية بوجود الحرم المكي الشريف بأراضيها سبب في تيسر العمرة للراغبين في أدائها من المواطنين أو المقيمين من جنسيات أخرى يمثل العرب الأفارقة أو الشوام نسبة ليست بالقليلة فيهم.

ب - ازدياد برامج السياحة الدينية لأداء مناسك العمرة وزيارة مسجد الرسول ﷺ في الدول التي ينتمي لها العرب الأفارقة أو الشوام، بالإضافة إلى انخفاض تكاليفها لقرب كثير منها للمملكة العربية السعودية

وارتفاع الكثافة السكانية بها قياساً ببعض الدول المجاورة كدول الخليج العربي.

٢- أعمار المعتمرين :

بالنظر إلي الجدول رقم (٢/٢) يظهر لنا أن هناك فئات عمر تمثل الشريحة الكبرى من المعتمرين على النحو الآتي :

أ - فئة العمر من (٢٠-٣٠ سنة) وتمثل ما نسبته (٣٠,٥٦%).

جدول رقم (٢/٢)

توزيع المعتمرين حسب فئات العمر

العمر ↓	الجنسية											
	سوريين	خليجيين	يمنيين	شباب	عربو أفريقيين	أفريقيين خارج غرب	آثراك	إيرانيين	جنوب شرق آسيا	غرب آسيا	أوروبيين	أمريكيين
أصغر من ٢٠	٢	٢	٠	٠	٢	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٠
٢٠-٢٩	٥٢	٩	٠	٢٩	٢٩	٠	٠	٢	٨	١٢	٢	٠
٣٠-٣٩	٤٠	٨	٢	٢٧	٢٩	٢	٠	٧	١٨	٧	٢	٢
٤٠-٤٩	٨	٦	٢	١٩	٢٢	٢	٢	٠	٢	٧	٢	٠
٥٠-٥٩	٢	٠	٠	١٨	٤١	٠	٠	٢	٦	٢	٠	٠
٦٠-٦٩	٠	٠	٠	٢	١٥	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠
أكثر من ٧٠	٠	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	١١٠	١٦	٤	١١٥	١٥٦	٧	٦	١١	٢٤	٢٢	٨	٢

ب - فئة العمر من (٣١-٤٠ سنة) وتمثل ما نسبته (٢٣٣,٠٧%).

في حين تمثل فئة العمر الأدنى والأعلى النسب الأقل على النحو الآتي:

أ - فئة العمر الأصغر (أصغر من ٢٠ سنة) وتمثل ما نسبته (٢٠,٧٠%).

ب - فئة العمر (أكبر من ٧٠ سنة) وتمثل ما نسبته (٠,٩٦%).

وهذه النسب تعد طبيعية في مجملها ذلك أن فئتي العمر الأدنى والأعلى تضم في جنباتها الرضع والأطفال والغير مكلفين وكذا كبار السن والعجزة ومن قد أخذوا نصيبهم وحظهم الأوفر في تكرار أداء العمرة في ريعان شبابهم.

ولعل السبب في كثرة عدد المعتمرين ضمن فئتي العمر من (٢٠-٤٠ سنة) يعود لإمكانية تصنيفهم إجمالاً بمن هم في ريعان الشباب وأصحاب القوة والقدرة البدنية والمالية مجتمعين على أداء العمرة أكثر من غيرهم.

٣- الوظيفة أو المهنة أو المستوى التعليمي للمعتمرين :

بتقسيم المعتمرين حسب جهة قدومهم من داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها نلاحظ في الجدول رقم (٣/٢) أن نسبة المعتمرين المتعلمين تعليماً عالياً من خارج المملكة العربية السعودية تمثل ما نسبته (٥٦,٤٢%) من مجموع المعتمرين من خارج البلاد ، في حين يمثل النسبة ذاتها للمعتمرين من داخل المملكة العربية السعودية (٤٤,٦٥%) وهذا بلا شك له تأثير من الناحية الاجتماعية في اختيار نوعية السكن حسب فئات الفنادق.

كما نجد أن عدد المعتمرين حسب وظيفتهم سواء أكانوا أصحاب حرف أو موظفين في القطاع العام أو غير ذلك من المتقاعدين أو العاملين بالقطاع

الخاص وما شابه ذلك ممن يتحصلون على أجور ودخول مالية لقاء إسهاماتهم في العمل الإنتاجي على تنوعه يمثلون ما نسبته (٨٤,٢٧%) من مجموع المعتمرين من داخل المملكة العربية السعودية، ويمثل نظرائهم من أصحاب الوظائف أو المهن أو غيرها من خارج المملكة العربية السعودية ما نسبته (٨٦,٠٣%)، في حين نجد أن النسبة المتبقية من المعتمرين سواء أكانوا طلاباً أو عاطلين عن العمل من داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها - ممن لا تتوفر لديهم في أغلب الأحوال دخول مادية شهرية - لا تزيد إجمالاً في كل منها عن (١٤%).

جدول رقم (٣/٢)

توزيع المعتمرين حسب جهة القُدوم والمستوى التعليمي والوظيفة أو المهنة

الوظيفة أو المهنة						المستوى التعليمي				جهة القُدوم ↓
غير ذلك	لا يعمل	موظف حكومي	رجل أعمال	صاحب شركة	طالب	المجموع	دراة الجامعي	جامعي	ما دون الجامعي	أخرى
٢٠	٠	٨٢	١٥	١٦	٢١	١٥٩	٨	٦٢	٨٢	٥
من داخل المملكة العربية السعودية										
٢٥	٢٥	٩٥	٨٩	٨٩	٢٥	٢٥٨	٢٥	١٧٧	١٢٨	٢
من خارج المملكة العربية السعودية										
٥٥	٢٥	١٨٢	١٠٤	١٠٥	٤٦	٥١٧	٢٧	٢٤٠	٢١١	٢٢
المجموع										

وهذا يعطي مؤشراً ودلالة إيجابية على القدرة المالية الجيدة ولو بنسب متفاوتة للمعتمرين من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها حسب وظائفهم ومهنتهم للإنفاق المادي على خدمات الإسكان الفندقي خصوصاً والإنفاق على الخدمات والسلع المختلفة خلال مدة العمرة عموماً.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

٤- الدخل الشهري للمعتمرين :

استكمالاً لما تم توضيحه سابقاً من القدرة المالية الجيدة للمعتمرين في الإنفاق على خدمات الإسكان الفندقى أو غيرها نجد أن الجدول رقم (٤/٢) يبين مقدار الدخول الشهري للمعتمرين حسب جهة قنومهم من داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، حيث نجد أن غالبية المعتمرين من الفئات التي لا تزيد دخولهم الشهرية عن (٥٠٠٠) ريال وذلك بنسبة مقدارها (٨٦,٠٧%) من مجموع المعتمرين.

جدول رقم (٤/٢)

مقدار الدخل الشهري للمعتمرين حسب جهة القدوم

أقل من ١٠٠٠ ريال	من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ ريال	من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ ريال	من ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ريال	من ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ريال	من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ريال	من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ ريال	من ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ ريال	من ٨٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ ريال	من ٩٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ ريال	أكثر من ١٠٠٠٠ ريال	جهة القدوم ↓
٢٠	٢٧	٤٤	١٥	٢٠	٠	٢	٤	٥	٥	٧	من داخل المملكة العربية السعودية
١٠٧	٩٢	٤٥	٢٨	٢٧	٩	٥	٧	٠	١١	١٧	من خارج المملكة العربية السعودية
١٢٧	١١٩	٩٩	٤٣	٤٧	٩	٧	١١	٥	١٦	٢٤	المجموع

أما البقية من المعتمرين ممن تزيد دخولهم عن (٥٠٠٠) ريال ويمكن تصنيفهم من أصحاب الدخول المرتفعة والقدرة المالية الأعلى للإنفاق تمثل ما نسبته (١٣,٩٢%) فقط من مجموع المعتمرين.

مما يستلزم الأمر معه أخذ ذلك بعين الاعتبار عند رغبة المستثمرين التوسع في إقامة النشاط الفندقى ومراعاة فئات الفنادق التي يستطيع المعتمرون دفع تكاليف الإقامة بها بناء على قدراتهم المالية.

٥- عدد تكرار العمرة للمعتمرين بمفردهم أو مع أسرهم:

من خلال الجدول رقم (٥/٢) نرى أن عدد تكرار مرات العنفة (من ٢ إلى ١٠ مرات) يمثل النسبة الأعلى بين فئات تكرار العمرة الأخرى إذ يمثل على صعيد المعتمرين داخل المملكة العربية السعودية ما نسبته (٧١,٥١%) ومن خارجها ما نسبته (٦٥,٤٥%) وتقل تلك النسب كلما زاد عدد تكرار مرات العمرة.

كما نجد أن ما يقارب من نصف مرات العمرة للمعتمرين سواء من داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بنسبة (٤٥,٢٦%) بمفردهم وما نسبته (٥٤,٧٣%) مع أسرهم، مما يعني وجوب الموائمة بين ما يتاح من وحدات سكنية مفردة أو مزوجة تبعاً لحجم الطلب عليها.

جدول رقم (٥ / ٢)

المعتمرين بمفردهم أو مع الأسرة حسب جهة القدوم وعدد مرات العمرة

جهة القدوم ↓	مرات واحدة	عدد مرات العمرة مع هذه المرة						معتمر بمفرده أو مع الأسرة	
		١ مرة ١ إلى ١٠ مرات	٢ مرة ١١ إلى ٢٠ مرات	٣ مرة ٢١ إلى ٣٠ مرات	٤ مرة ٣١ إلى ٤٠ مرات	٥ مرة ٤١ إلى ٥٠ مرات	٦ مرة ٥١ إلى ٦٠ مرات	بمفرده	مع الأسرة
من داخل المملكة العربية السعودية	١١	١١٢	١٩	٧	٣	٢	٢	٨٨	٧٠
من خارج المملكة العربية السعودية	١٠٢	٢٢٥	١٠	٨	١	٢	١	١٤٦	٢١٢
المجموع	١١٢	٣٤٨	٢٩	١٥	٤	٥	٣	٢٣٤	٢٨٢

٦- أسلوب وطريقة الحصول على السكن :

يمثل الحصول على خدمة الإسكان الفندقى عن طريق حملات العمرة أو مؤسساتها - والتي يتركز نشاطها غالباً على المعتمرين خارج المملكة العربية السعودية- نسبة كبيرة تمثل (٥٤,٣٥%) من مجموع وسائل الحصول على السكن، إذ تمثل دوراً بارزاً في العلاقة ما بين عرض خدمة الإسكان الفندقى والطلب عليها، ثم يأتي أسلوب الحصول على السكن الفندقى عن طريق المعرفة الشخصية في الدرجة الثانية - لاسيما مواطني المملكة العربية السعودية - وذلك بنسبة (٣١,٩١%) ولعل السبب في ارتفاع النسبة لهذا الأسلوب في الحصول على خدمة الإسكان الفندقى مرده إلى عامل الإرهاق الذي يحدث للمعتمر بعد طول البحث عن السكن الملائم له^(١٥)، كما نجد انخفاضاً في نسب الحصول على السكن عن طريق الإعلانات في الصحف أو الإنترنت بين المعتمرين أو غير ذلك كمعرفة السكن عن طريق شركة سياحية أو أحد الأقارب أو الأصدقاء مثلاً، في حين تتعدى تلك النسبة تماماً في أسلوب الحصول على الخدمة عن طريق الإعلان التلفزيوني.

(١٥) ثامر حمدان الحري، إسكان المعتمرين في شهر رمضان ١٤١١هـ، "من ملخصات المبحوث وأوراق العمل لندوة أبحاث الحج (الإسكان) في الفترة من ١٧ - ١٨ رجب ١٤١٣هـ"، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز أبحاث الحج، ص " ٩".

جدول رقم (٦/٢)

كيفية الحصول على السكن حسب الجنسية

الجنسية ←	مصريين	عرب خليجيين	يمنيين	شباب	عرب أفريقيين	أفريقيين غير عرب	آسيويين	أفريقيين	عرب آسيا	أفريقيين	أمريكيين	الجنس
بشخصي مباشرة	٨٢	١١	٢	٢٦	٢٧	٢	٠	٤	٢	٠	٢	١٦٥
عن طريق الإعلانات في الصحف	١٠	١٢	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧
عن طريق الإعلانات في التلفزيون	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
عن طريق الإعلانات في الإنترنت	١٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	١٩
عن طريق حملة أو مؤسسة صممة	٠	٠	٢	٨٢	١٢٢	٥	٦	٧	٢١	٢١	٢	٢٨١
غير ذلك	٧	٢	٠	٢	٧	٠	٠	٠	٥	٦	٠	٢٥

وهذا الأمر يستدعي قيام مقدمي خدمة الإسكان الفندقية وعارضيهما بالاهتمام بوسائل الإعلام والإعلان المختلفة رفعا لمستوى المعرفة لطالبي الخدمة ودعما وتشجيعاً لسوق الطلب عليها.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

ثالثاً : تحليل آراء المعتمرين في القطاع الفندقى

يمكن المخططون لإسكان قطاع الفنادق والمشرفون عليه والقائمون على إدارته من خلال الاستعانة بأراء نزلاء الفنادق وملاحظاتهم التي يبديونها على ما لمسوه من خدمات محسوسة وغير محسوسة خلال فترة إقامتهم، بعلاج مواطن الخلل والقصور فيها وتطوير ما هو قائم منها، والبحث عن أفضل السبل وأنجع الطرق الكفيلة بتحقيق الراحة التامة لقاطنيها.

وقد سعت حكومة المملكة العربية السعودية من خلال الجهات المعنية على العمل قديماً في تطوير ذلك، حيث جاء في اللائحة التنفيذية لتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف ما نصه : " يصدر وزير الحج قراراً باعتماد القائمة الخاصة بمستويات الخدمة وأنواعها ودرجاتها ومواصفاتها وأسعار كل منها وذلك بعد إعدادها بالاتفاق مع وزارة التجارة وموافقة وزير الداخلية عليها، وتعتبر تلك القائمة جزءاً لا يتجزأ من هذه اللائحة، وتراجع القائمة كل ثلاث سنوات أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك من قبل لجنة تكون من مندوبين من وزارة الداخلية ووزارة الحج وترفع توصياتها إلى وزير الحج الذي يصدر بقرار منه أي تعديلات يراها بعد موافقة وزير الداخلية^(١٦).

وسنتعرف هنا بمشينة الله تعالى إلى أهم الآراء التي أبداهها نزلاء الفنادق على خدماتها خلال فترة إقامتهم بها.

(١٦) أنظر: وزارة الحج، اللائحة التنفيذية لتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة العربية السعودية، الفصل السادس "مستويات الخدمة وواجبات المرخص له"، المادة التاسعة والعشرون، الرياض: ١٤٢٠/٦/١٠، ص "١١، ١٠".

١- آراء المعتمرين في المسافة بين الفندق والحرم وقيمة الإيجار والنظافة بالفندق:

تتقارب آراء المعتمرين في المسافة الفاصلة بين الفندق والحرم المكي الشريف حسب ما هو موضح بالجدول رقم (١/٣) بين كون المسافة قريبة بنسبة (٤٦,٠٣%) أو متوسطة البعد بنسبة (٤٤,٤٨%) من مجموع المعتمرين، بينما يرى عدد قليل منهم لا يمثلون سوى ما نسبته (٩,٤٧%) أن المسافة بينهما بعيدة، في حين لا يرى أي معتمر أن هناك مسافة بعيدة جداً بين الحرم والفندق الذي يسكنه مما يعني إلى حد كبير مناسبة مواقع الفنادق وأماكن تواجدها حول الحرم من حيث قربها منه.

أما آرائهم حول نظافة الفنادق فتركز غالباً حول كونها نظيفة بنسبة (٤٣,٧١%) وتكاد تقترب من كونها نظيفة جداً بنسبة (٣٨,٤٩%) مما يدل على أن مستوى النظافة الفندقية عموماً يتجه إلى المستويات الأعلى في درجات النظافة.

وفي قيمة الإيجار بالفندق تتجه معظم آراء المعتمرين إلى اعتبار قيمة الإيجار بها متوسطة بنسبة (٧٣,٥٠%) وعالية بنسبة (١٩,٩٢%) مما يشير إلى أن مستوى الإيجار يتواءم إلى حد بعيد مع خدمة الإسكان المقدمة لهم، وأن هذه الأسعار الفعلية -لا تلك التي تحددها وزارة التجارة رسمياً- هي التي تتناسب مع ما يراه النزلاء مقابل ما دياً حقيقياً لما تستحقه تلك الفنادق من أجر مقابل سكنهم.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة .. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جدول رقم (١/٣)

آراء المعتمرين في المسافة بين الفندق والحرم و في نظافة الفندق وقيمة الإيجار

الجنسية ↓	راي المعتمر في المسافة بين الفندق والحرم				راي المعتمر في نظافة الفندق					راي المعتمر في قيمة الإيجار بالفندق			
	متوسط	جيد	بسيط جداً	بسيط جداً	متوسط	جيد	بسيط جداً	بسيط جداً	بسيط جداً	متوسط	جيد	بسيط جداً	بسيط جداً
سعوديين	٥٧	٤٧	٦	٠	٢٦	٤٤	٢٨	٠	٢	٧	٩٦	٥	٠
عرب خليجيين	٦	١٧	٢	٠	٢	٧	١٢	٠	٤	٠	٢٢	٠	٠
يمنيين	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٤	٠	٠
شواير	٤٤	٥٠	٢١	٠	٥٩	٣٧	١٩	٠	٠	٢٥	٧٤	٦	٠
عرب أفريقيين	٧٠	٧٦	١٠	٠	٦٧	٧٠	١٩	٠	٠	٤٩	١٠٠	٣	٠
أفريقيين غير عرب	٥	٢	٠	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٤	٢	٠	٠
أتراك	٣	٢	٠	٠	٢	٢	٢	٠	٠	٠	٦	٠	٠
إيرانيين	٤	٥	٢	٠	٣	٨	٠	٠	٠	٠	١١	٠	٠
جنوب شرق آسيا	١٦	١٥	٢	٠	٢	٢٨	٢	٠	٠	٦	٢٨	٠	٠
عرب آسيا	٢٠	١١	٤	٠	١٢	١٤	٦	٢	٠	١٠	٢٥	٠	٠
أوروبيين	٦	٢	٠	٠	٥	٢	٠	٠	٠	٠	٨	٠	٠
أمريكيين	٥	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٠	٠
المجموع	٣٢٨	٣٢٠	٤٩	٠	١٩٩	٢٢٦	٨٥	٥	٢	٢٠	١٠٢	١٤	٠

٢- آراء المعتمرين في الخدمات المقدمة بالفندق :

نلاحظ في الجدول رقم (٢/٣) أن أعداداً مختلفة من المعتمرين حسب ما هو مشار إليه في الجدول بعبارة (غير متطابقة) لم يذكروا رأيهم في الخدمات المقدمة بالفندق نظراً لعدم استخدامهم لبعض أو معظم الخدمات التي تقدمها الفنادق لأسباب عدة منها:

أ - تهيئة بعض شركات السياحة ومؤسسات خدمات العمرة لعدد من الخدمات للمعتمرين ضمن حملاتهم كتوفير وسائل النقل الخاصة بهم وكذا الوجبات الغذائية التي تتناسب مع طبيعة تغذيتهم في بلدانهم.

ب - استغناء بعض المعتمرين عن عدد من الخدمات التي لا يحتاج إليها خلال فترة إقامته، كاستغنائه عن خدمات الهاتف لوجود وسيلة بديلة عنها باستخدامه للهاتف الجوال الخاص به، أو لعدم معرفته لأسلوب استخدامها كخدمات الإنترنت.

ج - انتفاء الحاجة مطلقاً لبعض الخدمات كوسائل النقل لمن مقر إقامتهم قريبة من الحرم الشريف، أو خدمة موقف السيارات الخاص بالفندق للزلاء القادمين بغير مركباتهم.

أما آراء المعتمرين الذين استخدموا وتعاملوا مع مختلف خدمات الفنادق

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جدول رقم (٢/٣)

رأى المعتمر في الخدمات المقدمة بالفندق

نوع الخدمة ↓	مستوى الخدمة			
	ممتازة	متوسطة	سيئة	غير متطابقة
المطعم	١٧٤	٩٢	١٢	٢٣٩
وسائل النقل	١١٩	٨٣	٢٨	٢٨٧
موقف السيارات	٩١	٦٧	١٥	٣٤٤
هاتف/فاكس	٣٣٠	١٢٨	١٥	٤٤
إنترنت	٢٩	١٦	٤	٤٦٨
خدمات غرف (غسيل وكي ملابس)	١٩٤	١٠٣	١٠	٢١٠
معاملة الموظفين	٤٣٤	٧٠	٥	٨

فكانت آرائهم تتراوح ما بين الممتازة والمتوسطة والسيئة لما قدم لهم من خدمات وفق النسب الآتية:

أ - مستويات ممتازة لجميع الخدمات بنسبة (٥١,٧٣%) كحد أدنى، ونسبة (٨٥,٢٦%) كحد أعلى لها، وهذا يعني ارتفاع في مستوى الأداء للخدمات المقدمة بالفنادق.

ب - مستويات متوسطة لجميع الخدمات بنسبة (١٣,٧٥%) كحد أدنى، ونسبة (٣٨,٣٢%) كحد أعلى لها.

ج - مستويات سيئة لجميع الخدمات بنسبة (٠,٩٨%) كحد أدنى، ونسبة (١٢,١٧%) كحد أعلى لها.

٣- آراء المعتمرين في توفر الخدمات حول الفندق:

تتنوع الخدمات المحيطة بالحرم المكي الشريف، إلا أن أماكن تواجدها متفاوت من مكان لآخر نظراً لاتساع المساحة المحيطة بالحرم من جهاته المختلفة، ومن خلال الجدول رقم (٣/٣) يمكن تقسيم آراء المعتمرين حول توافر تلك الخدمات حول الفنادق إلى قسمين اثنين:

أ - خدمات تتوفر بنسبة أعلى من المتوسط، ومن ذلك توافر خدمات المطاعم بنسبة (٧٨,١٤%) من إجمالي آراء المعتمرين، وتيسر خدمات وسائل النقل سواء بحافلات النقل الجماعي أو سيارات الأجرة التابعة للمؤسسات أو الشركات (الليموزين) أو سيارات الأجرة الخاصة (التاكسي) بنسبة (٧٧,٧٥%)، وانتشار كبائن الهاتف والفاكس بنسبة (٨٧,٠٤%) من مجموع تلك الآراء، وتعدد محلات غسيل وكوي الملابس بنسبة (٦٨,٤٧%)، وتواجد مراكز للتسوق بنسبة (٥٩,٥٧%) من مجموع آرائهم.

ب - خدمات تتوفر بنسبة دون المتوسط، ومن ذلك خدمات مواقف السيارات الخاصة بالفنادق أو المواقف العامة وذلك بنسبة (٤٦,٠٣%)، وانخفاض عدد آراء المعتمرين في تواجد محلات تقديم خدمة الإنترنت بنسبة (١٩,١٤%) بسبب إجماع كثير من المستثمرين عن عرض خدماتها نظراً لحدائثة الخدمة في المملكة العربية السعودية وارتفاع تكاليف تقديمها في المناطق المحيطة بالحرم مقارنة بالإيرادات المتوقعة منها، وقلّة عدد طالبي تلك الخدمة من المعتمرين والزوار لعدم معرفة الكثير منهم لخدماتها وارتفاع تكلفة استخدامها أو من المواطنين لاستفادتهم من خدماتها في منازلهم.

آثار العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جدول رقم (٣/٣)

رأى المعتمر في توفر الخدمات حول الفندق

نوع الخدمة ↓	متوفرة	غير متوفرة
مطاعم	٤٠٤	١١٣
وسائل نقل	٤٠٢	١١٥
مواقف سيارات	٢٣٨	٢٧٩
هاتف/فاكس	٤٥٠	٦٧
إنترنت	٩٩	٤١٨
غسيل وكي ملابس	٣٥٤	١٦٣
مراكز تسويق	٣٠٨	٢٠٩

رابعاً: دراسة لأهم آثار العمرة على سوق الإسكان الفندقى بمكة المكرمة
يترتب على قدوم المعتمرين والزوار لأداء العمرة آثار على سوق
خدمات الإسكان عموماً وعلى قطاع الإسكان الفندقى خصوصاً مما ينتج عنه
تأثيرات اقتصادية إيجابية عليها وعلى المجتمع ،هذا بالإضافة لتأثير الطلب
المشتق من قبل المعتمرين والزوار نزلاء الفنادق على السلع والخدمات
المختلفة بمكة المكرمة^(١٧).

(١٧) أنظر: عبد القادر محمد عطية وآخرون، بحث في " تحليل الآثار الاقتصادية للعمرة
على نشاط الحلال التجارية في مجال المواد الغذائية بمكة المكرمة"، مكة المكرمة: جامعة
أم القرى، معهد خدام الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، رمضان ١٤٢٠هـ،
ص " ٢٠ " .

وسوف نتعرض هنا لأهم آثار العمرة على سوق الإسكان الفندقى بمكة المكرمة من خلال ما تم الحصول عليه من إجابات القائمين على إدارات الفنادق ونزلاتها.

١- أثر العمرة على حجم الإشغال الفندقى:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٤/١/أ) أثر العمرة على حجم الأشغال الفندقى خلال الفترة التي تم فيها جمع بيانات عينة الدراسة من فئات الفنادق المختلفة، حيث نجد أن نسب الأشغال تقترب من منتصف إجمالي الطاقة الاستيعابية بنسبة (٤٤,٤٩%) للغرف المفرد، وتزيد عن ذلك بنسبة (٥٤,٣٤%) للأجنحة، و(٦١,٤٦%) للغرف المزدوج، رغم أن فترة الأشغال تلك لم تكن ضمن المواسم الرئيسة للفنادق كموسم الحج أو رمضان أو إجازة الربيع أو الإجازة الصيفية مما يشير إلى أن نسب الأشغال عموماً جيدة، ولكن ينبغي القيام بعمل برامج تنشيطية وعروض سياحية مغرية لجذب المعتمرين والزوار للقدوم إلى مكة المكرمة والسكن في فنادقها.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جدول رقم (١/٤)

عدد الوحدات السكنية والمؤجر منها

حجم التشغيل			إجمالي الطاقة الاستيعابية			درجة الفندق ↓
غرف مفرد	غرف مزوج	أجنحة	غرف مفرد	غرف مزوج	أجنحة	
٤٥	٢٧٢	٩٤	٢٣٧	٦٩٥	١٩٢	نجمتين
١٠٤	٧٥٨	١٨٢	٤٤٣	١٧٨١	٤٣٧	٣ نجوم
٤٤٦	٢٠١٤	٢٧٥	٦٠٩	٢٨٣٣	٤٣٢	٤ نجوم
٢٨٢	١٣٩١	٣٤٣	٦٨٢	١٩٠٧	٥٨٤	٥ نجوم
٨٧٧	٤٤٣٥	٨٩٤	١٩٧١	٧٢١٦	١٦٤٥	المجموع

كما نجد أيضاً من خلال الجدول السابق أن النسبة الأعلى في الأشغال تتمركز في الغرف المزوج مما يجب معه القيام مستقبلاً بزيادة عددها لمواجهة الطلب عليها لاسيما في المواسم الرئيسية.

وقد استأثرت الفنادق فئة الأربع نجوم بالنسب الأكبر في إجمالي حجم التشغيل لديها لجميع الوحدات السكنية حيث بلغت نسبة الأجنحة المؤجرة (٦٣,٦٥%)، والغرف المزوج (٧١,٠٩%)، والغرف المفرد (٧٣,٢٣%)، ولعل مبرر ذلك مرده إلى توسط أسعارها وتوفر أغلب الخدمات بها -قياساً بغيرها من فئات الفنادق- مما يسعى النزلاء إلى الحصول عليه.

وفي الجدول رقم (١/٤ ب) الممثل لإجابة عينة الفنادق على حجم الأشغال في فنادقهم حسب المواسم نلاحظ أن حجم الأشغال خلال موسم الحج

ورمضان ما يبين عالي وعالي جداً بنسبة (٩٨,٥٧%) لموسم الحج ونسبة (٩١,٤٢%) لشهر رمضان من إجمالي الفنادق، أما في الإجازة الصيفية فنجد أن النسبة تتراوح ما بين متوسط إلي عالي بنسبة (٧٥,٧١%)، وفي موسم إجازة الربيع تتركز النسبة في متوسط حجم الأشغال بمقدار (٦٢,٨٥%).

أما في بقية العام فإن النسبة للأشغال تتناقص لتصل ما بين منخفض إلى منخفض جداً بنسبة (٧٥,٧١%).

جدول رقم (١/٤ ب)

حجم الإشغال في الفنادق حسب المواسم

الموسم ↓	حجم الإشغال حسب المواسم			
	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي
الحج	٠	٠	١	١٢
رمضان	٠	٠	٦	٢٥
الإجازة الصيفية	١	٧	٢٥	٢٨
إجازة الربيع	١	١١	٤٤	١٢
بقية العام	٢٣	٣٠	١٧	٠

ومنه نتبين أن موسم الحج هو أكبر المواسم إشغالاً للفنادق يليه موسم شهر رمضان وهذا أمر طبيعي لتمييزهما وخصوصيتهما الدينية مما يكثر معه عدد الوافدين إلى الديار المقدسة لأداء شعيرة الحج أو العمرة في شهر رمضان المبارك.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

٢- أثر العمرة على مستوى أجور السكن بالفنادق :

تتفاوت أجور السكن بالفنادق بالزيادة أو النقص خلال المواسم من واقع إجابة القائمين على الفنادق حسب ما هو بالجدول رقم (٢/٤) من موسم لآخر، وهذا راجع إلى تأثيرات قوى السوق من عرض وطلب لخدمة الإسكان الفندقى خلال تلك المواسم، حيث نجد أن الأجور ترتفع خلال موسم الحج ورمضان ما بين عالي وعالي جداً بنسبة (٩٠%) من مجموع الفنادق خلال موسم الحج ونسبة (٨٠%) منها خلال شهر رمضان نظراً للعدد الكبير جداً من الحجاج القادمين لأداء فريضة الحج، أو من الزائرين والمعتمرين خلال شهر رمضان المبارك.

وفي موسم الإجازة الصيفية فإن الأسعار تكاد تكون في مستوى التوازن بين عارضى الخدمة وطالبيها بنسبة (٦٥,٧١ %) من إجمالى الفنادق.

جدول رقم (٢/٤)

حجم الزيادة في الأجر حسب المواسم

الموسم ↓	حجم الزيادة في الأجر حسب المواسم				
	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي	عالي جداً
الحج	٠	٠	٧	١٩	٤٤
رمضان	١	١	١٢	٣٤	٢٢
الإجازة الصيفية	٢	١٠	٤٦	٨	٤
إجازة الربيع	٢	١٩	٤٩	٠	٠
بقية العام	٢٣	٣١	١٦	٠	٠

في حين ينخفض مؤشر الأجور خلال إجازة الربيع من متوسط إلى منخفض بنسبة (٩٧,١٤%) من مجموع الفنادق، ويزداد ذلك المعدل بالتناقص من منخفض إلى منخفض جداً في بقية العام بنسبة (٧٧,١٤%) من مجموعها نظراً لانشغال طالبي الخدمة خلاله غالباً بالدراسة في مختلف الدول وتفاوت إجازاتهم خلالها.

٣- أثر العمرة في زيادة الدخل للقطاع الخاص :

تؤثر العمرة على زيادة الدخل للقطاع الخاص من خلال تحقق الإيرادات والأرباح للقطاعات السكنية عموماً والقطاع الفندقية على وجه الخصوص إضافة للدخل المتحقق للقطاعات الخدمية الأخرى كالنقل والاتصالات والمحال التجارية والتسويقية، علاوة على ما يتحصل عليه العاملون في تلك

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

القطاعات والمرافق والمحلات من دخول نظير قيامهم بمهام الأعمال المناطة بهم.

وتبين في الجدول رقم (٣/٤) من واقع إجابات عينة المعتمرين والزوار أن متوسط الإنفاق على السكن شامل الخدمات الفندقية للمعتمر الواحد خلال فترة الدراسة = (١٠٠٥) ريال.

جدول رقم (٣/٤)

مدد الإقامة للمعتمرين بالفندق ومتوسط مبلغ الإيجار والإنفاق على السكن

الجنسية ↓	عدد	مجموع مدد الإقامة بالفندق	متوسط مبلغ الإيجار اليومي للسكن (ريال)	متوسط الإنفاق على السكن شامل خدمات الفندق لكل معتمر (ريال)	متوسط الإنفاق الكلي على العمرة شامل: تسكن، غذاء، نقل وغير ذلك لكل معتمر (ريال)
سعوديين	١١٠	٤٠٠	١٤١	٦٦٨	١٦٨٠
عرب خليجيين	٢٦	٢٧٨	١٥٩	١٧٨٥	٤١٦٥
يمنيين	٤	١٢	٥٠	١٧٥	٤٠٠
شوام	١١٥	٨٥٨	١٢٩	٧٤٦	٢٦٦١
عرب أفريقيين	١٥٦	١٢٩٤	١٣٢	١١٥١	٢٩٣٦
أفريقيين غير عرب	٧	٢٩	٧٧	٨٧٩	٣١١١
أتراك	٦	٩٦	٢٥	١٢٧٠	٢٢٥٠
إيرانيين	١١	٦٧	١٤٨	١٠٢٩	٢١٨٢
جنوب شرق آسيا	٣٤	٢٧١	٨٧	٨١٢	٢٩٣٩
غرب آسيا	٣٥	٢٠٢	٩١	٥٢٩	١٤٥٩
أوروبيين	٨	٥٤	١٦٦	١٨١٠	٧١٢٥
أمريكيين	٥	٤٢	١٨٤	١٢٠٠	٦٨٠٠
المجموع	٥١٧	٣٦٠٣	١١٦	١٠٠٥	٣١٤٢

ولذا فإن مجموع الإنفاق المتوقع على السكن شاملاً الخدمات الفندقية لكافة المعتمرين خلال العام = متوسط الإنفاق على السكن شاملاً الخدمات الفندقية للمعتمر الواحد (١٠٠٥) ريال \times عدد المعتمرين المتوقع^(١٨) خلال العام (١٠) مليون معتمر = (١٠,٠٥٠) مليون ريال.

كما نجد أن متوسط الإنفاق الكلي على العمرة شامل : سكن ، غذاء ، نقل وغير ذلك للمعتمر الواحد خلال فترة الدراسة = (٣١٤٢) ريال.

ومنه نجد أن مجموع الإنفاق الكلي على العمرة شاملاً السكن والغذاء والنقل وغير ذلك خلال العام = متوسط الإنفاق على العمرة شاملاً السكن والغذاء والنقل وغير ذلك للمعتمر الواحد (٣١٤٢) ريال \times عدد المعتمرين المتوقع خلال العام (١٠) مليون معتمر = (٣١,٤٢٠) مليون ريال.

ونلاحظ أن المعتمرين الأمريكيين والأوروبيين من أكثر المعتمرين إنفاقاً على السكن بخدماته أو على العمرة إجمالاً عن غيرهم من الجنسيات الأخرى، في حين يمثل اليمينيون الجنسية الأقل إنفاقاً على العمرة سواء في السكن بخدماته أو على العمرة إجمالاً ، وهذا الأمر ليس بمستغرب إذ عُلِمَ حجم الفارق الكبير في مستوى الدخل الفردي للمعتمرين من مواطني الدول المتقدمة الأوروبيين والأمريكيين عنهم من معتمري الدول الأخرى النامية كاليمينيين.

(١٨) أنظر: جريدة الوطن السعودية، "المشروع الوطني يستحدث ٦٥ ألف وظيفة خلال العامين المقبلين"، (تقرير)، السنة الثانية، العدد (٥٥٧)، الثلاثاء ١٤٢٣/١/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٢/٤/٩م، ص "١٠".

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

٤- أثر العمرة على التشغيل:

لاشك أن للعمرة أثر إيجابى على تشغيل القوى العاملة، إلا أن ذلك التشغيل لم ينصب على تشغيل القوى العاملة الوطنية بالشكل المطلوب حيث تم الاتجاه بشكل أكبر الى تشغيل القوى العاملة الأجنبية نظراً لانخفاض الأجور المقدمة لهم ، حيث نجد أن نسبة العاملين السعوديين إلى غيرهم في الجدول رقم (٤/٤) لا تتجاوز سوى (٢٩,٠٦ %) من مجموع الأعمال الإدارية والخدمية يمثل العاملون منهم في الأعمال الإدارية ما نسبته (٥٤,٤١ %) من مجموع العاملين السعوديين.

ونرى أن حجم العاملين السعوديين في الأعمال الإدارية يفوق غيرهم من الجنسيات الأخرى وذلك بنسبة (٦٢,٩٨ %) من مجموع العاملين في تلك الأعمال، وإن كان تركّزهم في مختلف الأعمال الإدارية المتنوعة ينصب في تعيينهم بأعمال وظيفية محددة كموظفي الاستقبال، علماً بأن إلزام الجهات المعنية بتعيين المواطنين السعوديين في الوظائف الفندقية الإدارية أو الخدمة لم يؤد إلى قيام إدارات تلك الفنادق بتوجيههم إلى الوظائف الإدارية العليا أو المحاسبية، والاكتفاء بتعيينهم في وظائف إدارية أقل كموظفي الاستقبال وما شابه ذلك.

جدول رقم (٤/٤)

عدد العاملين بالفنادق حسب الوظيفة

عدد العاملين بالأعمال الخدمية		عدد العاملين بالأعمال الإدارية		الموسم ↓
غير سعوديين	سعوديين	غير سعوديين	سعوديين	
٢٠٧٤	٤٣٢	٣١٣	٥٤٢	الحج
٢١١٤	٤٤٥	٣٠٢	٥٣٧	رمضان
١٨٦٠	٤٢٣	٢٩٧	٤٧٣	بقية العام
٦٠٤٨	١٣٠٠	٩١٢	١٥٥٢	مجموع العاملين لمختلف المواسم
٧٣٤٨		٢٤٦٤		مجموع العاملين إداريين أو خدميين (سعوديين وغير سعوديين)
٩٨١٢				مجموع العاملين إداريين وخدميين (سعوديين وغير سعوديين)

أما حجم العاملين السعوديين في الأعمال الخدمية فإنه يعاني من انخفاض النسبة مقارنة بغيرهم من العمالة الأخرى وذلك بنسبة (١٧,٦٩ %) من مجموع العاملين حيث يلحظ عزوف المواطن السعودي عن الانخراط في العديد من الوظائف الخدمية في الأقسام الآتية:

أ- الأغذية والمشروبات.

ب- الطبخ.

ج- الإشراف الداخلي.

د- المغسلة.

هـ- التجهيز والتحضير وحاملي الحقائب.

واتجاههم إلى وظائف أخرى خدمية كالمسائقين ووظائف الأمن والحراسة.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

ولعل المبرر في ذلك تأثر المجتمع ونظراته القاصرة والدونية للأعمال
الخدمية في الفنادق وغيرها اجتماعياً ، إضافة لعدم الخبرة والتأهيل الكافيين
في هذه التخصصات لدى المواطن السعودي.

وقد سعت الدولة ممثلة في المشروع الوطني للتدريب والتوظيف بإمارة
منطقة بمكة المكرمة إلى العمل على توطيد الوظائف في هذا المجال وتذليل
ما يواجههم من عوائق، حيث يقوم بالتنسيق والتعاون مع مكاتب الفنادق
بتدريب الكوادر الوطنية وتنظيم البرامج التدريبية الكفيلة بانخراطهم في تلك
الوظائف^(١٩)، بالإضافة إلى البرامج التي تقيمها مؤسسات التعليم العالي في
تدريب وتأهيل الشباب للعمل في تلك الوظائف^(٢٠).

ونلاحظ في ذات الجدول رقم (٤/٤) اتجاه الفنادق إلى الاستعانة بعدد
إضافي من العاملين على وظائف مؤقتة في مواسم الذروة كموسم الحج
ورمضان لمواجهة الإقبال المتزايد والطلب الكبير على خدمات الإسكان
الفندقى ولكن بنسب لا تتجاوز غالباً (١٣,٦٥%) من إجمالي العاملين خلال
العام للأعمال الخدمية، وبنسبة (١٤,٥٨%) للأعمال الإدارية.

(١٩) انظر : المرجع السابق، ص " ١٠ " .

(٢٠) ومن تلك البرامج المتعلقة بتأهيل الشباب السعودي للعمل في المجال الفندقى التي
تقيمها مؤسسات التعليم العالي، دبلوم إدارة أعمال الحج والعمرة الذي تقدمه كلية
خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى بالتعاون مع معهد خادم الحرمين
الشريفيين في تخصصات فندقية عدة.

الخاتمة

من خلال القراءة في هذا الموضوع والكتابة فيه ظهرت لي مجموعة من النتائج وتبينت بعض التوصيات لعل أهمها ما يلي :

النتائج:

- ❖ تتأثر الأسعار خلال موسم الحج وشهر رمضان المبارك بالارتفاع بنسب كبيرة جداً، في حين يتوازن معدل أجور السكن خلال فترة الصيف، ثم يبدأ المعدل في التناقص خلال إجازة الربيع، في حين ينخفض جداً في بقية أيام السنة العادية.
- ❖ أثر العمرة المباشر في زيادة الدخل للقطاع الخاص، وذلك من خلال زيادة الإيرادات والأرباح للقطاعات المشاركة في تقديم خدمة الإسكان ومنها القطاع الفندقى، وكذا زيادة دخول الأفراد العاملين بالقطاع الفندقى نتيجة تشغيلهم، إضافة لما يتحقق لأصحاب المحلات والخدمات الأخرى المختلفة من أرباح وإيرادات.
- ❖ أن تأثير العمرة على حجم الإشغال في الفنادق متوسط النسبة خلال فترات السنة في حين نجد أن موسم الحج وشهر رمضان المبارك أكبر المواسم إشغالاً للفنادق بنسب عالية جداً.
- ❖ للعمرة تأثير إيجابي على تشغيل القوى العاملة في الفنادق، ويزداد ذلك التشغيل في موسمي الحج ورمضان، إلا أن ذلك التشغيل لا يتجه بالعدد والمستوى المطلوب نحو تشغيل العمالة الوطنية، بل ينصب بشكل أكبر على تشغيل العمالة الوافدة.

التوصيات:

- نظراً لارتباط خدمات الإسكان عموماً ومنها خدمات الإسكان الفندقى بخدمات مساندة ومكملة لها كخدمات النقل والطرق والمواقف المحيطة بالحرم المكي الشريف وقطاع الخدمات الغذائية والتسويقية من مطاعم وأسواق وخدمات الاتصالات وغيرها، فإنه ينبغي العمل على تطوير ما هو قائم منها بالفعل والعمل على توفير وتهيئة ما يحتاجه القطاع الإسكانى المجاور للمسجد الحرام من خدمات ضرورية ولازمة ليقوم بدوره على أكمل وجه.
- العمل على صيانة الوحدات السكنية بالفنادق وتطويرها لتقوم بدورها المطلوب في تقديم خدمة الإسكان الملائمة.
- إعداد الكوادر البشرية السعودية المؤهلة والقادرة على تولي إدارة وتشغيل وصيانة القطاع الفندقى، وعقد الدورات والبرامج اللازمة لإعادة تأهيل من هم على رأس العمل وتدريبهم وتطوير قدراتهم بأساليب العمل الفندقى المتقدم والمتطور باستمرار.
- ضرورة إقامة المهرجانات والبرامج الترفيهية والتسويقية بمكة المكرمة كالتسي تقام بالمدينة المنورة^(٢١) - في المواسم التي ينخفض فيها حجم الإقبال على السياحة الدينية زيادة ودعماً للطلب على الإسكان الفندقى بها.

(٢١) أنظر: عبدالقادر محمد عطية وآخرون، "دراسات اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في موسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة موسم ١٤٢١هـ"، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد خدام الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، ص " ٢٢ - ٢٣ " .

- التقويم الشامل والدوري للخدمات المقدمة من القطاع الفندقى وإيجاد الحلول المناسبة لما يعترضها من أوجه قصور، ووضع الأنظمة الكفيلة واللازمة لقيامها بأداء دورها على الشكل المؤمل منها.
- التأكيد على وجهة الفكرة التي قد طرحها أحد الباحثين^(٢٢) من تحديد وحدات سكنية للعزاب وأخرى للعائلات، مع التجهيزات المناسبة لكل منهما وإمكانية تطبيق ذلك على فنادق معينة أو أدوار محددة في بعض الفنادق، وتنويع توأجدها في المناطق المحيطة بالحرم المكي الشريف.

(٢٢) أنظر: أيمن صالح فاضل، "دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان للمعتمرين والزوار"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، جدة: مجلة علمية تصدر عن مركز النشر العلمى بجامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٥٧.

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفضلي
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العيد اللطيف

ثبت المصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أونال، سعد الدين وآخرون. بحث بعنوان "دراسة عن إسكان الحجاج من خلال ضوابط الإسكان - إيجابياتها وسلبياتها"، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج.
- ٣- الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠هـ/ ١٤٢١هـ - ١٤٢٤هـ/ ١٤٢٥هـ). المملكة العربية السعودية : الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- ١- البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل. صحيح البخاري، استانبول: دار الدعوة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ٢- البنك الدولي. الإسكان : ورقة عن السياسة في قطاعه، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، مايو، ١٩٧٥م.
- ٣- جريدة الوطن السعودية. "المشروع الوطني يستحدث ٦٥ ألف وظيفة خلال العامين المقبلين"، (تقرير)، السنة الثانية، العدد (٥٥٧)، الثلاثاء ٢٦/١/١٤٢٣هـ الموافق ٩/٤/٢٠٠٢م، ص " ١٠ " .
- ٤- الحربي، ثامر حمدان. إسكان المعتمرين في شهر رمضان ١٤١١هـ، "من ملخصات البحوث وأوراق العمل لندوة أبحاث الحج (الإسكان) في الفترة من ١٧ - ١٨ رجب ١٤١٣هـ"، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز أبحاث الحج.

- ٥- الحسنى، احمد حسن ومحمد عبد القادر عطية. بحث في " التقدير الاقتصادي لحد الاستطاعة في الحج وتحديد مدى الالتزام به"، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج.
- ٦- الحنبلى، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، الطبعة الثالثة، الرياض: توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٥هـ.
- ٧- سليمان، احمد منير. الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، بيروت: دار الراتب الجامعية، ١٩٩٦م.
- ٨- الشريف، محمد بن مسلط وآخرون. الإسكان في المملكة العربية السعودية طموحات وإنجازات مائة عام، الرياض: وزارة الأشغال العامة والإسكان، مطابع دار الهلال، ١٤١٩هـ.
- ٩- آل الشيخ، عبدالمحسن بن عبدالله. "دراسة لأثار الحج على المستوى الكلي في الاقتصاد الإسلامي"، رسالة ماجستير، شعبة الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٠- الشيخ درة، إسماعيل إبراهيم. اقتصاديات الإسكان، عالم المعرفة، العدد (١٢٧)، الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع الرسالة، ذو القعدة ١٤٠٨هـ/ يوليو ١٩٨٨م.
- ١١- الطاسان، حمد صالح. الإسكان في الاقتصاد الإسلامي مع دراسة تطبيقية لتجربة المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، شعبة

أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة.. دراسة خاصة على القطاع الفندقى
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

الاقتصاد الإسلامى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم
القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

١٢- عبد المولى، السيد. أصول الاقتصاد، دار الفكر العربى، دار وهذان
للطباعة والنشر.

١٣- عطية، عبد القادر محمد وآخرون. بحث في "تحليل الآثار الاقتصادية
للعمره على نشاط المحال التجارية في مجال المواد الغذائية بمكة
المكرمة"، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد خادم الحرمين
الشريفيين لأبحاث الحج، رمضان ١٤٢٠ هـ.

١٤- عطية، عبد القادر محمد وآخرون. "دراسات اقتصادية لسوق خدمات
الإسكان في موسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة موسم ١٤٢١هـ"،
مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد خادم الحرمين الشريفيين لأبحاث
الحج.

١٥- فاضل، أيمن صالح. "دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان
للمعتمريين والزوار"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الثاني
عشر، العدد الثاني، جدة : مجلة علمية تصدر عن مركز النشر العلمى
بجامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، ص ٥٧.

١٦- الفيومى، أحمد بن محمد المقرئ. المصباح المنير في غريب الشرح
الكبير للرافعى.

١٧- النيسابورى، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. صحيح مسلم،
استانبول : دار الدعوة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٨- وزارة التجارة، فرع الوزارة بمكة المكرمة، قسم الفنادق. بيان الفنادق القائمة بمكة المكرمة لعام ١٤٢٢هـ.

١٩- وزارة التجارة، فرع الوزارة بمكة المكرمة، قسم الفنادق. بيان بأسعار الإقامة لفنادق مكة المكرمة.

٢٠- وزارة الحج. اللائحة التنفيذية لتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة العربية السعودية، الرياض: ١٤٢٠/٦/١٠.

الاقتصاد الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية

والقانون الدولي الإنساني

دكتور/ محمد سعدو الجرف^(١)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

فتهدف إسرائيل من ممارساتها اليومية ضد الفلسطينيين إلى تحقيق التبعية السياسية الفلسطينية لها وذلك انطلاقاً من الافتراضات التالية:

- تدمير البنية التحتية للاقتصاد، وتغيير التركيبة الديموجرافية للمجتمع ضمان لتدمير القطاعات الاقتصادية.
- تدمير القطاعات الاقتصادية ضمان لتحقيق التبعية الاقتصادية.
- تحقق التبعية الاقتصادية ضمان لتحقيق التبعية السياسية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التحقق من صدق هذه الافتراضات ومن ثم بيان مدى تحقيق إسرائيل لهدفها، وبيان موقف القانون الدولي الإنساني من هذه الافتراضات.

(^١) أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

مخطط الدراسة: لقد اقتضى الوصول إلى هذا الهدف السير وفق المخطط التالي:

١. الملامح العامة للاقتصاد الفلسطيني وأهم قطاعاته.
٢. الأساليب المتبعة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني وتأثيراتها الاقتصادية.
٣. الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في ميزان القانون الدولي الإنساني.
٤. الإسلام وتشريع الجهاد.

منهج الدراسة: لقد اتبع الباحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي القائمين على استقراء الوقائع المنظورة واستنباط أحكام لها من قواعد القانون الدولي الإنساني، مقارنة بالشرعية الإسلامية.

١. الملامح العامة للاقتصاد الفلسطيني وأهم قطاعاته

١:١. الملامح العامة للاقتصاد الفلسطيني

حصلت السلطة الفلسطينية على معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عقب مفاوضات طويلة، وتم تنفيذ بروتوكول اقتصادي منذ ٢٩ إبريل عام ١٩٩٤ تتحكم السلطة الفلسطينية بمقتضاه في وجوه النشاط الاقتصادي المختلفة ومنها التجارة والاستثمار والنقل الداخلي وهياكل البنية الأساسية والبنوك وغيرها، كما بدأ القطاع الخاص يتركز الباب للدخول في مجال التنمية الاقتصادية. ويشير تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في ٢٣/٣/٢٠٠٠ إلى أن اقتصاد الضفة والقطاع يواجه مشكلات كبيرة وبخاصة في مجال استيعاب العمالة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وهشاشة الاقتصاد والانفجار السكاني الذي سيدفع بالآلاف إلى سوق العمل خلال السنوات القليلة القادمة، ويمكن إجمالاً حصر الملامح العامة في الاقتصاد الفلسطيني فيما يلي:

١:١:١. سيادة نظام السوق الحر

يتبنى الاقتصاد الفلسطيني نظام السوق الحر، ومن مظاهر هذا الاعتماد ما يلي:

■ سيادة القطاع الخاص

يولد القطاع الخاص ما نسبته ٨٥% من الناتج الإجمالي المحلي ويستوعب ثلثي إجمالي قوة العمل، وتشكل المشروعات الصغيرة والتي عادة ما تكون عائلية وتوظف أقل من عشرة عمال ما يقارب من ٩٧% من مجموع المؤسسات المكونة لهذا القطاع. وتعاني هذه المشروعات من تدني مستويات الإنتاجية ونوعية الإنتاج، و تدني معدلات استخدام قدراتها الإنتاجية إلى نحو ٥٠%، وعدم قدرتها على التوسع وتوفير عمل منتج للأعداد الهائلة من الباحثين عن عمل نتيجة لمجموعة من العوائق الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. كما أن البطالة الجزئية واسعة الانتشار بين منسوبيها حيث تأخذ معظم أشكال الاستخدام طابع العمالة المنخفضة أو غير مدفوعة الأجر ولا سيما في الورش الصغيرة والمنشآت العائلية.

■ حماية حق الملكية الخاصة

يكفل القانون الذي وضعه الانتداب البريطاني على فلسطين والذي تم تعديله من جانب السلطة الفلسطينية حق الملكية الخاصة في قطاع غزة. ويكفل القانون الأردني الذي تم أيضاً تعديله من جانب السلطة الفلسطينية حق الملكية الخاصة في الضفة الغربية.

■ وجود مناطق التجارة الحرة

قررت كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل تأسيس مناطق للتجارة الحرة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتطوير وتشجيع النشاط الاقتصادي هناك. وقد تم افتتاح أولى تلك المناطق في غزة في نوفمبر عام ١٩٩٨، ومن المقرر أن يتم تأسيس المزيد من المناطق الحرة في المستقبل القريب.

■ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي

تولي السلطة الفلسطينية اهتماماً كبيراً بزيادة حجم استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أتاح قانون الاستثمار الجديد الصادر عام ١٩٩٨ مميزات عديدة منها الإعفاء من الضرائب المفروضة على الاستثمار المحلي والأجنبي. ويتطلب الاستثمار في بعض المجالات موافقة مسبقة من جانب مجلس الوزراء التابع للسلطة الفلسطينية مثل (الاستثمار في مجال بناء المطارات أو الأسلحة والذخيرة أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الراديو والتلفزيون أو معالجة النفط ومشتقاته).

■ وجود حوافز للاستثمار

يتم إعفاء الاستثمارات التي تتراوح قيمتها من مائة ألف إلى مليون دولار أمريكي من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، على أن تخضع لتلك الضريبة بنسبة ١٠% على صافي الربح لمدة ثماني سنوات أخرى. ويتم إعفاء الاستثمارات التي تتراوح قيمتها من مليون إلى ٥ مليون دولار أمريكي من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات على أن تخضع

لتلك الضريبة بنسبة ١٠% على صافي الربح لمدة ١٢ سنة أخرى. كما يتم إعفاء الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها مليون دولار أمريكي من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات علي أن تخضع لتلك الضريبة بنسبة ١٠% لمدة ١٦ سنة أخرى.

٢:١:١. الارتباط الإجباري الوثيق بالاقتصاد الإسرائيلي

تستهدف السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية استغلال المناطق المحتلة اقتصادياً كآلية من آليات الإلحاق السياسي يعينها في ذلك العمالة الفلسطينية في إسرائيل والاتحاد الجمركي المفروض على المناطق المحتلة. وقد اعتمدت سلطات الاحتلال الصهيونية بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة إجراءات محددة إزاء الاقتصاد الفلسطيني لجعله اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي لا تزال مستمرة حتى الآن الخلل الواضح في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني وكشفت عمق ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي وما يعنيه ذلك من السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث ظهر ذلك واضحاً من خلال الشلل التام الذي أصاب مختلف المرافق الاقتصادية والخسائر الفادحة التي لحقت بكافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للحصار والقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة وحتى الآن، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بقطاع البنية التحتية، ومن مظاهر هذا الارتباط:

أ. العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل

تمثل العمالة الفلسطينية في المستعمرات والمناطق الصناعية الإسرائيلية المقامة على جانبي الخط الأخضر العامل الأول لتحقيق التبعية الاقتصادية لإسرائيل. فقلد بلغ عدد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل والمستعمرات قبل الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٠٠ حوالي ١٢٠ ألف عامل يشكلون ما نسبته ٢٢,٣% من إجمالي قوة العمل الفلسطيني، منهم ٤٥ ألف عامل بتصاريح و ٧٥ ألف عامل بدون تصاريح. وتستخدم إسرائيل العمالة الفلسطينية كعصا وكجزرة في آن واحد، فإذا أساء الفلسطينيون التصرف يفرض الإغلاق ويحرم العمال من أعمالهم، ثم يلنوح بالسماح لهم بالعمل شريطة أن يمثل الفلسطينيون لما تريده إسرائيل.

وللعمالة الفلسطينية في إسرائيل أيضاً آثار تعزز الإلحاق والتبعية، ذلك أن الارتفاع النسبي في أجور هذه العمالة يشوه سوق العمل لأنه ليس انعكاساً لمكتسبات في الإنتاجية المحلية وهذا بدوره يؤثر في الاقتصاد بطريقتين تعزز الواحدة منهما الأخرى. ففي جانب العرض ترتفع نفقات الإنتاج وتُنخفض الربحية وتتلاشى القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، أما في جانب الطلب فتؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادات في الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي دون زيادات موازية في الإنتاج المحلي، فتكون النتيجة زيادة في الواردات من إسرائيل وغيرها وزيادة في الأسعار بعمامة، مما يحفز بدوره على مزيد من العمل في إسرائيل والمستعمرات.

ولقد توقعت إسرائيل أن تؤدي عمالة أكثر من ١٢٥ ألف فلسطيني في إسرائيل والمستعمرات إلى قدر من ارتباط هؤلاء وعائلاتهم مصلحياً باستمرار علاقة السيطرة أو التبعية فيشعرون بالود تجاه إسرائيل ما دام الأمر يتعلق بلقمة عيشهم ذاتها. ولكن الطابع الإشكالي لعلاقة العامل برأس المال هناك، والمعاملة السيئة التي يلقاها العمال على المعابر وفي أماكن العمل والطول البالغ ليوم العمل إذا ما أضيفت له ساعات السفر، إضافة إلى شعور المهانة الوطنية، مما يملأ العمال حقاً واستلاباً. ويسمى تحقيق في إحدى الصحف الإسرائيلية اثنين من كبار رجال السلطة الفلسطينية مدعياً أن لمصالحهما التجارية علاقة ببناء المستعمرات (هآرتس، ٢٥ سبتمبر - ٢٠٠٠). ونحن لا نذهب إلى أن هذا الادعاء صحيح بالضرورة، لكن مجرد سوقه يلقي الضوء على التفكير الإسرائيلي المتمثل في السعي إلى ربط قطاع من رجال الأعمال الصغار ومتوسطي الحجم ورجال السلطة بالاقتصاد الإسرائيلي و بناء المستعمرات ذاتها.

ويرى خبراء المنظمات الاقتصادية الدولية أن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي الكبير القوي الثري يمكن أن يعود بالفائدة على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة زيادة الطلب على منتجات الاقتصاد الأصغر وانتقال التكنولوجيا الناجمة عن فرص التعاقد. من الباطن والمشاريع المشتركة وتنسيق السياحة وغير ذلك من الخدمات. لكن الواقع أن هذا الارتباط حال ويحول دون قيام صناعات فلسطينية منافسة للصناعات الإسرائيلية الأقوى والأكفأ والأكثر تقدماً. ولعل أكثر ما يمكن أن يطمح إليه الاقتصاد الفلسطيني في ظل مثل هذا الارتباط هو الاقتصاد

على إنتاج السلع التي لا تحتاج إلى مهارات عالية، والاستمرار في تصدير اليد العاملة إلى إسرائيل.

ب. الاتحاد الجمركي

يمثل الاتحاد الجمركي المفروض على المناطق المحتلة العامل الثاني في تحقيق التبعية الاقتصادية ومن ثم تحقيق التبعية السياسية الإسرائيلية. حيث يجري في ظل هذا الاتحاد تحديد التعريفات التي من شأنها حماية الصناعات الإسرائيلية حتى في ظل برنامج الانفتاح التجاري التدريجي الذي تقوم إسرائيل بتنفيذه حالياً، إذ تتسبب هذه التعريفات في زيادة أسعار السلع الرأسمالية والوسيلة التي يستوردها الاقتصاد الفلسطيني، فترتفع نفقات الإنتاج الفلسطيني ويخسر الاقتصاد الفلسطيني أي ميزة نسبية له وتتحقق الأفضلية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي.

وللإتحاد الجمركي دور سياسي مهم أيضاً حيث لا تعود الدولة الفلسطينية من جهة بحاجة اقتصادياً إلى السيطرة على الحدود والمعايير ما دامت سلطات الاتحاد الجمركي الإسرائيلية تقوم بجباية التعريفات والجمارك والمكوس نيابة عن الطرفين، و تقوم إسرائيل من جهة ثانية بموجب هذا الترتيب بإعطاء السلطة الفلسطينية حصتها من الجمارك شهرياً، مما يوفر لها آلية سيطرة أخرى.

ولقد كان من نتائج الاتحاد الجمركي أن عانت السلطة الفلسطينية ولا تزال من التسرب الضريبي، ذلك أن إسرائيل لا تحول إلى السلطة سوى

الجمارك على الشحنات المعنونة إلى الضفة والقطاع. وبما أن غالبية الواردات الفلسطينية تأتي عن طريق وسطاء إسرائيليين كجزء من شحنات معنونة إلى شركات إسرائيلية فإن السلطة لا تتلقى أي جمارك عنها. وقد حاولت السلطة معالجة هذا الأمر بوضع نظام تراخيص للاستيراد لا يستطيع أحد بموجبه أن يستورد شيئاً عبر إسرائيل إلا بترخيص. وكان من نتيجة ذلك مفاقمة ميل السلطة إلى تعزيز الاحتكارات وحصر النشاط الاقتصادي، إذ لا يزال من غير الممكن تقاضي جمارك من المداخل غير الإسرائيلية في السلع المستوردة مباشرة من إسرائيل.

ولقد أفاق البنك الدولي أخيراً فأوصى في نوفمبر ٢٠٠٢ بأن تلغي السلطة الفلسطينية اتفاقاتها الجمركية مع إسرائيل لتصبح وحدة تجارية قائمة بذاتها فتفرض جمارك أقل، وتتوصل إلى اتفاق تجاري جديد مع إسرائيل يقوم على التكافؤ مع شركاء إسرائيل التجاريين الآخرين، وهذا يعني بدوره فرض ضرائب جمركية على تجارة البضائع بين الطرفين

ج. التجارة الخارجية

تتحكم إسرائيل في ٩٥% من التجارة الفلسطينية استيراداً وتصديراً حيث تتم عمليات التبادل التجاري تحت مراقبة وإشراف إسرائيل من خلال موانئها ومطاراتها وتحكمها في الحدود والمنافذ الدولية.

ولقد أدى تحكم إسرائيل في التجارة الخارجية الفلسطينية إلى تقلص التجارة الخارجية لفلسطين مع كل من مصر والأردن إلى ٢% فقط من إجمالي هذه التجارة خلال العام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ٨% عام ٩٩

وحوالي ١٧% عام ٩٨. ويأتي ما يقرب من ٨٥% من واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من إسرائيل، ويأتي ما يقرب من ٩% منها من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في حين يأتي حوالي ٣% منها من دول عربية أخرى. كما يتجه حوالي ٩٤% من الصادرات إلى إسرائيل، ويتم تصدير الباقي للدول العربية الأخرى.

د. رخص الاستيراد

يحدد نوع المنتج ما إذا كان سيخضع للاختبار من جانب الهيئة الإسرائيلية للرقابة على الواردات كما هو الحال مع الأغذية والسيارات وغيرها من الواردات التي تدخل الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء أم لا. وتختلف في بعض الأحوال معايير الواردات التي تضعها السلطة الإسرائيلية عن تلك التي تضعها نظيرتها الفلسطينية، حيث يتعين في هذه الحالة على المستورد أن يؤكد أن المنتج الذي يثار بصدده الخلاف لن يتم توزيعه خارج نطاق الضفة الغربية أو قطاع غزة.

ولم تضع السلطة الفلسطينية حتى الآن قواعد خاصة تنظم دخول السلع بصفة مؤقتة للأراضي الفلسطينية ولذلك فهي تطبق القواعد الإسرائيلية، إلا إنها وضعت قواعد وإجراءات خاصة بتصنيف السلع تهدف إلى حماية إسرائيل من تسرب بعض البضائع إليها، فيوضع على سبيل المثال على بعض السلع كالسجائر ومساحيق الغسيل علامة تحمل عبارة " فقط للبيع في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ".

٥. المعاملات المصرفية

تتم معاملات البنوك في الضفة الغربية وقطاع غزة بالشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني، ويفضل استخدام الشيك الإسرائيلي في المعاملات المصرفية في حين يفضل الدينار الأردني بالنسبة للمدخرات. ويتراوح سعر الفائدة السنوية للقروض بالدينار الأردني من (١١,٥% - ١٢%)، في حين يتراوح سعر الفائدة السنوية للقروض بالشيكل الإسرائيلي من (١٤-١٦%)، وتماثل هذه النسب نسب الفائدة على المدخرات في بنوك الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣:١:١. زيادة الدخل القومي المتاح على الناتج المحلي

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني النتائج الأولية للحسابات القومية الفلسطينية عن عام ٢٠٠٠ بالأسعار الجارية، وذلك بهدف إعطاء فكرة عامة عن قيم أبرز مؤشرات الحسابات القومية خلال عام ٢٠٠٠ مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي ومؤشرات نصيب الفرد منها.

أ. الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٠

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية حوالي ٤,٧٤ مليار دولار أمريكي، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي لباقي الضفة الغربية (غير الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية) وقطاع غزة حوالي ٤,٤٣ مليار دولار أمريكي.

ب. الدخل القومي الإجمالي ٢٠٠٠

توضح الإحصاءات أن قيمة الدخل القومي الإجمالي الذي يقيس دخول كافة الفلسطينيين المقيمين في الاقتصاد الوطني المتحققة نتيجة مشاركتهم بعمل إنتاجي أو امتلاكهم لأصول مالية أعلى من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ذلك بشكل أساس للعوائد المتحققة من عمل الفلسطينيين في إسرائيل، بالإضافة إلى عوائد استثمارات المقيمين لأموالهم في الخارج. وقد بلغ الدخل القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية حوالي ٥,٥٦ مليار دولار أمريكي بينما بلغ في باقي الضفة الغربية (غير الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية) وقطاع غزة ٥,١٠ مليار دولار أمريكي.

ج. الدخل القومي المتاح الإجمالي ٢٠٠٠

يفوق الدخل القومي المتاح الإجمالي كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي كما هو الحال في أغلب الدول النامية. ويعود ذلك للمعونات والهبات الجارية التي يقدمها المجتمع الدولي بالإضافة إلى تحويلات الفلسطينيين في الشتات لعائلاتهم في الداخل. وقد بلغ الدخل القومي المتاح الإجمالي للأراضي الفلسطينية ٦,١٤ مليار دولار أمريكي، في حين بلغ في باقي الضفة الغربية (غير الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية) وقطاع غزة ٥,٦٨ مليار دولار أمريكي. وتعتمد الأرض الفلسطينية في دخلها إلى جانب الإنتاج المحلي للسلع والخدمات على تصدير الأيدي العاملة، فقد بلغت عوائد العمال الفلسطينيين في العام ١٩٩٩

داخل إسرائيل والمستوطنات والمناطق الصناعية حوالي ٧٥٠ مليون دولار أمريكي.

٢:١. قطاعات الاقتصاد الفلسطيني

تشكل القطاعات الخدمية ٥٠% من قيمة الناتج المحلي الفلسطيني في حين تشكل القطاعات الأخرى النسبة الباقية. فلسطين لا تملك سوى قدرًا محدوداً من الموارد الطبيعية (المعادن وبعض المنتجات البحرية)، وإن كان شعبها على درجة مرتفعة من التعليم ولديها أيدي عاملة ماهرة. ويتلقى الاقتصاد الفلسطيني تحويلات مالية كبيرة من الفلسطينيين المقيمين في الخارج ومن المنشآت التجارية العاملة فيما وراء البحار، كما أن لدى فلسطين قطاع سياحي واعد. وقد تمثلت إسهامات الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٠ على النحو التالي:

٩% الزراعة وصيد الأسماك، ٢٠% التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء، ٦% الإنشاءات، ١١% تجارة الجملة والتجزئة ٦% النقل والتخزين والاتصالات، ٤% الوساطة المالية، ٢٢% الخدمات، ١٢% الإدارة العامة والدفاع، ١٠% القطاعات الأخرى. ويتم فيما يلي بيان القطاعات المكونة للاقتصاد الفلسطيني ومدى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي:

١:٢:١. القطاع الصناعي

يحتل قطاع الصناعة أهمية بارزة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أسهم بنسبة ٢١% من إجمالي الناتج المحلي حتى عام ٢٠٠٠، وهى يسهم الآن بنحو ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه أكثر من ١٨% من حجم قوة العمل الفلسطيني بسبب تدمير ٣٠% من المصانع الفلسطينية بالكامل، وإصابة ٣٠% بإضرار مباشرة أدت إلى التوقف الجزئي. وفي إحصاء آخر: يسهم قطاع التعدين والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه نسبة ١٨% من الناتج الإجمالي أي حوالي ٩٥٥ مليون دولار سنوياً. و يتركز القطاع الصناعي أساساً على المنشآت الصغيرة التي تعمل في الصناعات ذات العلاقة بالزراعة وصنع الأحذية والملابس.

٢:٢:١. القطاع الزراعي

يسهم القطاع الزراعي في الوقت الحاضر بنحو ٦% فقط من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت نسبة إسهامه نحو ٢٤% إلى عام ٢٠٠٠، كما انخفضت نسبة العمالة في هذا القطاع إلى ١٣% من قوة العمل الفلسطيني بعد أن كانت ٢٥% في نفس الفترة. وتتضمن أهم المنتجات الزراعية الزيتون، والمواالح، والزهور والخضر.

٣:٢:١. قطاع البناء والتشييد

يبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج القومي في الوقت الحاضر ١٢% بعد أن كانت ٢٥% عام ٢٠٠٠. ورافق ذلك التراجع تراجع عدد العاملين بهذا القطاع من ٣٥% إلى ٢٢% من العمالة الفلسطينية بسبب استمرار التخريب المتعمد من جانب قوات الاحتلال للقرى والمدن الفلسطينية وعدم السماح للمواطنين بعملية إعادة الإعمار.

٤:٢:١. قطاع التجارة الداخلية

يبلغ إسهام هذا القطاع ما نسبته ١١% من الناتج المحلي أو ما يعادل ٥٨٣ مليون دولار.

٥:٢:١. قطاع الخدمات الاجتماعية

هو من أكبر القطاعات إسهاماً في الناتج المحلي حيث يسهم بنسبة ٢٠% منه، أي حوالي مليار و٦٠ مليون دولار.

٦:٢:١. قطاع التجارة الخارجية

التجارة الخارجية جزء حيوي من الاقتصاد الفلسطيني لأنها تؤثر بصورة كبيرة في حجم الناتج المحلي، إذ يقدر حجم إسهامها في الناتج المحلي بحوالي مليار و٧٥٥ مليون دولار، حيث يسهم إنتاج البضائع المعدة للتصدير في توليد مستويات عالية من التوظيف والدخل من جهة،

وتتطلب ندرة الموارد الطبيعية وغيرها من مدخلات الإنتاج في الأرض الفلسطينية استيراد المواد الخام والمعدات والأجهزة من الخارج من جهة أخرى.

٧:٢:١. القطاع السياحي

يسهم القطاع السياحي بحوالي ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

٨:٢:١. قطاع النقل والمواصلات

يبلغ إسهام هذا القطاع حوالي ٤,٨% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل ٢١٠ مليون دولار سنوياً.

٩:٢:١. قطاع الوساطة المالية

يمثل إسهام هذا القطاع حوالي ٣% من الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي ١٥٧ مليون دولار.

١٠:٢:١. قطاع البريد والاتصالات

١١:٢:١. قطاع الإدارة العامة

يمثل إسهام هذا القطاع حوالي ٩% من الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي ٤٧٧ مليون دولار سنوياً.

٢. الأساليب المتبعة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني وتأثيراتها الاقتصادية

لقد توصلت إسرائيل بالخبرة المباشرة وبخاصة عبر تجربتها مع الانتفاضة الأولى إلى قناعة أن احتلال المراكز السكانية والإخضاع المباشر للسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة والقطاع بالغاً التكلفة، فطورت بالممارسة شبكة تحكم تتيح لها ترك السكان يديرون شؤونهم الذاتية بينما تظل هي تهيمن على مصائرهم وتسيطر فعلياً على البلاد ومواردها. ولا يقتضي الإمساك بشبكة التحكم هذه الاحتلال المباشر للأرض جميعها ولا حتى للجزء الأكبر منها، بل يكفي لذلك السيطرة على العقد الاستراتيجية وتشغيل آليات للضبط والحجر. وتتشكل شبكة السيطرة من عدد من المستويات التي تكون بنية محكمة التكوين. لكن المستوى الحاسم هو مستوى السيطرة الفيزيائية الذي يتشكل بدوره من ثلاثة مستويات فرعية هي مستوى الأرض، ومستوى الطرق والحدود والمعابر، ومستوى البنية التحتية.

٢:١. البناء الديموجرافي للمجتمع الفلسطيني

تناقص عدد السكان الفلسطينيين و تزايد عدد السكان الإسرائيليين بعد حرب عام ١٩٦٧، إلا إن الشعب الفلسطيني احتفظ بقوة اندفاع سكانية طبيعية حيث وصلت معدلات المواليد في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٤٧,٣، إلى ٥٦,١ لكل ألف في عام ١٩٩١ على التوالي، لكن عدد السكان في فلسطين بقي كما هو نتيجة للهجرات المتتالية التي حدثت عبر تاريخ الشعب الفلسطيني، فلم تتم

نسبة السكان بالشكل الذي كان متوقعاً، وإذا استمرت نسبة الخصوبة كما هي عليه الآن الفلسطينية فإنه يمكن أن يطرأ تحسن كبير في نسبة الزيادة في السكان في السنوات القادمة وبخاصة إذا استقرت الأوضاع السياسية وعاد المغتربون إلى أرضهم وشعبهم. وقد بلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي ١,٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٦ منهم ٣٣,٤% يعيشون في مناطق حضرية و ٦٦,٦% يتوزعون ما بين مناطق ريفية ومخيمات للاجئين. ويتوزع السكان بعمامة بحسب النسب التالية:

- أ. يعيش ٣٣,٤% من مجموع السكان في مدن يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة وتحتوي على الخدمات البلدية والإدارية.
- ب. يعيش ١٠,٥% في مدن يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة، وتحتوي على خدمات بلدية.
- ج. يعيش ٥٦,٣% في قرى يبلغ مجموع سكانها أقل من ٥٠٠٠ نسمة وتحتوي على مجالس قروية أو مختار يمثل الخدمات في القرية.
- د. يعيش ٨,٨% في مخيمات اللاجئين تحت إشراف وكالة الغوث الدولية.

ولقد بلغ عدد السكان الكلي لعام ١٩٩٦ في قطاع غزة حوالي ٩٦٣ ألف نسمة، يعيش ما يقارب ٤٥% منهم في المخيمات، ويعيش ٤٨% منهم في مدن يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة، في حين يعيش ٧% في قرى يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة. وتعد الكثافة السكانية بفلسطين إحدى

المشاكل القائمة التي أوجدها الاحتلال بسبب قصر المناطق السكنية على مناطق محدودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم إعطاء تراخيص للبناء خارج هذه المناطق، مما أدى إلى خلق مشكلة الكثافة السكانية حيث أصبحت الكثافة السكانية في المدن الفلسطينية تزيد على ٥٠٠٠ شخص/كم^٢، وهي في الأرياف ١٣٠٠ نسمة/كم^٢، وتصل في قطاع غزة إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ نسمة/كم^٢ في التجمعات السكنية الفلسطينية، بينما لا تتجاوز الكثافة السكانية في إسرائيل ٢٥٠ شخص/كم^٢.

وتتركز الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية في المدن أكثر منها في الأرياف، حيث تصل الكثافة السكانية في المدن إلى أرقام قياسية كما هو حاصل في شرقي القدس وباقي مدن الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تصل الكثافة السكانية في شرقي القدس إلى ٢٧٠٠ نسمة/كم^٢. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ١٣,٥% فقط من مساحة شرقي القدس مفتوحة للفلسطينيين للعيش فيها، فهذا يجعل الكثافة السكانية الحقيقية للقدس تصل إلى أكثر من ١٧٣٠٠ نسمة/كم^٢.

والمجتمع الفلسطيني مجتمعتي حيث إن ٤٦% من مجموع السكان هم من فئة الأعمار تحت سن ١٥ عام كما يتضح من الجدول، نظراً لنسبة التنازل العالية ونسبة الوفيات المنخفضة مقارنة بإسرائيل. ولاشك أن ارتفاع هذه النسبة له مزاياه ومساوئه، فمن أهم مساوئه هو ارتفاع نسبة اعتماد المستهلك على الغير، وهذا يعني أن ٤٦% من مجموع السكان لا يشارك في البناء.

الاقتصاد الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية والقانون الدولي الإنساني

د/ محمد سعدو الجرف

جدول توزيع فئات الأعمار في الضفة الغربية، قطاع غزة، وإسرائيل لعام ١٩٩٦

فئات الأعمار									
الموقع	٤-٠	١٤-٥	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٣٤-٢٥	٤٤-٣٥	٥٤-٤٥	٦٤-٥٥	٦٥+
الضفة الغربية	١٩٠٤	٢٦٠٧	١٠٠٨	٩٠٨	١٣٠٣	٧٠١	٤٠٨	٣٠٧	٤٠٣
إسرائيل	١٠٠٣	١٩٠٦	٩٠٤	٨٠٤	١٤٠١	١٣٠٢	٨٠٧	٦٠٨	٩٠٤
قطاع غزة	٢١٠٣	٢٨٠٤	١١٠١	٨٠٦	١١٠٧	٦٠٦	٤٠٧	٤٠٠	٣٠٨

وتعادل نسبة الإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة نسبة الذكور تقريباً، حيث تبلغ نسبة الإناث في الضفة الغربية ٥٠,٩% من مجموع السكان، وتبلغ نسبة الذكور ٤٩,١%. وتبلغ نسبة الإناث في قطاع غزة ٥١% من مجموع السكان، في حين تبلغ نسبة الذكور ٤٩%، وهذه النسبة غير ثابتة لجميع فئات الأعمار.

هذا وقد بلغت نسبة الزيادة السكانية ٢,٥% عام ١٩٦٩، وأصبحت ٤,٥% عام ١٩٩٢، وهذه النسبة لا تشمل شرقي القدس لأن التزايد السكاني لغير اليهود في القدس وصل إلى ٣% حسب التقديرات الإسرائيلية. كما انخفضت نسبة وفيات الأطفال في الضفة الغربية من ٣٨,١ طفل من كل ١٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٥ إلى ٢١,١ بين كل ألف نسمة عام ١٩٩٢، وهو معدل مرتفع مقارنة بإسرائيل حيث بلغت هذه النسبة ٩,٥ لكل ألف وذلك لسوء الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية، حيث تعد نسبة وفيات الأطفال مؤشراً رئيساً يعكس الوضع الصحي بشكل عام ومدى الوعي

الموجود بين السكان. كما يعكس الفرق بين النسبتين مدى الفرق الشاسع في الوضع الصحي بين فلسطين وإسرائيل. أما نسبة الوفيات الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد انخفضت من ٢١,٧ بين كل ١٠٠٠ شخص في عام ١٩٦٨ إلى ٥,٦ بين كل ١٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٢. ولقد ارتفعت في المقابل نسبة المواليد في الضفة الغربية من ٤٣,٩ ولادة/ ١٠٠٠ شخص/سنة إلى ٤٤,٩ ولادة/ ١٠٠٠ شخص/سنة عام ١٩٩٢. أما بين عام ١٩٨٩ و ١٩٩٢ فقد ارتفعت نسبة المواليد ارتفاعاً كبيراً حيث وصلت إلى ٤٧,٣ ولادة/ ١٠٠٠ شخص/سنة، ويعود سبب هذا الارتفاع الكبير إلى وجود الانتفاضة التي أدت إلى انخفاض تكاليف الزواج و كثرة الشهداء مما دفع السكان الفلسطينيين إلى التكاثر من أجل تعويض عدد الوفيات.

٢:٢. سياسات إسرائيل في تدمير الاقتصاد الفلسطيني

بدأت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) بعد الاقتحام الاستفزازي للمسجد الأقصى الذي قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي أرييل شارون بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠، تحت الحماية المكثفة للجيش الإسرائيلي، الذي قام بالاعتداء على المصلين في باحة المسجد يوم الجمعة ٢٩/٩/٢٠٠٠، ومنذ ذلك الحين والأراضي الفلسطينية تعيش حالة حرب شاملة تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني. وقد أدت سياسات إسرائيل المتبعة في تطبيق إجراءات العقوبات الجماعية والفردية إلى تأثيرات بالغة الخطورة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية

والنفسية والصحية. ولقد تمثلت سياسات إسرائيل بصفة عامة خلال الفترة من ٢٠٠٩/٩ إلى الآن فيما يلي:

١:٢:٢. تغيير البناء الديموجرافي للأراضي الفلسطينية

فرضت إسرائيل إرادتها عن طريق إيجاد حقائق على الأرض باستمرار منذ الاحتلال عام ١٩٦٧. وإذا كانت الانتفاضة الأولى قد عطلت إلى حد ما عملية فرض الحقائق فإن الهدنة التي نجمت عن عملية أوسلو مكنت إسرائيل من مسارعة هذه العملية أضعافاً عدة. فلقد قامت إسرائيل بتجزئة المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى بقع صغيرة غير متصلة ومعزولة عن بعضها البعض، وقامت بتعطيل حركة مرور الفلسطينيين وذلك بوضع العوائق الترابية أو الإسمنتية في مداخل القرى والمدن الفلسطينية لعزلها عن بعضها البعض، وإقامة نقاط التفقيش العسكرية على الطرق الرئيسية، وفرض منع التجول على العديد من المناطق في الضفة الغربية ولا سيما في مدينة الخليل والعديد من القرى الفلسطينية في منطقة نابلس. ولتعميق هذا التقسيم اتبعت إسرائيل أسلوبين مهمين هما إقامة المستعمرات وشق الطرق.

١:٢:٢. أ. المستعمرات

تلعب المستعمرات الدور الأهم على مستوى الأرض. ولقد أقامت إسرائيل مستعمرات جديدة من بينها مدن كاملة، وبنيت آلاف الوحدات سكنية الجديدة في القدس الشرقية والمستعمرات ككل. كما قامت بدمج

المستعمرات الصغرى وتعزيزها لتصبح كتلاً استعمارية يعيش في كل منها ما يزيد على ٥٠ ألف مستعمر، ولتسيطر على المعابر الاستراتيجية في الضفة مما يشكل تقطيعاً لأوصال المناطق الفلسطينية وبحول دون اتصالها الجغرافي بعضها ببعض. فقد عملت حكومات إسرائيل جاهدة منذ عام ١٩٦٧ على بناء وتوسيع المستوطنات وزيادة عدد سكانها ليصل اليوم إلى أكثر من ٣٨٠٠٠٠ مستوطن يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية وشرقي القدس.

وتحتل القدس أهمية خاصة إذ عمدت إسرائيل فور الاحتلال إلى ضمها ووسعت في الوقت ذاته حدود البلدية الموحدة لتصبح مساحتها ١٠٨ كيلومترات مربعة، منها ٣٨ هي مساحة القدس الغربية والباقي (٧٠) من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كما عمدت إسرائيل إلى بناء طوق داخلي من المستعمرات بالإضافة إلى مستعمرات صغيرة تقع في قلب المناطق السكنية العربية في القدس ليصبح عدد السكان اليهود في القدس الشرقية الموسعة أكبر من عدد السكان العرب بما يزيد على ٢٠٠ ألف نسمة (نحو ٤٣٠ ألف يهودي في مقابل ٢٠٠ ألف عربي). كما وضعت خطة القدس الكبرى في عام ١٩٩٥ والتي تضم ضمن حدودها القدس البلدية بالإضافة إلى طوق خارجي من المستعمرات يبلغ عدد سكانه أكثر من ٢٥٠ ألف نسمة.

أما حاضرة القدس Jerusalem Metropolitan فتمتد في الغرب من داخل حدود ٤٨ عبر بعض المستعمرات لتصل إلى رام الله / البيرة

ومستعمرات أخرى ثم نتجه جنوب شرق عبر مستعمرات أخرى ثم جنوب غرب لتضم قرى عربية ومدينة بيت لحم لتتجه جنوباً ومن ثم غرباً مرة أخرى إلى مستعمرات أخرى ليكتمل الطوق ثانياً من حيث بدأ بمساحة قدرها ٦٦٠ كيلومتراً مربعاً، حيث تهدف إسرائيل من دمج مناطق فلسطينية أهلة ضمن حاضرة القدس إلى الهيمنة على القطاع الأوسط من الضفة الغربية بأكمله وفصل شمال الضفة عن جنوبها، وإلى تسهيل حل مسألة القدس المتمثل في أن تكون للفلسطينيين قسمهم (رام الله/البيرة، بيت لحم/ بيت جالا/ بيت ساحور) ويكون لها ما تبقى، وإلى ضمان ألا تتمتع هذه المناطق بغير الإدارة الذاتية للسكان مهما كانت التسميات، فحتى لو تم رسم حدود تفصل رام الله/ البيرة وكذلك بيت لحم/ بيت جالا بيت ساحور فإن هاتين المنطقتين العربيتين ستظلان عملياً جزءاً من حاضرة القدس.

وتحتل مستعمرات السامرة المرتبة الثانية بعد مستعمرات القدس من حيث أهميتها في شبكة السيطرة الإسرائيلية إذ تمتد من الغرب إلى الشرق حتى نهر الأردن لتفصل شمال الضفة (قلقيلية، نابلس، جنين، طولكرم) عن شمال وسطها (رام الله).

واقد تسلمت السلطة الفلسطينية بعد التوقيع على الاتفاقية المرحلية في ١٩٩٥ صلاحيات التخطيط والبناء في مناطق "أ" و"ب"، والتي تشكل حوالي ٤٠% من مساحة الضفة الغربية وتسكن فيها الأغلبية للعظمى للفلسطينيين. إلا إن الأراضي الشاغرة للبناء في عشرات القرى والبلدات الفلسطينية في أرجاء الضفة الغربية موجودة في أطراف هذه البلدان

والمعرفة حسب الاتفاقات بمنطقة "ج" التي تقع تحت سيطرة أجهزة التخطيط الإسرائيلية، مما يمنع كل إمكان حقيقي لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

وفي تحليل لخريطة الضفة الغربية من حيث الانتشار الجغرافي للمستوطنات وتأثيرها على السكان الفلسطينيين يلاحظ تقسيم الضفة إلى أربع مناطق، ثلاثة قطاعات وهي:

القطاع الشرقي ويشمل غور الأردن وشاطئ البحر الميت، ويطنه حوالي ٥٤٠٠ مستوطن يعيش معظمهم في كيبوتسات وقرى صغيرة. وباستثناء جيب أريحا تقع بقية منطقة القطاع تحت نفوذ المجالس الإقليمية، مما يسهم في تقليص إمكانيات التطور الاقتصادي للفلسطينيين.

وقطاع ظهر الجبل في قمم سلسلة الجبال التي تقطع الضفة الغربية، ويضم عدداً من المستوطنات التي يسكنها حوالي ٣٤٠٠٠ مستوطن، والتي تنتشر على شكل سلسلة ممتدة على طول الشوارع رقم ٦٠، الذي يصل شمال الضفة بجنوبها مما يمنع التطور المدني للمدن الفلسطينية الكبيرة الموجودة على طول قطاع الجبل (الخليل، رام الله، نابلس وجنين).

وقطاع التلال الغربية الذي يمتد من الشمال للجنوب على مساحة عرضها من ١٠-٢٠ كم. ويتكون من مستوطنات قريبة من الخط الأخضر ومن مراكز المدن في إسرائيل، يسكنها هذه حوالي ٨٥٠٠٠ مستوطن. وتحد هذه المستوطنات من إمكان التطوير المدني والاقتصادي للبلدان والقرى الفلسطينية المجاورة بسبب مصادرة الأراضي من حولها.

ومنطقة القدس وتتضمن المستوطنات التي تم بناؤها في المنطقة والتي أعلن، عن ضمها إلى مدينة القدس فبانت تسمى بالأحياء، والمستوطنات التي تخضع لنفوذ القدس وضواحيها. ويسكن هذه المستوطنات العدد الأكبر من المستوطنين والذي بلغ حوالي ٢٤٨٠٠٠ مستوطن. ولقد فصلت مناطق نفوذ المستوطنات شرقي المنطقة (مثل معلي أدوميم) الضفة الغربية إلى منطقتين، ومنعت التطور المدني لبيت لحم لوجود مستوطنات "غوش عتسيون" وفصلها أيضاً عن بقية البلدات الفلسطينية حولها. ويجب التمييز في كل واحدة من هذه المناطق بين ثلاثة أنواع من المناطق: المنطقة المبنية عليها المستوطنة، والمناطق التي تحيط بالمستوطنة والخاضعة للحدود البلدية للمستوطنة، والمناطق المصنفة كمناطق نفوذ المجالس الإقليمية وغير التابعة لمستوطنة معينة والمخصصة لتدريب الجيش وكاحتياط لتوسيع المستوطنات. ولقد نتج عن اتفاقات أوسلو أكثر من ٥٠ جيب مصنفة مناطق "ب" وبعض الجيوب مصنفة مناطق "ج"، وتحاط هذه الجيوب من جميع الاتجاهات بمناطق "ج" التي بقيت تحت سيطرة إسرائيلية كاملة. فوجود المستوطنات يقطع أوصال الامتداد الإقليمي بين القرى والبلدات والمدن الفلسطينية الممتدة على طول هذا القطاع.

١:٢:٢ ب. شبكة الطرق

تكتسب المستعمرات أهميتها في شبكة السيطرة الإسرائيلية من حيث علاقتها بالطرق الرئيسية منها والصغرى الالتفافية. فهذه الطرق مصممة بحيث تدمج المستعمرات بالداخل الإسرائيلي من جهة، وتفتت المساحة الجغرافية التي يحتلها السكان العرب إلى جزر معزولة بعضها عن

بعض وكذلك عن الخارج من جهة أخرى، ولا شك في أن أهم الطرق سيكون الطريق الرئيس العابر لإسرائيل (الرقم ٦) الذي سيتمدد على طول الخط الأخضر (حدود الضفة الغربية مع إسرائيل) والذي يجري التخطيط لإعادة إسكان مئات الألوف من الإسرائيليين على جانبيه ليصبح العمود الفقري لإسرائيل فتنتشر حوله المدن والقرى والمستعمرات الإسرائيلية، حيث يتم دمج حواضر القدس وموديعين وتل أبيب معاً، ودمج حوالي ٧٠ في المائة من المستعمرين الإسرائيليين في الحاضرة الكبرى الناجمة عن ذلك. وهكذا سيجري عملياً توحيد مساحة قدرها ٤ آلاف كيلومتر مربع تمتد من أسدود إلى ناتانيا شمالاً ثم شرقاً حتى نابلس ثم جنوباً إلى بيت لحم ثم غرباً ثانية إلى أسدود لتصبح قلب المنطقة كلها وتضم المدن والقرى الفلسطينية بغض النظر عما إذا كانت محكومة ذاتياً أم لا. بالإضافة إلى شبكة الطرق الفرعية التي تكمل مخطط الطريق الرئيس العابر لإسرائيل، والتي تتشكل من محاور تمتد شمالاً جنوباً وأخرى تمتد غرباً شرقاً. فالطريق الرقم ٦٠ الذي يمتد من بئر السبع في الجنوب إلى الناصرة في الشمال ماراً بالخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وجنين يقسم الضفة الغربية إلى نصفين تقريباً. ثم هناك الطريق الرقم ٨٠ الذي يمتد موازياً الطريق الرقم ٦٠ والذي يمتد من عراد إلى القدس محيطاً ببيت لحم وفاصلاً أبو ديس عن القدس. أما الطريق الرقم ٩٠ فيمتد من المظلة في الشمال إلى إيلات في الجنوب قاطعاً غور الأردن وماراً في بيسان وأريحا ثم محاذياً البحر الميت. وتكتمل الشبكة ومعها تقطيع الضفة بالطرق الممتدة غرباً وشرقاً. فهناك عابر السامرة (الطريق الرئيسي الرقم ٥) الذي يمتد من الساحل إلى غور الأردن عبر مستعمرة اريئيل،

والطريق الرقم ٤٥ من موديعين إلى معاليه أدوميم عبر الجزء الشمالي من القدس، والطريق الرقم ١ من تل أبيب إلى وسط القدس إلى معاليه أدوميم ومن ثم إلى جسر عبد الله بن الحسين على نهر الأردن، وأخيراً طريق أسدود — عمان الرئيس (الطريق الرقم ٧) الذي يمتد من الساحل عبر مستعمرات بيتار وغوش عتصيون جنوب القدس إلى معاليه أدوميم ومن ثم إلى نهر الأردن فعمان. وبالإضافة إلى هذه الطرق جميعاً هناك نحو ٣٠ طريقاً من الطرق الالتفافية بطول ٤٨٠ كيلومتراً والتي تصل المستعمرات بعضها ببعض وبإسرائيل، وهكذا نجد أن شبكة الطرق والتي تصدر إسرائيل على السيطرة عليها في أي تسوية كفيلة وحدها بدمج الضفة الغربية مع إسرائيل وفي الوقت ذاته بعزل التجمعات السكانية العربية عن بعضها بعضاً وعن الخارج مما يجعل أي استقلال فلسطيني ضمن هذه الشروط اسماً لا يتعدى في الواقع كونه إدارة ذاتية للسكان.

٢:٢:٢. السيطرة على الحدود والمعابر والمطار والميناء

تسعى إسرائيل إلى خلق الاقتصاد الفلسطيني من خلال فرض حصار اقتصادي وإغلاق شامل للمناطق الفلسطينية، ورسم الحدود وفقاً لرغبة إسرائيل، والسيطرة على كافة المعابر والمنافذ سواء الدولية منها أو الموجودة بين المدن والقرى داخل أراضي السلطة، وفرض قيود مشددة على حركة الأفراد، والتحكم في عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل إسرائيل، والتحكم في التجارة الخارجية الفلسطينية، وتقطيع الروابط

الاقتصادية بين فلسطين والدول العربية، وتحويل المناطق الفلسطينية إلى كائنات منعزلة، وتعطيل قوى الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني:

٣:٢:٢. تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني

تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني إجراء مكمل لمجموعة الإجراءات التي من شأنها خنق الاقتصاد الفلسطيني، ويتحقق هذا التدمير من خلال سياستين هما:

٣:٢:٢. أ. التحكم في عناصر الإنتاج والمنتجات

ترتب على فرض الحصار الاقتصادي والإغلاق الشامل للأراضي الفلسطينية منع وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية، ومنع العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملها، وعدم السماح بتصدير المواد المصنعة. ولقد قامت إسرائيل ويصفه متواصلة بقطع التيار الكهربائي بشكل جزئي وكلي ووقف العمل داخل المناطق الصناعية رغم الاتفاقات التي تنص على عدم إيقاف العمل، بالإضافة إلى حجز البضائع و المواد الخام المستوردة في الموانئ الإسرائيلية، حيث يقدر متوسط عدد الحاويات الخاصة بالصناعة التي تصل إلى الموانئ الصهيونية بنحو ٥٤٠ حاوية شهرياً، مما يترتب عليه دفع غرامات تأخير ورسوم أراضي للموانئ الصهيونية.

٢:٢:٣.ب. التدمير المباشر للمنشآت

قامت إسرائيل ولا تزال بعمليات تدمير مباشر لمختلف المنشآت والقطاعات الاقتصادية ومشروعات البنية التحتية وذلك على النحو التالي:

- تدمير محطات الكهرباء وخطوط الكهرباء الأرضية والمحولات.
- اقتلاع الأشجار وتدمير المناطق الزراعية من خلال تجريف مئات الدونمات المزروعة وتجريف مناطق بحجج وذرائع أمنية واهية وغير مبررة. وقد بلغ إجمالي التي تم جرفها ١٣ ألف دونم من الأراضي المزروعة بمختلف أنواع الأشجار والمحاصيل والفيئات الزراعية، بالإضافة إلى تخريب وتجريف ٣٠ ألف دونم من الأراضي المجهزة للزراعة الحقلية، وتدمير وردم العشرات من آبار المياه. كما تم تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي في كثير من المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم منع تصدير المنتجات الزراعية بشكل كلي.
- استخدام القصف المدفعي والصاروخي الجوي والبحري والبري لضرب مباني المنشآت الصناعية ومحتوياتها من الآلات والمعدات، وتدمير وإحراق البضائع الجاهزة والمواد الأولية اللازمة للصناعة.
- الاعتداء على الطلاب و المؤسسات التعليمية.
- هدم المنازل وعدم منح تراخيص بناء جديدة لأصحابها وسحب بطاقات الهوية من أبناء القدس والتوسع في إغلاق المؤسسات العربية بالقدس والاستيلاء على المنازل العربية وفرض ضرائب باهظة على العقارات.

- مصادرة الأراضي الزراعية وأراضي الرعي من أصحابها لضمها إلى المستعمرات وإنشاء الطرق، إضافة إلى مساحات شاسعة من الأراضي الأميرية والمملوكة جماعياً.
- اقتلاع الأشجار المثمرة بحجج متعددة بهدف نزع ملكية الأراضي من أصحابها.

٣:٢. التأثيرات الاقتصادية لسياسات التدمير الإسرائيلية

لقد أثرت العقوبات الجماعية والفردية واحتلال مدن الضفة الغربية في شهر إبريل من العام ٢٠٠٢ تأثيرات بالغة الخطورة على جميع الأصعدة وبخاصة الصعيد الاقتصادي، فأصبح الاقتصاد الفلسطيني مشلولاً لا يعمل بأكثر من ٢٥ % من طاقته. فقد انخفض الناتج المحلي بحوالي ٦٥ % وارتفع معدل البطالة من ٢١ % من إجمالي قوة العمل عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ % حالياً، واتسعت دائرة الفقر من ٢٣ % من إجمالي السكان عام ٢٠٠٠ إلى ٧٥ % حالياً، وانخفضت الإيرادات العامة من ٩٠ مليون دولار شهرياً قبل الحصار والإغلاق إلى ٢٠ مليون دولار حالياً. وبلغت الديون المتراكمة على السلطة الوطنية والمرحلة من العام ٢٠٠١ فقط إلى العام ٢٠٠٢ حوالي ٤٣٠ مليون دولار كمتأخرات. وارتفع الدين العام إلى ٩٠٠ مليون دولار وبلغ العجز في الموازنة ٨٧٧ مليون دولار، وبلغت قيمة الشيكات المرتجعة الصادرة عن وزارة المالية ٣٠٠ مليون والأموال الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل ٧٠٠ مليون دولار، وأصبح أكثر من ٢,٢٤ مليون فلسطيني من أصل ٣,٢ مليون يعيشون تحت خط الفقر. فبالنظر إلى خط الفقر المكافئ للربع الأول من عام

٢٠٠٢م (١٦٥١) شيكلاً شهرياً لأسرة مكونة من بالغين وأربعة أطفال) يلاحظ أن هناك ٦٦,٥% من الأسر الفلسطينية من الأسر تقع تحت خط الفقر. وقد توزعت هذه النسبة بواقع ٥٧,٨% في الضفة الغربية و ٨٤,٦% في قطاع غزة. وارتفعت نسبة الإعالة الاقتصادية من ٤,٨ للعامل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٦ للعامل في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢ أي بمعدل ارتفاع قدره ٥٨,٣%, نظراً لانعدام فرص العمل وازدياد البطالة وارتفاع معدلات الفقر وازدياد جنته وتسارع انتشاره في الأراضي الفلسطينية حيث فقد حوالي نصف الأسر الفلسطينية ٥٦,٥% أكثر من نصف دخلها الذي كانت تحصل عليه قبيل الانتفاضة، وقد توزعت هذه النسبة بواقع ٥٨% في الضفة الغربية، و ٥٣,٦% في قطاع غزة. فقد أظهرت بعض الإحصاءات في شهر فبراير ٢٠٠٢ انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسر الفلسطينية من ٢٥٠٠ شيكل قبيل الانتفاضة إلى ١٢٠٠ شيكل خلال شهر فبراير ٢٠٠٢. فقد انخفض متوسط الدخل في الضفة الغربية من ٣٠٠٠ شيكل إلى ١٥٠٠ شيكل شهرياً، وانخفض في قطاع غزة من ٢٠٠٠ شيكل إلى ٨٨٣ شيكل شهرياً. وارتفعت أسعار المستهلك خلال شهر يوليو ٢٠٠٢ مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠٠٠ حيث سجلت ارتفاعاً بلغ ٨,٣٨%. فقد ارتفعت الأسعار في باقي محافظات الضفة الغربية بنسبة ٩,٥٠% وفي القدس بنسبة ٥,٤٠% وفي محافظات غزة بنسبة ١,٥٨%. كما هرب ما يقرب ٦٥% من إيداعات البنوك إلى الخارج، وانخفض أداء السوق المالي بأكثر من ٧٠% نتيجة لارتفاع نسبة المخاطرة. ويصور الجدول التالي نسب الانخفاض في إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل عام في الناتج المحلي الإجمالي:

النسبة الانخفاض %	القطاع
٨٠	الزراعة
٦٥	الصناعة
٩٠	الإثشاءات
٥٠	التجارة
٩٠	النقل
٢٥	الوساطة المالية
٥٠	الإدارة العامة
٥٠	والدفاع
٥٠	الخدمات
٩٠	قطاعات أخرى
%٦٥	المتوسط

ويتم الآن بيان هذه الخمائر بشيء من التفصيل.

٢:٣:أ. قطاع الصناعة

تراجع هذا القطاع تراجعاً كبيراً بسبب تدمير ٣٠% من المصانع الفلسطينية بالكامل، وإصابة ٣٠% منها بأضرار أدت إلى التوقف الجزئي

لها، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة تزيد عن ٥٠% بشكل عام، وتخفيض نحو ٨٠% من حجم الأيدي العاملة في هذا القطاع، وتراجع الكثير من المبادرين للاستثمار في قطاع الصناعة بسبب العدوان الصهيوني، فضلاً عن الآثار السلبية التي ترتبت على توقف العمل في العديد من مشاريع البنية التحتية. كما فقد قطاع الصناعة الكثير من الصفقات التي تم إبرامها مع الخارج، إضافة إلى دفع الغرامات المالية الناتجة عن التأخير لعدم الوفاء. ويتوقع أن تمتد آثار الأضرار التي تعرض لها قطاع الصناعة إلى سنوات قادمة في شكل حدوث تراجع ملحوظ في معدل النمو المتوقع لقطاع الصناعة بنسبة لا تقل عن ٨٠% ما يعني أن قطاع الصناعة سيخسر ما قيمته ٥٨,٥ مليون دولار أمريكي سنوياً، أي ما يعادل نسبة ٤,٥% من إجمالي إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

٣:٢. قطاع الزراعة

تعرض قطاع الزراعة والصيد البحري إلى خسائر باهظة بسبب التدمير والتخريب للممتلكات الزراعية والرسوم المفروضة على المستوردين مقابل وجود بضائعهم في الموانئ الإسرائيلية، وتعطل بعض المشاريع التنفيذية لوزارة الزراعة كمشروع استصلاح الأراضي ومشروع شق الطرق ومشروع التنوع الحيوي، وتعطيل أو إعاقة الخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة للمزارعين في القرى والمناطق الزراعية الفلسطينية بنسبة ٦٠%.

ولقد أدى الإغلاق الذي قامت به سلطات الاحتلال إبان انتفاضة الأقصى إلى تراجع خطير في كمية الإنتاج الزراعي المصدرة لموسم

٢٠٠٠/١٩٩٩ بالمقارنة مع الموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٩، وارتفاع أسعار الأعلاف بقطاع الدواجن وتسمين العجول فضلاً عن عدم توافر الأعلاف في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى نقص اللقاحات الضرورية والأدوية البيطرية مما يعرض الثروة الحيوانية للانهايار التام. كما أدى إلى ضرب المحاصيل الزراعية نظراً لعدم توافر الأسمدة الكيماوية وضرب قدرة المزارعين في ظل الخسارة التي يتكبونها، بالإضافة إلى فقدان العاملين فرص العمل الزراعي حيث تشكل العمالة الزراعية ما نسبته ١٣% من إجمالي الأيدي العاملة المحلية. ومما يزيد من هذه الخسارة إخلال الجانب الإسرائيلي بجميع الاتفاقات الموقعة مع السلطة الوطنية إذ رفض استيراد محاصيل متعددة اتفق مسبقاً على زراعتها لتصديرها للجانب الإسرائيلي مما كبد المزارعين خسائر فادحة.

٢:٣. قطاع التجارة

تعرض قطاع التجارة لخسائر باهظة بسبب منع دخول معظم الواردات ومنع خروج الصادرات من المناطق الفلسطينية، فضلاً عن الشل شبه الكامل للتجارة الداخلية نتيجة لحالة الحصار والإغلاق المفروضة على هذه المناطق بصورة مستمرة، وحظر التجول في المدن والقرى الفلسطينية لفترات طويلة وعدم توافر ظروف مناسبة للتخزين في الموانئ ومنافذ التصدير والاستيراد الإسرائيلية مما عرض للتلف كميات كبيرة من البضائع الصادرة والواردة، وبخاصة السلع الغذائية، أما النتيجة الأخطر لهذا الشل الذي تفرضه إسرائيل على التجارة الداخلية للمناطق الفلسطينية فهي النقص

الخطر في عديد من السلع الأساسية وفي مقدمتها المواد الغذائية وحليب الأطفال وغيرها من السلع الضرورية.

٢:٣.د. قطاع السياحة

يعد هذا القطاع من القطاعات الضعيفة أصلاً نتيجة ممارسات الاحتلال قبل الانتفاضة، كما أنه من أكثر القطاعات تضرراً جراء العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، حيث طال العدوان الإسرائيلي للعديد من المنشآت السياحية بالقصف والتدمير تارة والاحتلال تارة أخرى مما أصاب هذا القطاع بالشلل التام بما في ذلك الفنادق والمطاعم ووسائل النقل السياحي.

٢:٣.هـ. قطاع العمال

هو من أهم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني حيث تبلغ نسبة القوى البشرية العاملة الفلسطينية - "الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة" - ٥٣,٢% من مجموع السكان، وتوزع إلى: ٥٥,١% في الضفة الغربية و ٤٩,٨% في قطاع غزة، وتبلغ نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية ٤٠,٨% من مجموع القوى البشرية، أي حوالي ٦٢٥ ألف عامل، ويمثل هذا العدد ٢٢% من إجمالي عدد السكان الفلسطينيين.

ولقد تأثر قطاع العمالة الداخلية من خلال منع المواد الخام اللازمة للصناعة والبناء من الوصول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي إذ تقلص عدد العاملين بنسب متفاوتة في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة قطاعات

البناء والسياحة والنقل والمواصلات وصيد الأسماك، بالإضافة إلى بعض الصناعات المرتبطة من ناحية اعتمادها على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة أو تلك المرتبطة من حيث تصدير منتجاتها إلى "إسرائيل" أو من خلالها، وقد أثر الإغلاق على مناحي الحياة وعلى العائدات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي، والتي تمثل الجزء الأكبر من دخلها. ولقد بلغ عدد المتضررين من العمال نتيجة الإغلاق والحصار حوالي ١٨٠-١٩٠ ألف عامل محلي، وحوالي ١٢٠ ألف عامل آخرين يعملون داخل إسرائيل.

٢:٣.و. قطاع الاتصالات والمواصلات

لم تكتفِ قوات الاحتلال بحظر تنقل الفلسطينيين من مكان إلى مكان داخل وطنهم المحتل بل منعتهم من التواصل والتراسل حيث تسبب تأخير وصول إرساليات البريد الفلسطيني بين المحافظات الشمالية والجنوبية وبين المدن في المحافظات الشمالية، وكذلك بين فلسطين والعالم الخارجي مما أسهم في تكبد قطاع البريد الفلسطيني خسائر فادحة نتيجة تناقص إيراداته ودخله اليومي. ويعد قطاع النقل والمواصلات من القطاعات المهمة حيث يشكل العاملون في قطاع النقل والمواصلات حوالي ٤,٨% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية، وقد تعرض هذا القطاع لخسائر جسيمة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى حتى اليوم، قدرت المباشرة منها والناجمة عن حالة الحصار بالنسبة لقطاع النقل حتى ٢٠٠٥/٥/٣١ بحوالي ١٢٠ مليون دولار، كما قدرت الخسائر في وسائل النقل بحوالي ٤٠ مليون دولار،

بسبب إحراق الشاحنات والباصات والسيارات والمعدات الزراعية وسيارات الإسعاف.

٣:٢.ز. قطاع الإسكان

تعرض هذا القطاع إلى أضرار جسيمة من جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي استهدفت المنازل والعمارات السكنية بالقصف والتدمير والتجريف. وتقدر الخسائر التي لحقت بقطاع البناء والإنشاءات والمهاجر نتيجة للحصار والإغلاق الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة حتى نهاية شهر مايو الماضي بحوالي ٣٦٥ مليون دولار. بالإضافة إلى تشريد مئات الأسر الفلسطينية من منازلهم جراء القصف الوحشي الإسرائيلي الذي أدى إلى تدمير مئات الوحدات السكنية بشكل كامل وأكثر من ١٠٠٠ وحدة سكنية بشكل جزئي.

٣:٢.ح. قطاع الطاقة

منى قطاع الكهرباء بخسائر فادحة تتمثل في خسائر مباشرة ناجمة عن القصف الإسرائيلي لشبكات الكهرباء في المحافظات الفلسطينية، وخسائر غير مباشرة وهي تلك الخسائر الناجمة عن تراكم فواتير الكهرباء المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية، وعن تعطل تنفيذ المشاريع بسبب حجز المواد المستوردة في الموانئ الإسرائيلية، وعن انقطاع التيار الكهربائي المتكرر من قبل شركة الكهرباء الإسرائيلية. وتقدر سلطة الطاقة إجمالي الخسائر التي لحقت بها منذ بداية الانتفاضة وحتى ٢٠٠١/٥/٣١ بحوالي ٤٧ مليون دولار، منها ١٧ مليون دولار خسائر مباشرة لحقت

بخطوط الكهرباء الأرضية والمحولات... الخ، ونحو ٣٠ مليون دولار خسائر ترتبت على عدم قدرة المشتركين على سداد قيمة الفواتير المترتبة عليهم نظراً لسوء وضعهم المعيشي والاقتصادي نتيجة للحصار المفروض من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

٢:٣. ط. قطاع المصارف

تراجع أداء القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى بسبب تعطيل عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف المختلفة، وتم إعاقة عمل المقاصة ووقف الأموال السائلة بين المدن، واقتصرت عمل البنوك خلال الفترة الماضية على الأنشطة التقليدية، مثل: السحب والإيداع والحوالات، بحيث أصبحت تعمل بأقل من ٤٠% من طاقتها، فقد كان يتم حوالي ٢٥ معاملة بنكية كبرى يومياً متوسط قيمة المعاملة الواحدة ٩٤٠ ألف دولار، ثم انخفضت خلال الأشهر الماضية إلى متوسط معاملتين بنكيتين يومياً قيمة المعاملة الواحدة ٢٨٥ ألف دولار، أي ما يساوي انخفاضاً مقداره ٣٠,٨٣ مليون دولار، وتكون قيمة محصلات البنوك على هذه المعاملات ٠,٠٠٤%، كما انخفضت الودائع في البنوك بما قيمته ٧٠ مليون دولار عما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة، وازداد تحويل العملة الصعبة إلى الخارج بنسبة ١٨٠% عما كانت عليه سابقاً.

٢:٣. ي. قطاع الاستثمارات

تراجعت الاستثمارات المحلية والأجنبية تراجعاً كبيراً، ويتوقع استمرار هذا التراجع خلال الفترة القادمة نتيجة للممارسات الإسرائيلية التعسفية. فلقد تعطلت كافة المشروعات التنموية الإستراتيجية مثل تشييد

ميناء غزة البحري ومحطة إنتاج الطاقة الكهربائية، ويقدر إجمالي خسائر فرص الاستثمار الضائعة بحوالي ٤٠٠ مليون دولار. كما وأدت السياسات الإسرائيلية والتدمير المتعمد لكل مشروعات البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية إلى هروب ملايين الدولارات من الاستثمارات الأجنبية والعربية من داخل الأراضي الفلسطينية.

كما دمر ما تم تنفيذه لتسويق فلسطين عالمياً وبخاصة في مجال السياحة التي أنفق عليها ٥٠ مليون دولار، وأدت إلى ضياع ٣٥ مليون دولار تم إنفاقها لتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى ٣٩ مليون دولار خسائر الاستثمارات التي توقفت، وهروب عدد من الشركات الأجنبية التي بلغ رأس مالها ٩٤,٥ مليون دولار، وإلغاء استثمارات قيد التنفيذ بقيمة ٩٥,٨ مليون دولار.

٣. الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في ميزان القانون الدولي الإنساني

يعرف القانون الدولي الإنساني بأنه " ذلك الفرع الحديث نسبياً من فروع القانون الدولي العام الذي تستهدفه قواعده العرفية والمكتوبة تحقيق هدفين إنسانيين هما:

أ . حماية الإنسان باعتباره إنساناً في زمن النزاعات المسلحة الدولية والداخلية بإيقاف المعاناة الناتجة عنها عند القدر الذي لا يتجاوز الضرورات الحربية.

ب. تأمين ممارسة الفرد في زمني الحرب والمسلم لحقوقه وحياته الأساس وحمايتها من الشرور الاجتماعية.

ويسمى القانون الدولي الإنساني جاهدًا وهو يستهدف حماية الإنسان وصيانة حقوقه وحياته في زمني السلم والحرب إلى جعل قواعده العرفية والمكتوبة ذات تطبيق عام، سواء من خلال الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف وما يلحق بها من بروتوكولات، أو من خلال ما تصدره المنظمات الدولية ذات الصلة من قرارات وتوصيات ملزمة. وينقسم القانون الدولي الإنساني إلى قسمين رئيسيين هما:

١. قانون الحرب: وهو الذي يرمي إلى تخفيف المعاناة الإنسانية من ويلات الحرب، وتقييد أطرافها في استخدام طرق وأساليب وأسلحة الحرب عند القدر الذي لا يتجاوز الضرورات الحربية وذلك ببيان حقوق وواجبات المتحاربين، والحد من استخدام وسائل الإيذاء كما يرمي إلى حماية العسكريين الذين أصبحوا خارج المعركة (الجرحي والأسرى واللجأين) وكذا غير المشاركين في الأعمال العدائية.

٢. قانون حقوق الإنسان: وهو الذي يرمي إلى حماية حقوق الإنسان باعتباره إنساناً، وإلى تأمين ممارسة الإنسان في جميع الأوقات لحقوقه وحمايته الأساس، ودرء أية شرور اجتماعية عنها. ويمكن القول: إن قانون الحرب في نطاق القانون الدولي الإنساني أعم من قانون الحرب الذي يمثل في جواهره وواقعه الحالة الاستثنائية التي تهدر فيها حقوق الإنسان وحياته أثناء المعارك الحربية.

وينهض القانون الدولي الإنساني في قسمه الأول على ثلاث طوائف من الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف هي: اتفاقات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها، واتفاقات لاهاي، واتفاقات حظر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وينهض في قسمه الثاني على مجموعة من الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات والاتفاقات الإقليمية ذات الصلة.

١:٣. بناء المستوطنات في ميزان القانون الدولي الإنساني

بناء المستوطنات في الضفة الغربية خرق للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على القوانين والنظم المتبعة في أوقات الحرب والاحتلال. بل ويعد هذا أيضاً خرقاً لحقوق الإنسان المتعارف عليها بموجب القانون الدولي يترتب عليها الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفلسطينيين عند استعمالها لأراض عامة.

كما يمنع القانون الدولي الإنساني الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى المناطق التي قامت باحتلالها (بند ٤٩ لاتفاقية جنيف الرابعة). بالإضافة إلى ذلك تنص أنظمة "هاج" على منع الدولة المحتلة من إجراء تغييرات دائمة في الأراضي المحتلة باستثناء تغييرات ضرورية لحاجات عسكرية أو لصالح السكان المحليين.

فبناء المستوطنات يمس بحقوق الفلسطينيين المنصوص عليها في القانون الدولي فيما يخص حقوق الإنسان. ومن بين الحقوق المنتهكة الحق في تقرير المصير، وحق المساواة، وحق الملكية، الحق لمستوى لائق للحياة

وحق حرية التنقل. كما يترتب على إسرائيل بموجب القانون الدولي الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفلسطينيين عند استعمالها لأراض عامة.^{٢٠}

كما كفلت المادة ٢٧ من اتفاق حقوق الطفل مستوى معيشي ملائم للأطفال "تُعترف الدول الأطراف بحق كل طفل بمستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي" (المادة ٢٧-١). كما ودعت إلى أن "يتحمل الوالدان أو أحدهم أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل المسؤولية الأساس عن القيام في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل" (المادة ٢٧-٢). كما وضع اتفاق حقوق الطفل التدابير اللازمة لمساعدة الوالدين وغيرهم من المسؤولين عن الطفل على تطبيق هذا الحق، بحيث "تتخذ الدول الأطراف وفقاً لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل على إعمال هذا الحق وتقديم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان" (المادة ٢٧-٣).

٢:٣. تدمير الأماكن السياحية و الدينية في ميزان القانون الدولي الإنساني

قامت إسرائيل بخرق وانتهاك الاتفاقات والقوانين الدولية وبخاصة اتفاقية لاهاي ١٩٥٤ واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ وتوصيات المؤتمر الدولي حول التقيب في نيودلهي سنة ١٩٥٦ والاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي سنة ١٩٧٢، والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات العلاقة ومن هذه الانتهاكات مايلي:

- استمرار الاعتداء على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.
- تحويل مسجد بلال وقبر راحيل على المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم إلى ثكنة عسكرية.
- الاستمرار في تغيير الطابع التاريخي الديني للمسجد الإبراهيمي في الخليل والحد من حرية العبادة فيه وتحويله إلى ثكنة عسكرية.
- تحويل قبر يوسف بنابلس وهو مقام ديني إسلامي يعود للفترة العثمانية إلى ثكنة عسكرية.
- إطلاق الرصاص على موقع تل بلاطة الأثري "شكيم" على المدخل الشرقي لمدينة نابلس.
- إضرام النار في كنيسة اللاتين في بيت حنينا، وإضرام النار أيضاً في العديد من المساجد التاريخية ومحاولة هدمها.
- قصف المدن السياحية مثل بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والخليل ورام الله وغزة بشكل متعمد.
- احتلال فندق السيتي إن برام الله وتحويله إلى ثكنة عسكرية لإطلاق النار منه على المدنيين العزل.
- تجريف واقتلاع الأشجار الخضراء والمثمرة من البساتين والبيارات الطبيعية التي تمثل أحد عناصر الجذب السياحي الفلسطيني.

٣:٣. تدمير المنشآت المدنية في ميزان القانون الدولي الإنساني

حظرت قواعد القانون الدولي الإنساني التعرض للممتلكات المدنية وأكدت على ضرورة أن تبقى هذه آمنة. وفي هذا السياق تنص المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقرّفها هو شخصياً. كما تحظر نفس المادة العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب و السلب وتدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. كما تنص المادة ٥٣ من الاتفاقية ذاتها على حظر تدمير الممتلكات الخاصة من قبل قوات الاحتلال حيث جاء فيها: يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير. وتنص المادة ٥٢ من الفصل الثالث للبروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف الرابعة على الحماية العامة للأعيان المدنية على ما يلي:

- لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات ردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية وفقاً لما حددته الفقرة الثانية.
- تقتصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب، وتقتصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حين ذاك ميزة عسكرية أكيدة.

■ إذا ثار شك حول ما إذا كانت عين ما تكرر عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك". ومن جهة أخرى تحدد المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية، وتعتبر تدمير الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية انتهاكاً جسيماً لأحكام الاتفاقية. وتلزم المادة ١٤٦ من نفس الاتفاقية الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرؤن باقتراف لإحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، وبملاحقتهم وتقديمهم إلى المحاكمة. الممتلكات بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة. كما أن هناك تحريماً كاملاً لاستخدام وسائل قتالية معينة في العمليات الحربية، وقيوداً صارمة على استخدام القوة من جانب قوات الاحتلال ما لم يكن ذلك من الضرورات الملحة للحرب، وعلى أن تتناسب الأعمال العسكرية مع الهدف المتوقع تحقيقه.

ومن جهة أخرى، تشكل تلك الأعمال انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، وتعتبر جرائم حرب يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني. كما أن المجتمع الدولي أصبح مطالباً باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تضمن احترام "إسرائيل" لاتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة وأن الأطراف المتعاقدة على الاتفاقية أكدت في مؤتمريها اللذين عقدا في يوليو ١٩٩٩ وديسمبر ٢٠٠١، على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية. وبموجب ذلك تقع

إسرائيل تحت طائلة الإلزام القانوني فيما يتعلق باحترام الاتفاقية، ودفع التعويضات المستحقة عليها جراء عملياتها. ولا تعترف سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بذلك و تتعمد بالتالي في ممارساتها العدوانية على كل المنشآت الفلسطينية وليس فقط على الصناعية منها.

٤:٣. الاعتداء على المدنيين في ميزان القانون الدولي الإنساني

ارتكبت قوات الاحتلال أثناء عدوانها الأخير المسمى بـ "الجدار الواقفي" مجموعة من الجرائم والانتهاكات ضد الفلسطينيين على مرأى من العالم. لكن الملاحظ أن أحداً لم يحرك ساكناً ضد هذه الجرائم ومنها: قتل المدنيين، تدمير المنازل، إعدام الأسرى. وفي هذه الزاوية نسلط الضوء على ما يقول القانون الدولي ضد الأساليب الإجرامية لعل هناك من يتحرك لمقاضاة الإرهابي شارون.

المادة (٣) من اتفاقية جنيف الرابعة

تحظر هذه المادة الأفعال التالية:

أ. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.

ب. أخذ الرهائن.

ج. الاعتداء على الكرامة الشخصية.

د. إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة.

المادة (١٢)

يجب في جميع الأحوال احترام وحماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة.

المادة (١٧)

يتحقق أطراف النزاع من أن دفن الجثث أو حرقها يجري لكل حالة على حدة، ويسبقه فحص الجثة بدقة، بقصد التأكد من حالة الوفاة.

المادة (١٩)

لا يجوز بأي حال الهجوم على المنشآت الثابتة والوحدات المتحركة التابعة للخدمات الطبية.

المادة (٢٤)

يجب في جميع الأحوال احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المشتغلين بصفة كلية في البحث عن الجرحى والمرضى.

المادة (٣٥)

يجب احترام وحماية وسائل نقل الجرحى والمرضى أو المهمات الطبية شأنها شأن الوحدات الطبية المتحركة.

المادة (٧٠)

يسمح لكل أسير حرب وخلال مدة لا تزيد على أسبوع واحد من اعتقاله، بأن يرسل إلى أهله ما يعلمهم باعتقاله.

المادة (١٠٠)

لا يجوز تقرير عقوبة الإعدام على الأسير إلا بموافقة الدولة التي يتبعها الأسرى.

ما يتعلق بالأراضي المحتلة

المادة (٤٧)

لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية.

المادة (٤٩)

يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة أخرى.

المادة (٥١)

لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة أو المعاونة. كما يحظر أي ضغط أو دعاية بغرض تطوعهم.

المادة (٥٣)

يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة.

المادة (٥٥)

من واجب دولة الاحتلال أن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها على تزويد السكان بالمون الغذائية والإمدادات الطبية.

قد يستغرب البعض هذه الانتهاكات للمواثيق والاتفاقات الدولية و
يكيل الاتهامات لإسرائيل بانتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني ومطالبتها
بتطبيقه ومطالبة المجتمع الدولي بإلزامها بتطبيقه، وكأنه لم يقرأ قول الله
تعالى: ﴿ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةَ أَيْنَ مَا تَجَفَّوْا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ
وَتَسَاءَوْا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ ذَلِكَ بَأْنَهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ
بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾. (سورة
آل عمران، آية ١١٢). وقوله تعالى ﴿وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ
وَتَسَاءَوْا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بَأْنَهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ
بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾. (سورة البقرة، آية ٦١). وقوله

تعالى ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ
وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾. (سورة البقرة آية ٨٧). وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا
بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ
مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. (سورة
البقرة آية ٩١). وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا
مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا
يَعْلَمُونَ﴾. (سورة البقرة، آية ١٠١)، أو قرأه ونسيه أو تناساه أو لم يؤمن به
ولم يصدق، فهل يفي من نقض عهد الله وكفر بآياته وقتل أنبياءه، لا ريب أن
الكفر بآيات الله وقتل الأنبياء أعظم من انتهاك اتفاقات حقوق الإنسان، إذن لا
غرامة ولا استنكار من هذا التصرف.

٤. الإسلام وتشريع الجهاد

جهدت المنظمات الدولية على مدى قرنين من الزمان وأجهدت نفسها في وضع قانون حرب إنساني يهدف إلى تخفيف معاناة الإنسان باعتباره إنساناً عسكرياً كان أم مدنياً من ولايات الحروب، ومع كل الجهود المبذولة في هذا الشأن فإن الكيل بمكيالين يفقد دائماً مصداقية كل ما وضع من معاهدات واتفاقات دولية، فما زالت الدول الكبرى تصنع وتخترع وتملك وتختزن وتستعمل أنواعاً من الأسلحة المحظورة بمقتضى هذه المعاهدات والاتفاقات، وتقف طرابلس ليبيا وسربرينيتشا وجروزني وكابول ورفع وجنين وقانا وغيرها شاهدة عيان على ما تم استخدامه فيها من أسلحة محظورة ومن إجهاز على الجرحى والمرضى والمصابين والأسرى من العسكريين والمدنيين على حد سواء، إذ ما زالت كل الاتفاقات التي وضعت لتقنين وتدوين قانون الحرب ينقصها عنصر الاحترام والإلزام وبخاصة من جانب الدول القادرة على تصنيع السلاح واستعماله، ومن ثم يمكن القول إن مبادئ القانون الدولي الإنساني إنما هي سلاح المغلوبين والمقهورين الذي تعلقو به صرخات الشعوب المستضعفة في ردهات الأمم المتحدة ومنظماتها تحت وطأة الإبادة الجماعية لأبنائها بين الحين والآخر.

وربما نمينا في هذا المقام أو تناسينا أو لم نصدق قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾. (سورة السبقة، آية ١٢٠). وقوله تعالى ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَمُّوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ

إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ * كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةَ يُرَضُّونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ * اسْتَشْرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمًّا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * (سورة التوبة، الآيات ٧-٩). وقوله تعالى: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُفْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾. (سورة البقرة، آية ١٠٥). ففي هذه الآيات التي بينت موقف هؤلاء القوم من المسلمين غنى عن الاستغراب من تصرفاتهم واتهامهم بالكيل بمكيالين إلى غير ذلك من الاتهامات.

والأمر على خلاف ذلك في تماماً في تشريع الجهاد في الإسلام حيث جاء رحيماً بالجرحي والمرضى والمصابين والأسرى في ساحات القتال وحتى بعد أن تضع الحرب أوزارها، وحيث منع المعاس بالمدينين غير المشاركين في العمليات الحربية، وحيث صان الأعيان والممتلكات ومنع تدميرها وإتلافها، وحيث جعل القواعد المتعلقة بذلك جزءاً من التشريع الواجب النفاذ والاحترام من الكافة، نلمس هذا بوضوح من خلال النصوص القرآنية والنسبية المكونة لمنظومة تشريع الجهاد في الإسلام، ونورد هنا طائفة من هذه النصوص للتدليل على أن الإسلام ليس ديناً دموياً، وعلى أن الرسول ﷺ ليس داعية للقتل كما يفترى عليه زوراً وبهتاناً، ومن أهم ما ترشد إليه تلك النصوص ما يلي:

١. الحرب في الإسلام لا تقصد لذاتها بل لنشر الدعوة الإسلامية. روى مسلم في صحيحه عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: "كان رسول الله ﷺ

إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال: أغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله، أغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدأ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف، عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم من الغنيمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم إن تخفروا ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا .

يتضمن هذا التوجيه النبوي الشريف عدة توجيهات تشريعية تمن قادة الجيوش الإسلامية وأفرادها من:

أ . الخدر بالأعداء.

ب. التمثيل بالقتلى من الأعداء سواء بقصد التكتيل بهم أو الإفادة من قطع أعضاء أجسامهم.

ج. قتل غير البالغين من التكتيل.

د. الكف عن القتال عند إجابة العدو لما يعرض عليه من خصال أوردتها الحديث الشريف.

٢. الكف عن قصد النساء والرهبان والصبيان والشيخ الفاني بالقتل: روى مسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله ﷺ مقتولة فأنكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل النساء والصبيان.

وروى أبو داود في سننه عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: "لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة". وفي رواية عن ابن عباس "ولا أصحاب الصوامع".

٣. تجنب ما لا ضرورة له في الأعمال القتالية وعدم الإضرار بأعيان الممتلكات والمننيين. روى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق ﷺ بعث جيوشاً إلى الشام فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان وكان أمير ريع من تلك الأرباع فزعموا أن يزيد قال لأبي بكر إما أن تركب وإما أن أنزل، فقال أبو بكر: ما أنت بنازل وما أنا براكب إني أحسب خطاي هذه في سبيل الله، ثم قال له: إنك ستجد قوماً زعموا أنهم

حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له، وتستجد
قوماً فحصبوا عن أوساط رؤوسهم من الشعر فاضرب ما فحصبوا عنه
بالسيف، وإني موصيك بعشر: لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هزماً،
ولا تقطعن شجراً مثمراً ولا تخرين عامراً ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا
لمأكلة، ولا تحرقن نخلاً ولا تغرقنه ولا تغلل ولا تجبن.

وجملة القول في ذلك: إن ما سعت إليه المنظمات والهيئات
الدولية في مجال تخفيف المعاناة الإنسانية من ويلات الحروب سواء في
ساحات القتال أو في صفوف المدنيين الخلفية قد جاء ذكر ما هو أكثر منه
في تشريع الجهاد في الإسلام، مما يمكن القول معه بأسبقية الشريعة
الإسلامية في تدوين قواعد القانون الدولي الإنساني في جانب قانون الحرب

النتائج والتوصيات

يمكن القول في النهاية بنجاح إسرائيل في فرض التبعية الاقتصادية أو بشكل أدق. السيطرة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أظهرت الدراسة والواقع العملي الخلل الواضح في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني وكشفت عمق ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، كما ظهر ذلك واضحاً من خلال الشلل التام الذي أصاب مختلف المرافق الاقتصادية والخسائر الفادحة التي لحقت بكافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للحصار والقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. إلا إن إسرائيل لم تنجح في المقابل في فرض التبعية السياسية كما هو مشاهد على أرض الواقع. ومن ثم يمكن التوصية بما يلي لتخفيف تلك التبعية والسيطرة ومن ثم إعادها:

١. وجوب استخلاص العبر من الأحداث الماضية وتحديد نقاط الضعف والعمل على وضع الحلول المناسبة لها ووضع خطة طوارئ مستقبلية لكافة القطاعات حتى لا يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لأزمات خطيرة مستقبلاً كما هو الحال الآن، وكي لا يبقى رهينة للسياسات والممارسات الإسرائيلية.

٢. العمل على تعديل اتفاق باريس الاقتصادي بهدف الحد من القيود المفروضة على التصدير، وإعطاء انطلاقة حقيقية للاقتصاد الوطني بما يلبي مصالح واحتياجات الجانب الفلسطيني.

٣. العمل على فتح المعابر أمام دخول وخروج المنتجات والسلع بحرية كاملة، ويتحقق هذا من خلال سيطرة فلسطينية على المعابر، وإنهاء سياسة الإغلاق والحصار المفروضة على الأراضي الفلسطينية.
٤. تبني برنامج تنموي من خلال استراتيجية التنمية الشاملة للاقتصاد الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والإقليمية للاقتصاد الفلسطيني.
٥. بذل الجهود الحثيثة لإنهاء كافة أشكال الهيمنة الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وبخاصة الهيمنة على التجارة الخارجية وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية وبخاصة الأردن ومصر، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحتملة لذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية.
٦. تقوية دعائم الصناعات المحلية بما يؤهلها لتوفير مخزون من الصناعات الغذائية والاستهلاكية تفي بالاحتياجات المحلية لعدة أشهر قادمة.
٧. توفير الحماية التامة للمنتج الوطني في مختلف الظروف والعمل على وقف استيراد أي منتج أجنبي له بديل محلي، ووضع سياسة إعلامية لتشجيع الطلب المحلي على الصناعات والمنتجات الوطنية.
٨. العمل على تعزيز قدرات المصانع المحلية ورفدها بالخبرات الفنية والمهنية والإدارية وتزويدها بما تحتاجه من المواد الخام لمواصلة عملها في ظل ظروف الإغلاق لضمان عدم تعطل قطاع الصناعة وتشغيل العمالة المحلية.

٩. فك الارتباط والتداخل القائم مع الهياكل الاقتصادية الصناعية الإسرائيلية تدريجياً، والتركيز على اختيار الصناعات التي من شأنها أن تخفف بصورة ما الاعتماد على الصناعات الإسرائيلية.
١٠. التركيز على الصناعات الاستهلاكية والريفية والحرفية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعد عاملاً مهماً لتوفير فرص العمل للعاطلين.
١١. تشجيع إقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الصناعات الأخرى المعنية بتوفير هذه المواد وبخاصة قطاع الزراعة.
١٢. النظر إلى الإغلاق على أنه حالة مستمرة والبدء بوضع مخططات لبرامج تضع في حساباتها استمرارية هذه الحالة على أن تكون المزايا التي قد تنجم عن إعادة فتح المعابر هي مزايا إضافية وليست أساسية.
١٣. البحث عن وسائل تمويل ذاتية لبرامج التنمية التي يمكن أن توفر فرص عمل ذات إنتاجية عالية و ضمان وضع برامج واقعية لا تعتمد على دعم احتمالي أو قروض يتعذر سدادها.
١٤. عدم الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة الفلسطينية على المدى الطويل، والاعتماد بشكل رئيس على تطوير سوق العمل الفلسطينية وزيادة قدرتها على إيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب معظم العمالة الفلسطينية التي كانت تعمل في إسرائيل.
١٥. البحث عن فرص عمل للعمالة الفلسطينية في الدول العربية بعامة ودول مجلس التعاون الخليجي بخاصة من خلال المحافظة على اتصالات

عالية المستوى، ومن المفيد تعيين ملحقين عماليين في كل دولة لمتابعة جميع المواضيع المتعلقة بفرص تشغيل العمال الفلسطينيين.

١٦. الاعتماد على القطاع الخاص في عملية التنمية والعمل على زيادة قدرته التنافسية محلياً وخارجياً لكي يصبح قادراً على التوسع واستيعاب القوى العاملة الفلسطينية المتزايدة.

١٧. إعداد وتنفيذ برامج التشغيل لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل حالياً لما لهذه البرامج من دور في معالجة البطالة وتخفيف الفقر على المدى القصير.

ونذكر هنا ببعض الآيات القرآنية الكريمة مثل: قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرَّوَكُمْ إِلَّا أذى وَإِنْ يَقْتُلُوكُمْ يَكُونُكُمْ الْأَذَى ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾. (سورة آل عمران، آية ١١١). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾. (سورة آل عمران، آية ١٠٠). وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾. (سورة آل عمران، آية ١٤٩). وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْصَرِكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخَذِلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرِكُمْ مِّنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾. (سورة آل عمران، آية ١٦٠).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

١. أحمد أبو الحسن. الاحتلال يدمر الاقتصاد ويضرب التنمية والتعليم. مجلة فلسطين المسلمة. دمشق. العدد الخامس حزيران ٢٠٠٢.
٢. بتسليم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. سلب الأراضي وسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. أيار ٢٠٠٢.
٣. البنك الوطني للمعلومات. التقرير الاقتصادي حول الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.
٤. تقرير حول الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية و قطاع غزة. Report of U.S department of state F.Y 2000
توجد المواقع السابقة كلها ضمن محرك البحث www.google.com.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية الفلسطينية عن عام ٢٠٠٠.
٦. الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين. أرقام وإحصاءات عن معاناة الفلسطينيين. مارس/٢٠٠٢. www.annabaa.org
٧. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين. حالة حقوق الطفل في مناطق السلطة الفلسطينية. www.dciips.org.

٨. خليل هندي. قراءة في الديموغاجية الإسرائيلية.
٩. سليمان بن خلف الباجي. المنتقى شرح الموطأ. بيروت. دار الكتاب العربي. تصوير الطبعة الأولى لعام ١٣٣٢هـ. ج ٣. ص ١٦٦، ١٦٧.
١٠. عبد الغني محمود. حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشرعية الإسلامية. بحث مقدم إلى ندوة حقوق الإنسان بين الشرعية الإسلامية والقانون الوضعي. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١١. عمر سعد الله. تطور تدوين القانون الدولي الإنساني. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط ١. ص ٦ وما بعدها.
١٢. فلاح الصفدي. فلسطين والانتفاضة.
١٣. فلاح الصفدي. فلسطين. خسائر تعدت ٢٦٠ مليار دولار. ٢٠٠١/٧/٣١. www.islamonline.net.
١٤. محمد فراج أبو النور. تدمير الاقتصاد الفلسطيني. ومخططات الترانسفير الصهيونية. جريدة البيان. دبي. الخميس ١ جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ. الموافق ١١ يوليو. ٢٠٠٢.
١٥. المركز الفلسطيني للإعلام. تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني. ٢٠٠٣/٣/٣.
١٦. المركز الفلسطيني للإعلام. ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني. ٢٠٠١/١١/١١.
١٧. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة. تقرير عن خسائر الاقتصاد الفلسطيني. ٢٠٠٢/٨/١٥. www.hollypal.com.

١٨. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة الممتدة ٢٠٠٠/٩/٢٩ - ٢٠٠٢/٧/٣١. سبتمبر ٢٠٠٢.
١٩. المركز الوطني للمعلومات. تقرير حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة ٢٠٠٠/٩/٢٩ - ٢٠٠٠/٤/٣٠. www.amin.net.
٢٠. مسلم بن الحجاج النيسابوري. الجامع الصحيح. مطبوع مع شرح النووي. بيروت، دار الفكر. تصوير الطبعة الثانية لعام ١٣٩٢-١٩٧٢. ج ١٢. ص ٣٧، ٤٨.
٢١. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة. آثار المواجهات والقيود المفروضة على الحركة وإجراءات إغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني ٢٨/٩ - ٢٦/١١ ٢٠٠٠. www.unesco.org.
٢٢. منظمة العمل الدولية تطلق برنامج للاستخدام في فلسطين بتكلفة ٢٠ مليون دولار. المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية. بيروت. ٢٣/٣/٢٠٠٠.
٢٣. منظمة العمل العربية. التقرير السنوي حول الآثار السلبية للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. جريدة البيان. دبي. الأربعاء ٢٠٠٢/٦/٥.
٢٤. الموسوعة البيئية الفلسطينية. المجلد الأول (المعالم البيئية في فلسطين ١٩٩٧م. الفصل السابع (الأوضاع السكانية للمجتمع الفلسطيني)).

القائمة

تنويعات إسلامية حول

العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر (*)

تقديم

إن من أهم الأحداث الاقتصادية على الساحة العالمية الآن البدء بالتعامل بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) بما يتضمنه هذا الحدث بذاته في معناه ومغزاه كأحد مقومات التكامل الاقتصادي بين دول أوربا، ولما سوف يحدثه من تأثير في النظام النقدي العالمي بشكل خاص والنظام الاقتصادي الدولي بشكل عام في ظل العولمة التي تعنى في جانبها الاقتصادي "تدويل الاقتصاد" بمعنى جعل الاقتصاديات المحلية لكل دولة تتأثر إلى حد كبير باقتصاديات الدول الأخرى.

وبالتأكيد سوف يتساءل القارئ متعجباً ما علاقة الإسلام باليورو؟! وهو تساؤل في محله، غير أن هذا التعجب سوف يزول بعدما يتم قراءة هذه السلسلة في المقالات التي اخترنا لها عنواناً « تنويعات إسلامية حول اليورو » لأننا سوف نتناول مسائل وأبعاد متعددة حول هذه العلاقة بين الإسلام واليورو، نتنوع هذه الأبعاد بين التاريخ النقدي للمسلمين للتعرف على صور التكامل النقدي الذي تم في الدولة الإسلامية الموحدة بما يوحي بسبق

(*) أستاذ المحاسبة بكلية التجارة ومدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

المسلمين في ذلك، وبين التنظيم الإسلامي للنقود من خلال الأحكام الفقهية التي تتفوق على ما أفرزه الفكر الاقتصادي المعاصر في رسم السياسة النقدية السليمة، وليبان كيفية تصرف المسلمين الذي يتعاملون بالعملات الأوروبية في فترة الانتقال منها إلى اليورو، ثم يمتد التنوع إلى واقع المسلمين المعاصر من حيث مجهودات وإمكانات التكامل النقدي. وسوف نتناول ذلك في الفقرات والنقاط التالية:

أولاً: اليورو (النشأة والتطور والإصدار):

أ) الخلفية التاريخية:

يعتبر النظام النقدي الأوروبي وما توج به من إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) إحدى حلقات التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي بدأ عام ١٩٥٧م بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما وعضوية ست دول هي فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولكسمبورج، ثم توالى انضمام الأعضاء لها تباعاً بانضمام بريطانيا وإيرلندا، والدنمارك عام ١٩٧٣م، ثم اليونان عام ١٩٨١م، وأسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦م، وأخيراً السويد وفنلندا والنمسا عام ١٩٩٥م ليصبح عدد الدول الأعضاء ١٥ دولة، ومن هذا التكامل الاقتصادي بمراحلته المعروفة من الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، ثم الوحدة الاقتصادية مع بداية عام ١٩٩٣م وفي خط مواز سار التكامل النقدي مع التكامل الاقتصادي، حيث بدأت

بتمسيق أسعار الصرف منذ ١٩٦٩م والذي عدل بعد فك الارتباط بين الدولار والذهب عام ١٩٧١م واستمر التعديل فيها حتى وصل إلى الوحدة النقدية بإصدار اليورو الذي مر إصداره بمراحل نتعرف عليها في الفقرة التالية.

ب) مراحل إصدار اليورو:

بداية تجدر الإشارة إلى أنه في سعى الدول الأوروبية للتكامل النقدي وفي إحدى مراحل هذا السعى استخدمت عملة موازية "وحدة حسابية" تسمى "الايكو" ثم بدءا من عام ١٩٩٢م بدأت في إجراءات التوحيد النقدي الأخيرة والتي مرت بثلاث مراحل هي:

١- المرحلة الأولى: ١٩٩٢-١٩٩٣ ويمكن أن نطلق عليها مرحلة التمهيد لإصدار اليورو والتي تضمنت محاولة تركيز الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب الاقتصادي.

٢- المرحلة الثانية: ١٩٩٩-٩٤: ويمكن أن نطلق عليها مرحلة وضع الأسس لإصدار اليورو وتتضمن الآتي:

- * تنفيذ البرامج الاقتصادية التي تؤهل الدول للانضمام إلى العملة النقدية الموحدة، والتي تتعلق بالعمل على تقليص معدل التضخم وتقارب وسعر الفائدة وتخفيض عجز الموازنة وتثبيت أسعار الصرف.

* تحديد دول الموجه الأولى التي ستشارك في اليورو

وتمثلت في ١١ دولة من دول المجموعة الـ ١٥

حيث لم تتضمن بعد كل من بريطانيا والدنمارك واليونان والسويد.

* إنشاء النظام الأوربي للبنوك المركزية والبنك

المركزي الأوروبي الذي سيشرف على النظام النقدي الأوروبي في صورته الجديدة.

* إدخال بعض التعديلات التشريعية في الدول الأعضاء

بما يتيح تحقيق الوحدة النقدية.

٣- المرحلة الثالثة: يناير ١٩٩٩ - ٣٠ يونيو ٢٠٠٢: مرحلة

التعامل باليورو ويتم ذلك على خطوات فرعية هي:

■ الخطوة الأولى (يناير ١٩٩٩ - يناير ٢٠٠٢) ويتم فيها

التعامل باحلال اليورو محل الايكو كوحدة حسابية،

وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة،

بمسعر صرف ثابت، كما يتم استخدام اليورو في سوق

الأوراق المالية وبين المصارف، وإصدار السندات

الحكومية التي تستحق بعد يناير ٢٠٠٢ باليورو، وفي

هذه الحالة سوف يكون هناك تعامل مزدوج بين

اليورو والعملات المحلية للدول الأعضاء وبمسعر

صرف ثابت دون أن يكون لليورو وجود فعلي في

صورة وحدة نقدية، وأن هذا التعامل لليورو سوف

تنويعات إسلامية حول العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)

أ.د/ محمد عبد الحليم عمر

يكون في عمليات التسويات الحسابية سواء في صورة تحويلات بنكية أو شيكات أو بطاقات الائتمان.

* الخطوة الثانية (يناير ٢٠٠٢ - يونيو ٢٠٠٢) وفيها يتم طرح السيورو في صورة أوراق نقدية أو قطع معدنية للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء ويتم به جميع المعاملات مع وجود العملات المحلية، ثم يتم سحب أو إبطال التعامل بالعملات المحلية في نهاية يونيو ٢٠٠٢، ويحل محلها اليورو.

(ج) إصدار اليورو: ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

١- تحديد قيمة اليورو: تتكون قيمة اليورو من سلة من الأوزان

النسبية لعملات الدول الأعضاء، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزئين، جزء ثابت وآخر متغير، والجزء الثابت يتم تحديده بناء على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية هي:

- * الأهمية النسبية للنتائج القومية الإجمالية للدولة العضو بالنسبة لإجمالي ناتج دول الاتحاد.
- * نسبة مساهمة الدول في إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء.
- * نصيب الدولة من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من صندوق التعاون الأوروبي.

أما الجزء المتغير من الوزن النسبي لكل عمله فيتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار عملة الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي، ويكون هذا التغير في حدود هامش التذبذب المتفق عليه وهو $\pm 2,25\%$ على أن يتم مراجعة الأوزان النسبية لكل عملة كل خمس سنوات أو في حالة تغير الوزن النسبي لأحد العملات بنسبة 25% ، أو في حالة دخول أعضاء جدد للنظام النقدي.

٢- الأنواع والفئات التي يصدر بها:

- أ - يصدر اليورو على شكل عملات ورقية، وقطع معدنية، وحددت كسورة بالسنت (اليورو = ١٠٠ سنت).
- ب- تصدر العملة الورقية في فئات ٥، ١٠، ٢٠، ٥٠، ١٠٠، ٢٠٠، ٥٠٠ يورو، والمعدنية في فئات ١، ٢، ١ يورو ثم كسورة بالسنتات في فئات ١، ٢، ٥، ١٠، ٢٠، ٥٠ سنتاً.

٣- الشكل:

- أ - بالنسبة للعملة الورقية تحمل في أحد وجهيها رسومات هندسية ترمز إلى عصور مختلفة وخريطة لأوروبا الموحدة وصورة لعلم أوروبا الموحدة الذي يضم ١٢ نجمة صفراء، أما الوجه الثاني فيحمل أعلام الدول الأعضاء مع ترك مساحة لوضع رمز وطني لكل دولة منها.

ب- بالنسبة للقطع المعدنية، فالوجه الأول يحمل رمزاً
أوروبياً عاماً، والوجه الثاني يحمل رمزاً محلياً للدولة
المشاركة.

٤- جهة الإصدار والإشراف:

أن اتفاقية ماستريخت حددت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوربي
ممثلاً في اتحاد البنوك المركزية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي
وجعلت من مهامه الإشراف على انجاز الوحدة النقدية الأوروبية، وفي ظل
ذلك تقوم كل دولة بإصدار اليورو في إطار النظام الذي تضعه هذه
المؤسسات وهذا ما بدأت به فرنسا التي سكنت القطع المعدنية لليورو فعلاً
على سبيل التجارب الأولية للإصدار.

هذه هي اليورو ، فما علاقة ذلك بالإسلام؟ هذا ما سنتعرف عليه في
الفقرة التالية.

ثانياً: الضوابط الفقهية للمعاملات في ظل التحول من العملات
المحلية الأوروبية إلى اليورو:

قبل أن نورد هذه الضوابط نجيب على تساؤل ربما يتبادر إلى ذهن
القارئ وهو:

مالككم وأحكامكم وضوابطكم الفقهية باليورو؟

والإجابة على ذلك: أن اليورو أصبح إحدى العملات الدولية وسوف
يتعامل به الجميع في انحاء العالم ومنهم المسلمون خاصة في ظل

العولمة، هذا بالإضافة إلى أنه يوجد ملايين المسلمين يعيشون في أوروبا، كما أن العلاقات الاقتصادية بين دول أوروبا والدول الإسلامية تمثل نسبة كبيرة العلاقات الاقتصادية الدولية وإذا كان الجميع سوف يتعامل باليورو في ظل فترات التحول في إطار النظم التي نقرها السلطات النقدية في الاتحاد الأوروبي، وهذا يتطلب التعرف على الضوابط الفقهية للآتي:

أ - ليسترشد بها المسلمون الذين يسبرون في معاملاتهم وفق أحكام الشريعة.

ب- ليكون ذلك منخلاً للبنوك الإسلامية لوضع نظم التعامل باليورو في فترة التحول.

ج- ليكون ذلك منخلاً لوضع نظم المعاملات في فترات التحول لأي مجموعة من الدول الإسلامية تسعى نحو التكامل النقدي فيما بينها.

د - لا يوضح أن التراث الفقهي الإسلامي غني بالأفكار التي يمكن للاجتهاد الفقهي المعاصر الإسهام بها في تنظيم الحياة المعاصرة حتى يكون المسلمون مشاركين وليسوا مستهلكين في بناء الحضارة الإنسانية.

وسوف نذكر الضوابط الفقهية بحسب مراحل التعامل باليورو السابق ذكرها على الوجه التالي:

أ - مرحلة التعامل باليورو بصفته وحدة حسابية أو عملة موازية للعملات المحلية:

وفي هذه المرحلة تظهر القضايا التالية:

١ - الموقف الفقهي من العملات الحسابية أو الموازية: كما سبق

القول فإن العملات الحسابية أو الموازية لا يكون لها وجود خارجي في صورة عملة ورقية أو قطع معدنية وإنما هو اتفاق وإقرار بإنشاء عملة تستخدم في تسوية المعاملات وتتكون من سلة من العملات الموجودة بأوزان نسبية محددة لكل عملة.

مثال ذلك أنه في صندوق النقد الدولي حددت العملة التي يتعامل بها باسم "وحدة حقوق السحب الخاصة" وهي تتكون من خمس عملات أعطى لكل عملة منها وزناً نسبياً في مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة

ويقوم الصندوق كل يوم برصد أسعار صرف هذه العملات في أحد الأسواق المالية العالمية بالدولار (متوسط سعر الشراء والبيع) ثم يضرب هذا السعر في جزء العملة الداخل في حساب وحدة السحب ويكون المجموع هو سعر وحدة السحب الخاصة بالدولار، ونمثل لذلك بحالة عملية هي

العملات المكونة للوحدة	أجزاء العملة الداخلة في تكوين الوحدة	سعر صرف العملة في سوق لندن بالدولار	سعر صرف أجزاء العملات	الوزن النسبي لكل عملة
دولار أمريكي	٠,٥٤٠	١	٠,٥٤٠٠٠	%٤٢,٩٦
مارك ألماني	٠,٤٦١	٢,٠١٧٢	٠,٢٢٨٠٣٩	%١٨,٠٣
جنيه أسترليني	٠,٠٧١	٠,٤١٦٧٥	٠,١٧٠٣٦٥	%١٣,٤٧
فرنك فرنسي	٠,٧٤٠	٤,٦٥٩٧٠	٠,١٥٨٨٠٩	%١٢,٥٥
ين ياباني	٣٤,٠٠	٢٠٢,٦٧٠	٠,١٦٧٧٦٠	%١٣,٢٦
سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة بالدولار			١,٢٦٤٩٧٢	%١٠٠

وبالتالي سوف يتغير سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة طبقاً للتغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات المكونة له بالدولار، ويستتبع ذلك تغير الأوزان النسبية وإن كان هذا التغير قليلاً عن ما إذا تم ربط الوحدة بقيمة عملة واحدة.

هذا ما سيتم بالنسبة لمكونات اليورو خلال فترة التعامل به باعتباره وحدة حسابية الذي يتكون من عملات الدول الأعضاء، وهنا نتساءل هل فكرة التعامل بالنقود بصفتها وحدة حسابية وردت في الفقه الإسلامي؟

بالبحث وجدت أن فكرة هذه العملة الموازية لعدة عملات موجودة لدى ابن عابدين في رسالته المسماه "تنبيه الرقود على مسائل النقود" حيث يورد ذلك في عبارات مطولة تقتصر منها على ما يوضح ذلك وهو "وقد شاع في عرف أهل زماننا أنهم يتبايعون بالقروش .. والقرش الواحد عبارة عن أربعين مصرية، ولكن غلت تلك القطع وزادت قيمتها، وبقي عرفهم على إطلاق القرش

ويريدون به أربعين مصرية كما في الأصل ولكن لا يريدون عين المصارى، بل يطلقون القروش وقت العقد ويدفعون بمقدار ما سموه في العقد تارة من المصارى، وتارة من غيرها ذهباً أو فضة، فصار القروش عندهم بياناً لمقدار الثمن من النقود الرائجة المختلفة المالية لا لبيان نوعه ولا لبيان جنسه"

وهذا ما يوافق العملة باعتبارها وحدة حسابية فسواء سميت باسم عملة من العملات الداخلة فيه "دولار حسابى مثلاً" أو سميت باسم جديد "وحدة حقوق السحب الخاصة" فهي بيان لقدر مؤلف من عدة عملات وعند الدفع يتم الدفع بقيمته من أى من هذه العملات، وفي ذلك يقول ابن عابدين مستأنفاً حديثه "فيشتري أحدهم بمائة قرش ثوباً مثلاً فيدفع مصارى كل قرش بأربعين، أو يدفع من القروش الصالح أو من الريال أو من الذهب على اختلاف أنواعه بقيمته المعلومه من المصارى .. ولا يفهم أحد أنه إذا اشترى بالقروش - الوحدة الحسابية - أن الواجب عليه دفع عينها فقد صار ذلك عندهم عرفاً قولياً فيخصص".

ثم ينتقل إلى بيان حكم ذلك بقوله "باع شيئاً بعشرة دنانير - وحدة حسابية - واستقرت العادة في ذلك البلد أنه يعطون كل خمسة أسداس مكان الدينار فاشتهرت بينهم، فالعقد ينصرف إلى ما يتعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة" ويلخص كل ما سبق في عبارة وجيزة أخبره بقول: أن القروش في زماننا بيان لمقدار الثمن لا لبيان نوعه ولا لجنسه".

ومن هذه العبارات يفهم أنه يجوز أن يطلق على العملة مسمى معين (القروش) دون أن يكون له وجود فعلي خارجي في صورة أوراق أو قطع نقدية، وأن قيمة هذه العملة تحدد بما يتعارفه الناس (سوق الصرف) من العملات الأخرى المختلفة الرائجة، وهذه بالضبط هي فكرة العملة الموازية أو العملة الحسابية مثل اليورو في مرحلته الحالية.

أما ما يتصل بهذه العملة من أحكام فقهية بحسب أنواع المعاملات التي تجرى عليها وبالتطبيق على اليورو في مرحلته بصفته عملة موازية للعملات الأوروبية المحلية فهو كالتالي:

٢- إجراء المعاملة باليورو والتسوية بعملة أخرى، مثال ذلك أن يشتري أحد بضاعة من آخر ويكون الثمن باليورو، وعند الاستحقاق يتم دفع الثمن بعملة أخرى، وهذا جائز كما جاء في قول ابن عابدين السابق بأن يشتري ثوباً بمائة قرش ويدفع أربعين مصرية أو من الريال أو من الذهب، وذلك بقيمته المعلومة (سعر الصرف).

٣- إجراء المعاملة بعملة أخرى والتسوية باليورو: مثال ذلك أن يشتري أحد بضاعة من آخر بعملة محلية ولتكن الفرنك الفرنسي أو أى عملة أخرى خلاف عملات دول الاتحاد الأوروبي، وعند الاستحقاق يتم دفع الثمن باليورو، ومن المعروف أن اليورو في هذه المرحلة عملة وهمية أو رمزية ليس لها وجود خارجي، وأن التعامل به يتم من خلال التسوية الحسابية في المؤسسات المالية مثل البنوك، وبالتالي فإن عملية دفع الثمن في حالتنا هذه تتم

بإعطاء المشتري أو الملتزم أمر تسوية إلى البنك لينقل من حسابه إلى حساب البائع أو صاحب الحق مبلغاً باليورو يعادل قيمة العملة المحلية، وبالتالي فعلية التسوية هذه تتضمن ما يلي:

- استيفاء للحق بقبض البائع للثمن.
- عملية صرف بين العملة الأخرى - الفرنك الفرنسي في مثالنا - وبين اليورو، حيث أن الحق للبائع في ذمة المشتري كان بالفرنك، والتسوية (القبض) يتم باليورو.
- ومن المعروف أن الصرف شرعاً يشترط فيه التقابض "يداً بيد" كما جاء في الحديث الشريف، فهل يعتبر القيد المصرفي الحسابات يورو بدلاً من الفرنك قبضاً شرعياً؟ إن هذا جائز شرعاً للآتي:

- إن عملية القبض تخضع للعرف، وبالتالي فما هو قبض عرفي فهو قبض شرعي، لأن الحكمة من القبض هو تعيين حق المستحق وإمكانية التصرف في المبلغ، وليس له بعد القيد الحسابي أى مطالبه بالتسليم من المشتري كما جاء في قول الرسول ﷺ: «لا بأس إذا افترقتما وليس بينكما عمل - أو شيء -» وفسره السرخسي بقوله «وليس بينكما عمل أى مطالبة بالتسليم».
- وصاحب الحق هنا الذى سجل المبلغ لأمره في حسابه بالبنك يمكنه التصرف فيه في أى وقت يشاء.
- لقد انتهى الاجتهاد الفقهي المعاصر إلى ما يلي:

أ - أن قبض الأموال كما يكون حسيماً في حالة الأخذ باليد أو النقل والتحويل لحوزة القبايض، يتحقق اعتباراً وحكماً بالتخليه مع التمكن من التصرف ولو لم يوجد القبض حساً.

ب- أن من صور القبض الحكمي المعتبرة شرعاً وعرفاً كل من:

- القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل في حالات منها «إذا اقتطع المصرف بأمر العميل مبلغاً من حساب له إلى حساب آخر بعملة أخرى في المصرف نفسه أو غيره لصالح العميل أو مستفيد آخر».

- وكذا تسليم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند استيفائه وحجزه المصرف.

ومن الجدير بالذكر أن الأمر في حالة كون المعاملة باليورو والسداد باليورو أيضاً هو جائز شرعاً بناء على ما سبق.

ب) مرحلة التعامل باليورو بصفته وحدة نقدية موجودة في الواقع بجانب العملات المحلية الأوروبية:

وفي هذه المرحلة كما سبق القول يتم التعامل بهما معاً لمدة ستة شهور حسب المتفق عليه ثم يتم سحب العملات المحلية من التعامل حتى يوقف التعامل بها في نهاية المدة ويبقى اليورو بعدها هو العملة الوحيدة في التداول وهنا تبرز المسائل التالية:

١- إن كانت كلتا العملتين (اليورو والمحلية) كما يقول الفقهاء تروج في التعامل أى يقبلها الناس ولا تختلف في المالية (قوتها الشرائية) لأن سعر الصرف بينهما يكون ثابتاً، وفي هذه الحالة

يجوز شرعاً التعامل بأى منهما حسبما يتفق عليه المتعاقدان، كما يجوز إبرام العقد بعملة والسداد بعملة أخرى غيرها لأنه لا يصيب أى منهما ضرر كما جاء "أما إذا تساوت - العملات - في الرواج والمالية فيتخير المشتري في دفع شاء من النقود الراجعة وأن امتنع البائع كان متعنتاً".

٢- أن كانت كلتا العملتين (اليورو والمحلية) كما يقول الفقهاء تروج في التعامل، ولكن تختلف ماليتهما من وقت التعاقد عن وقت القبض، بأن يتم التعاقد بعملة منهما، ثم عند السداد حدث تغير في سعر الصرف بينهما بأن زاد أو نقص، فهذا يمثل حالة الرخص والغلاء التى ذكرها الفقهاء بالنسبة للفلوس، وهو أنه ليس عليه غير العدد الذى ثبت في ذمته من العملة المسماء في العقد طبقاً لرأى جمهور الفقهاء، أو قيمتها بحسب سعر الصرف الذى كان وقت إبرام العقد على حسب قول أبى يوسف.

٣- إن كانت احدى العملتين وهى اليورو تروج في التعامل والأخرى وهى العملات الأوروبية المحلية الأخرى يقل رواجها نظراً لبدء سحب التعامل بها خلال هذه المرحلة وبالتالي يقل إقبال الناس عليها، فإنه يمكن أن نلحق هذه الحالة بما يذكره الفقهاء بالكساد الاقليمي للنقد، فعلى سبيل المثال إذا كان الفرنك الفرنسى يروج في فرنسا ولكنه في البلاد الأخرى سوف يحاول الناس التخلص منه وعدم قبوله لأنه سيفقد وظيفته كمستودع أو مخزن للقيمة في المستقبل، وهنا لو أن أحد الأشخاص تعاقد مع آخر بالفرنك وحل

موعد الاستحقاق والدفع خلال هذه المرحلة وأصاب الفرنك الكساد
الاقليمي، فإن الحكم الفقهي كما يقوله ابن عابدين هو: "وان كانت
- العملة - تروج في بعض البلاد، لا يبطل ولكنه يتعيب إذا لم
يروج في بلدهم فيتخير البائع إن شاء أخذه وإن شاء أخذ قيمته" -
أى من العملة الراجعة وهى اليورو في حالتنا بسعر صرف يوم
التعاقد على حسب رأى أبى يوسف، أو يوم الكساد على رأى
محمد ابن أبى الحسن -.

هذه هى الاحتمالات المتوقعة في مرحلة وجود اليورو والعملات
المحلية معاً كعملتين متداولتين.

جـ) مرحلة وقف التعامل بالعملات المحلية الأوروبية، والتعامل باليورو كعملة وحيدة:

وهذه ينطق عليها إنقطاع العملة أو كسادها العام حسب تعبير الفقهاء
ووقف التعامل بها، وبما أن العملات الأوروبية نقود إصطلاحية، أى أن
الناس اتفقوا واصطلحوا على جعلها أثماناً، فإن وقف التعامل بها يفقد
وظائفها كما جاء "إنما جعلت ثمناً بالاصطلاح فإذا ترك الناس المعاملة
بها بطل الاصطلاح فلم تبق ثمناً" ورأى جميع الفقهاء - ماعدا أبى
حنيفة - في ذلك أن لصاحب الحق من معاملة سابقة بالعملة التى توقف
التعامل بها قيمتها من النقد الجديد بسعر الصرف بينها وبين هذا النقد
الجديد يوم وقوع المعاملة السابقة، أو آخر يوم قبل توقف العمل بها
على رأى آخر، كما جاء "وان انقطع - أى توقف العمل بالنقد - بحيث
لا يقدر عليه .. فإن كان قرضاً أو غيره يجب رد مثله - عند أبى حنيفة

- وقال أبو يوسف يجب عليه قيمة النقد الذي وقع عليه العقد من النقد الآخر يوم التعامل وقال محمد يجب آخر ما انقطع من أيدي الناس".
وبالتالي فإن أى معاملات تمت بعملات محلية أوروبية قبل ٢٠٠٢/٦/٣٠ (اليوم المحدد لتوقف العمل بها) وكان وقت السداد فيها بعد هذا التاريخ، فإنه يتم السداد باليورو بحسب سعر صرف تلك العملات الموقوفه يوم اتمام المعاملة، أو بسعر الصرف في ٢٠٠٢/٦/٣٠.

هذا هو التكامل النقدي الأوروبي ... والتنظيم الفقهي للنقود ... فأين واقع المسلمين من كل ذلك؟
هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية.

ثالثاً: واقع ومستقبل التكامل النقدي الإسلامي:

من المعروف أنه توجد في العالم الإسلامي مجموعة مختلفة من النظم النقدية، حيث أنه يعنى بالنظام النقدي، النقود المتداولة داخل الدولة، والمؤسسات النقدية والقوانين واللوائح التي تنظم السياسات المختلفة للنقود في الدولة، وبالتالي فإن أى عملية تعاون أو تكامل نقدي بين مجموعة من الدول لابد في مراحلها الجزئية من قيامها على تنسيق أو توحيد لبعض أو كل هذه المقومات الثلاثة إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية لها وهي توحيد العملة فيما بينها.
وفي إطار كل ما سبق سوف نستعرض في إيجاز كل من واقع التكامل النقدي ومستقبله في دول العالم الإسلامي.

أ) واقع التكامل النقدي:

إن دول العالم الإسلامي تصل إلى حوالي خمسين دولة وتنتشر في قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، ومن الصعوبة في هذا البحث رصد واقعها النقدي بشكل شامل وحصر المجهودات التي تمت للتعاون النقدي فيما بينها، ولذلك سوف نكتفي باستعراض جزئي وموجز لكل ذلك على الوجه التالي:

١- الواقع النقدي في البلاد العربية: خضعت معظم أقطار العالم

العربي للحكم العثماني منذ أوائل القرن الخامس عشر الميلادي واستمر ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً، وقد حققت الامبراطورية العثمانية للبلدان الواقع تحت سيطرتها اندماجاً اقتصادياً كاملاً بما فيه الاندماج النقدي أو الوحدة النقدية، ثم تبدل الحال وخضعت الاقطار العربية إلى الاستعمار الأوروبي الذي ربطت كل دولة استعمارية منها النظم الاقتصادية والنقدية في الدولة التي استعمرتها لنظمها، وبالتالي وجدت في كل منها نظاماً نقدياً تابعة للدولة المستعمرة، وحتى بعد الاستقلال السياسي ظلت ملامح النظم النقدية العربية، والإسلامية تنسم بالآتي:

- * مشكلة التبعية النقدية عن طريق ربط عملاتها المحلية ارتباطاً وثيقاً بعملة إحدى الدول الكبرى.
- * مشكلة محلية النقد، بمعنى عدم قبول نقد أغلب الدول العربية والإسلامية في المعاملات الدولية مما يضطر

هذه الدول إلى الاحتفاظ باحتياطياتها النقدية بعملات دول أخرى خاصة الدولار الأمريكي، بل أن الدول الإسلامية في تعاملاتها مع بعض تتعامل بالدولار الأمريكي وغيره ولا تتعامل بعملاتها.

* عدم التعاون بين دول الفاتنض ودول العجز، حيث أن الدول ذات الفاتنض النقدي تضع هذا الفاتنض بعملة أجنبية وفي الدول غير الإسلامية، بينما تلجأ الدول ذات العجز إلى الدول الأجنبية لطلب القروض والمساعدات مما يعمق مشكلة التبعية أيضاً.

* زيادة حدة التقلبات في القيمة الحقيقية لعملات الدول العربية والإسلامية في صورة معدلات التضخم العالمية التي تنتشر في هذه البلاد، والتقلب المستمر في سعر صرفها.

ومما لا شك فيه أن هذه السمات وغيرها تؤثر إلى حد كبير على التجارة البينية والاستثمار المشترك بين الدول العربية ويمتد هذا الأثر إلى برامج التنمية بها، وإدراكاً من الجميع بخطورة هذه المشكلات قامت جهود علمية وتطبيقية لإيجاد التعاون النقدي بين الدول العربية نشير إليه في الفقرة التالية.

٢- رصد لأهم التجارب الأكاديمية والعملية في مجال التعاون

النقدي العربي والإسلامي: حينما بدأت بوادر اليورو انتشرت الكتابات ومن باب التقليد حول حلم التكامل النقدي

العربي والإسلامي، ولقد فات على هؤلاء الكتاب أن التفكير والمجهودات التي بذلت من أجل التعاون النقدي العربي سبقت بكثير ما حدث في أوروبا، وفي محاولتي لتجميع المعلومات حول هذه القضية كثرت المعلومات أمامي بشكل يصعب رصدها هنا خاصة الأكاديمية منها، ولذلك سوف اقتصر على الإشارة إلى أهم هذه المجهودات العملية في نبذة مختصرة على الآتي:

* في عام ١٩٢٠ قامت وحدة نقدية بين سوريا ولبنان بإشراف فرنسي تم بموجبها إصدار نقد ورقي إلزامي للتداول في كل منهما وحدته الليرة السورية ومرتبطة بالفرنك الفرنسي، ثم فشلت بعد وقت قصير.

* بمجرد قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وفي عام ١٩٤٦م تم إعداد أربع مشاريع لتوحيد النقد العربي وقدمت إلى الأمين العام للجامعة هي:

- مشروع خالد العظم وزير مالية سوريا آنذاك.
- مشروع وزارة المالية المصرية، ويمثل تعديلاً لمشروع خالد العظم.
- مشروع خبراء جامعة الدول العربية.
- مشروع الخبير البلجيكي بو فان زيلاند

* ونظراً لأن محاولات توحيد النقد العربي السابقة لم تنمر عن أي نتيجة، انتقل التفكير إلى التكامل الجزئي من خلال سياسة اتحاد المدفوعات وذلك بموجب اتفاقية تسديد

مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال التي
إيرمت عام ١٩٥٣م ولقد ولدت هذه الاتفاقية ميتة كما يقول
المراقبون.

* لم تتوقف المجهودات عند هذا الحد ولكن وجدت مجهودات
عديدة أخرى منها مجهودات اللجنة النقدية والمالية الدائمة
بجامعة الدول العربية اعتباراً من سنة ١٩٦٤ والاجتماعات
الدورية لمحافظي البنوك المركزية بدءاً من ١٩٨٦م،
ومحاولة تكوين كتلة عربية في صندوق النقد الدولي والبنك
الدولي اعتباراً من ١٩٧٠.

* إیرام عدد من الدول العربية ومنذ بداية الخمسينات من هذا
القرن مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع.

* قدمت عدة مشروعات على فترات متباعدة لإنشاء اتحاد
المدفوعات العربي، والذي انشئت في ظله عملة عربية
موازية (حسابية) هي "الدينار العربي الحسابي"، ولكن
المشروع رغم اكتماله من الناحية الدراسية لم ينفذ أو
يمتد.

* في توقيت متزامن بدأ التفكير في إنشاء صندوق النقد
العربي منذ ١٩٦٠ ثم ضعفت هذه الفكرة حتى عام ١٩٧٣
بعد حرب أكتوبر حيث بدأ المشروع يظهر ثانية وبقوة
وتمت الموافقة على إنشائه في إبريل ١٩٧٦ وتحدد مقر
الصندوق في أبو ظبي والذي بدأ مهامه في إبريل ١٩٧٧،

وتتم إنشاء وحدة النقد الذي يتعامل به وهي الدينار العربي الحسابي الذي تم ربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي حيث تم تحديد قيمة الدينار العربي الحسابي بما يعادل ثلاث وحدات من حقوق سحب خاصة.

* في عام ١٩٧٥ تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ومقره جدة بمساهمة الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء وتسهيل التجارة البينية لها، وأنشأ عملة نقدية لتعاملاته هي "الدينار الإسلامي" وتم ربط قيمته بما يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

* ما سبق هو على مستوى التكامل فيما يتعلق بالوحدة النقدية وتنسيق الإجراءات والسياسات، أما العنصر الثالث من عناصر النظام النقدي وهو المؤسسات النقدية التكاملية أو المشتركة فإن العالم العربي والإسلامي يضح بالعديد منها:

- فعلى مستوى مؤسسات التمويل الجماعية يوجد منها ١٩ مؤسسة

- وعلى مستوى مؤسسات التمويل القطرية والتي تمارس عملاً تموالياً على مستوى العالم العربي، يوجد منها ٨ مؤسسات.

- وعلى مستوى مؤسسات التمويل المشتركة يوجد منها ٢٧ مؤسسة.

وهكذا نجد أن العالم العربي والإسلامي سبق العالم كله في السعى نحو التعاون النقدي، فلماذا لم يتحقق التكامل النقدي العربي والإسلامي حتى الآن؟ وهل هناك من أمل؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية.

ب) مستقبل التعاون النقدي العربي:

إن الكلام في هذا كثير ولكننا نعرض في إيجاز لأهم جوانبه طبقاً لما يلي:

١) الحاجة إلى التكامل النقدي العربي الإسلامي، وأعتقد أننا

أشرنا في أكثر من موضع في هذا البحث إلى هذه الحاجة وضرورتها مما لا نذكر معه المزيد هنا.

٢) معوقات التكامل النقدي العربي والإسلامي: ومن أهمها مايلي:

- * التباين في عدد من الظروف والأوضاع الاقتصادية بين الأقطار العربية والإسلامية وهي ظروف تؤثر إلى حد بعيد على إمكانات التكامل النقدي الكامل.
- * الظروف السياسية في هذه الدول لا توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التكامل النقدي.
- * غياب المقومات الأساسية للتكامل النقدي ومن أهمها السعى نحو إيجاد صيغ للتعاون الاقتصادي أولاً، فالنقود ما هي إلا وسيلة لتسيير الاقتصاد فكيف

استخدم عملة واحدة وسياسات نقدية واحدة

لاقتصاديات ليست بينها روابط متينة؟

٣- الأمل نحو تحقيق تعاون نقدي عربي: وهنا يجب أن لا نبدأ

من الصفر وننتقل إلى القمة فجأة نحو التكامل النقدي الكامل، بل يلزم أولاً تفعيل دور المؤسسات التكاملية الموجودة فعلاً مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية.

وقبل ذلك فك الارتباط بين الدينار العربي والدينار الإسلامي وبين وحدات حقوق السحب الخاصة التي تبني على قيمة عملات الدول الخمس الكبرى كما سبق القول..

ثم ينتقل العمل والمجهود وعلى مراحل نحو إتباع سياسات التكامل النقدي الجزئي بعد إزالة المعوقات التي تعترض التعاون النقدي بين هذه الدول والطريق إلى ذلك طويل وشاق ولكن التحديات العالمية في ظل العولمة تتطلب أخذ الأمور بمأخذ الجد، وإلا ظل العالم العربي والإسلامي تابعاً ومتأثراً في كل حياته بالآخرين، وهذا التأثير لن يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، وإن كانت تمثل المدخل لذلك، وإنما سوف يمتد إلى التأثير على شخصية الإنسان المسلم، وهنا نعود إلى بدء ونؤكد على ضرورة الاستناد أولاً إلى أحكام وتوجيهات الإسلام.

وفي الختام قدمنا التنوع الذي وعدنا به حيث:

- تعرفنا على المفاهيم الأساسية للنقد في الفكر الاقتصادي المعاصر وفي الفقه الإسلامي، وتبين لنا سبق وتفوق الفقه الإسلامي.
 - تعرفنا على اليورو ذاته وعلى السبب المباشر الذي دعا لإصداره وهو أزمة النظام النقدي المعاصر، وأوضحنا أن هذه الأزمة نبعت من ممارسات غير سليمة يمنعها الإسلام.
 - ثم امتد التنوع إلى بيان التنظيم الفقهي للمعاملات في فترة التحول من عمله إلى أخرى وطبقنا ذلك على اليورو.
 - وأخيراً ومع التاريخ تبين لنا سبق تجربة التكامل النقدي في التاريخ الإسلامي البعيد، ثم أشرنا إلى التجارب المعاصرة لدول العالم العربي في سبيل التكامل النقدي وتبين أنها غنية في معلوماتها ودراساتها ولكنها فقيرة في تطبيقاتها.
- أرجو أن يكون تعجب القارئ من الربط بين اليورو والإسلام قد زال.

والله الموفق

عرض الرسائل

عرض رسائل ماجستير:

مدى تدخل الدولة في الملكيات الخاصة للمصلحة العامة

للباحث/ محمد السيد أحمد الشرنوبى (*)
عرض الباحث/ على شيخون (**)

يعد موضوع: (مدى تدخل الدولة في الملكيات الخاصة للمصلحة العامة أو لمنع المباح) إحدى الجزئيات التي اعتنى الإسلام بها، ورسم لها مبادئها وقواعدها بحيث يتسع ويضيق حسب التزام الأفراد بمبادئ هذا الدين العظيم، ولهذا لم يغفل الإسلام هذه الجزئية في إعطاء الحاكم الحق في التدخل إذا ما اقتضت الظروف ذلك، ودعت الحاجة إليه، فبين صور التدخل في كل ألوانه ضمن الأصول والمبادئ المقررة في القرآن والسنة.

١- إن البحوث والدراسات التي تحدثت عن الملكية قد استوفت حقها أو قاربت من الوجهة الشرعية أو القانونية، فكتب فيها أئمة أعلام، وبحاثه متخصصون كثيراً من الأبحاث والمؤلفات التي عالجت شتى الجوانب الفقهية المتشعبة، إلا أنها كادت، أو لم تكد أن تبين دور الدولة "ممثلة في ولى الأمر" في تدخلها في الملكيات الخاصة للمصلحة العامة والمباحات.

(*) نال بها الباحث درجة التخصّص (الماجستير) في الفقه من كلية الشريعة والقانون-

جامعة الأزهر

(**) مساعد باحث بالمركز.

٢- إن الملكية تعتبر أصلاً ثابتاً من الأصول التي يمكن إلغاؤها أو الحد منها، دون مبرر شرعي، وتعتبر أيضاً الهيكل العام للاقتصاد في الإسلام توجهه نحو أهداف وأغراض معينة.

٣- إن الملكية شغلت أذهان كثير من المتخصصين، فشغلت أذهان علماء الاقتصاد، وكذلك القانونيين والفلاسفة وغيرهم، باعتبارها الهيكل العام الذي يحدد للاقتصاد أهدافه ووجهته وتنظيمه في الحياة.

٤- ولقد نهج الباحث في هذا البحث منهجاً استقرائياً في باب التمهيدى، ومنهجاً تحليلياً في أبوابه الثلاثة، بغرض إعطاء كل المسائل التي تدخل فيه حقها من البحث والدراسة وقد كانت خطة الدراسة كما يلي:

الباب التمهيدى: بيان تعريفه للدولة المنوط بها هذا التدخل في الشريعة والقانون المعاصر.

البحث عن حقيقة الملكية في الشريعة والقانون، ومهد لها بتعريف الملكية في اللغة والفقه والقانون، ثم بين أنواع الملكية الثلاثة (الفردية- الجماعية- ملكية بيت المال) وبين ماهية كل منها، وتقرير الإسلام لها، وحمايتها والحفاظ عليها.

ثم بيان أسباب التملك ما كان منها شرعياً وغير شرعى في الفقه والقانون، كما أوضح في نهاية هذا الفصل خصائص الملكية في الشريعة والقانون الوضعي.

وفى الباب الأول: حكم تدخل الدولة وآراء الفقهاء فى التدخل، وبين أن الإسلام يقرر هذا التدخل، وأن نصوصه لا تمنع ذلك وبين أن للحاكم على الفرد الممتنع تعزيره ما كان متفقاً مع رده وزجره، هو وغيره.
ثم أوضح بعد ذلك الأجهزة الثلاثة المنوط بها التدخل (ولاية القضاء- ولاية الحسبة- ولاية المظالم).

وفى الباب الثانى: أهم حالات لتدخل الدولة فى الملكيات الخاصة للمصلحة العامة، ومهد لذلك ببيان المقصود بمصطلح المصلحة العامة، ثم ذكر مثالين لتدخل الدولة فى الملكية الخاصة لمصلحة خاصة أخرى هما: الشفعة- وبيع أموال المدين جبراً عنه.
وبعد ذلك تحدث عن أربع حالات، أفرد لكل حالة منها فصلاً مستقلاً للبحث فيه وهى:

١. الحالة الأولى: تحديد الملكية، وبين المقصود بهذا المصطلح، وذكر صوراً متعددة لنزع الملك للصالح العام، وذكر منها نزع الملكية الخاصة لتوسعة مسجد أو طريق جبراً عن صاحبه، وذكر فى ذلك قصة توسيع المسجد الحرام، واحتكار أقوات الناس، وكذلك نزع الملك الخاص لشق الترعرع، وإقامة الجسور، وبناء المعاهد العلمية والمؤسسات الخيرية مع التعويض العادل فى التملك القهرى لأصحابها. وذكر أيضاً صوراً أخرى من نزع الملك للصالح العام. كما فى إتلاف الكتب المضرة، وآلات اللهو والمعازف، وآنية الخمر.

وبعد ذلك بين موقف الشريعة الغراء من تحديد الملكية، وبين أثناء ذلك أنه لا يوجد فيها نص يحدد ويشير إلى مقدار ما يمتلكه الفرد أو الوقوف عند حد لا يجوز للمسلم أن يتعداه، وأن هذه القضية (تحديد الملكية) لم تكن موجودة في عصر النبي ﷺ لعلم وجود دواعي تدعو إلى ذلك.

وانتهى إلى أنه إذا ساءت الأخلاق، وضعف الوازع الديني عند الناس، وتركوا ما طلب مهم من رعاية الفقراء والمحتاجين، ووصل بهم الأمر إلى مثل هذه الحالة، كان من الواجب شرعاً علاج الضرر العام بما يراه ولي الأمر من وسائل لا يتجاوز حدود ما يقتضيه دفع الضرر العام، فله حملهم على ذلك بقوة السلطان.

وبعد ذلك بين آراء الفقهاء المحدثين في هذه المسألة والتي أسفرت عن ما بين مجوز وممانع، ثم ذكر أدلة كل فريق، وبين الرأي الراجح.

ثم تحدث في فصل ثاني عن التسعير الجبري، باعتباره من إحدى حالات التدخل، وبين فيه تعريفه في اللغة والفقه، وأوضح آراء الفقهاء فيه والرأي السراج، وقد تبين أن الأصل في الإسلام هو ترك الأسعار حرة تحدد بمقتضيات عوامل العرض والطلب، إلا أنه يجوز التسعير إذا دعت إليه الضرورة الملحة، والتي تقدر بقدرها، كأن يكون هناك اضطراب في الأسعار مبعثه قوى احتكارية تتحكم في السوق، فيكون التدخل من قبل السلطة بالتسعير لدفع الضرر، ولا بد أن يراعى في التسعير قواعد العدالة تشجيعاً للجلب، وتجنباً لظهور السوق السوداء.

ثم ناقش في فصل ثالث التأميم والدواعي التي دعت إلى ظهور آراء العلماء فيه، وأدلتهم، ومناقشة كل فريق للآخر. ثم ذكر الرأي الراجح وهو

أن التأميم واجب إذا كان يعنى استرجاع أموال الأمة الإسلامية من أيدي الشركات الأجنبية، لأنه لا يسمح فى الشريعة الغراء بالتحكم فى المسلمين والميطرة على مقدراتهم.

وفى الفصل الرابع: (فرض الضرائب) يجوز للدولة الإسلامية شرعاً فرض ضرائب استثنائية إذا دعت إليه المصلحة العامة للمجتمع، وتديراً عاماً مؤقتاً حسبما تدعو إليه الضرورة التى تقدر بقدرها، وبشرط أن يقع التصرف فى جمع المال وجبايته وإنفاقه على الوجه المشروع الصحيح.

وفى الباب الثالث: (سلطة الدولة فى التدخل فى المباحات) قسمه فصلين:
الأول: فى تعريف المباح فى اللغة والفقه والأصول وسلطة ولى الأمر فى التدخل فى المباح، وشروط طاعته.
الثانى: ناقش فيه الأموال المباحة، وسلطة الدولة أو ولى الأمر فيها، وقد شمل هذا الفصل خمسة مباحث:

المبحث الأول: فى الأرض الموات، وناقش فيه سلطة ولى الأمر فى إحياء الموات، وكذلك عن الحمى فى مبحث ثان، وعن الإقطاع فى مبحث ثالث، وفى ملكية الماء والكأ والنار والأجام فى مبحث رابع، وعن الصيد فى مبحث خامس.

وكانت أهم النتائج التي توصل لها الباحث ما يلي:

أولاً: أن الملكية في الإسلام أصل من الأصول الثابتة التي لا يمكن نفيها أو الحد منها أو التدخل فيها بغير وجه أو مبرر شرعي.

ثانياً: أن الإسلام يقرر أنواع الملكية الثلاثة الملكية الخاصة والملكية الجماعية وملكية بيت المال.

ثالثاً: أن الملكية من الغرائز الفطرية التي فطر الله الناس عليها وأنها متأصلة في النفس البشرية كما أن الإسلام هذبها وحدد توجيهاتها وقيدتها بقيود كثيرة لمصلحة الفرد والجماعة وبعدم الإضرار بها.

رابعاً: أن الإسلام هو النظام الوحيد الذي نظم طرق التملك تنظيمًا كاملاً عادلاً فطرياً يحقق مصلحة الناس جميعاً - بميزان ينسجم مع الحقوق الصحيحة للإنسان ومع الشخصية السليمة للإنسان ومع الحياة الاقتصادية الصحيحة ومع الحق الذي ليس فيه جور ومع المصلحة التي ليس فيها ظلم، وأى نظام للتملك غير الإسلام تجد فيه خللاً وجوراً ومجاوز للحد.

خامساً: أن تدخل الدولة في الملكية الفردية وفي المجال الاقتصادي بصفة عامة جائز ولا يمكن القول مطلقاً بأن قواعد الشرع تمنع من تدخل الدولة في شؤون الملكية.

سادساً: أن الأصل في التسعير الجبري أن الحرية للمتابعين في تحديد الثمن ولا يتدخل الحاكم في ذلك ما لم تكن هناك ظروف تجيز ذلك أو توجبه كاحتكار التجار للسلع ونحو ذلك.

سابعاً: جواز تحديد الملكية إذا اقتضت مصلحة الأمة ذلك بشرط أن تتوفر للمصلحة شروطها.

ثامناً: جواز فرض الضرائب والتوظيف في الشريعة الإسلامية متى دعت الحاجة إلى ذلك وتوفرت الشروط الواجبة في ذلك.

تاسعاً: وجوب طاعة ولى الأمر في المباح بمنعه أو بتقييده وذلك في سبيل المصلحة العامة.

النشاط العلمي للمركز

النشاط العلمي للمركز

خلال الفترة من يناير - أبريل ٢٠٠٣ م

عرض الباحث علي شيخون(*)

في إطار الخطة العلمية للمركز خلال الفترة من يناير إلى أبريل ٢٠٠٣ قام المركز بعقد الأنشطة العلمية التالية:

أولاً: الندوات والمؤتمرات

- ١- ندوة: "الإسلام والعالم اليوم تعاون لا تصادم" عقدت في ١٧ من ذي القعدة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٠ من يناير ٢٠٠٣ م.
وقد تم عقد هذه الندوة للرد على الشبهات وتفنيدها وبيان ما يمكن أن يقدمه الإسلام لعالم اليوم من مقررات تفيد الإنسانية في جميع مجالات الحياة من باب التعاون وبعيداً عن التصادم الذي يحاول البعض أن يوقعه بين المسلمين وغيرهم.
وقد شارك في الندوة كل من: أستاذ دكتور أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الدولة والأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر والأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير المركز وحضرها جمع غفير من المهتمين بقضايا الأمة الإسلامية.

٢- ندوة: "ضرب العراق والشرعية الدولية" وعقدت في ٢٦ من ذي القعدة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٩ من يناير ٢٠٠٣ م.

وقد كانت تهدف إلى:

- ١- التعرف على مدى مشروعية هذه الحرب في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الإسلامية.
- ٢- تبين وإظهار الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

أما موضوعاتها فكانت كما يلي:

- ١- ضرب العراق والقانون الدولي.
 - ٢- الآثار السياسية والإقليمية لضرب العراق.
 - ٣- الآثار الاقتصادية لضرب العراق.
 - ٤- الآثار الاجتماعية لضرب العراق.
 - ٥- ضرب العراق والشرعية الإسلامية.
- وقد حضر فيها أساتذة الشريعة والقانون والاقتصاد والاجتماع من الجامعة ومن خارجها وحضرها جمع كبير من المهتمين بقضايا العالم الإسلامي.

ثانياً: الحلقة الدراسية

وهي دراسة تدريبية يقوم بها أساتذة متخصصون في العلوم المختلفة تقام لمجموعة من الدارسين ثم تمنح شهادة لمن يجتاز هذه الحلقات.

وخلال الفترة من يناير حتى أبريل ٢٠٠٣م تم عقد الحلقات التالية:

- القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي لرجال الدعوة من دول العالم الإسلامي ثم عقد حلقتين الأولى من ٢٠٠٢/١٢/٩ حتى ٢٠٠٣/١/٦ وحضرها خمس وعشرون واعظاً.
- والثانية من ٨-٣١ مارس ٢٠٠٣ وحضرها عشرون واعظاً، وقد شملت الحلقة الموضوعات التالية:
- الاقتصاد الإسلامي.
- النقود والنظام النقدي والمدائبات.
- ضوابط الإنفاق والاستهلاك.
- الأسواق في الاقتصاد الإسلامي.
- القضايا الاقتصادية المستجدة.
- الاقتصاد الدولي (العولمة - الجات).
- الادخار والاستثمار والإنتاج.
- الفساد الاقتصادى وحماية البيئة.
- البنوك وشركات التأمين والبورصات.

ثالثاً: نشاط التدريب

ففي إطار خطة نشاط التدريب بالمركز تم عقد العديد من الدورات التدريبية في مجالات مختلفة وقد كان بيانها كالتالي:

أولاً: دورات اللغات

- عدد دورة واحدة في تدريب الدعاة على الدعوة باللغة الإنجليزية وحضرها عدد ٢٠ متدرباً.

- عدد ٤ دورات ترجمة حضرها عدد ٨٥ متدرباً.

ثانياً: دورات الحاسب الآلي

- عدد ٤ دورات WIN حضرها عدد ٦٠ متدرباً.

- عدد دورة واحدة WORD حضرها عدد ٢٠ متدرباً.

دورات متنوعة:


- دورة إدارة الوقف للأجانب.

- دورة الضرائب وحضرها عدد ٢٠ متدرباً.

يقوم بالتدريب في هذه الدورات أساتذة وخبراء متخصصون وفي نهاية الدورة يعقد امتحان ويمنح من يجتاز هذه الدورة شهادة بذلك من الجامعة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
البحوث الرئيسية	
١- إسهامات مدرسة المنار في الاقتصاد الإسلامي	
د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	١١
٢- محفزات العمارة والتنمية في الإسلام (دراسة إحياء الموات)	
د. عبد الله بن علي البار	٧٥
٣- الضرر الأدبي الناشئ عن جرح المشاعر، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون	
د. عبد الله مبروك النجار	١٢٣
٤- أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة ، «دراسة خاصة على القطاع الفندقى»	
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف	١٧٥
٥- الاقتصاد الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية والقانون الدولي الإنساني	
د. محمد سعدو الجرف	٢٢٣
المقالات	
تتويجات إسلامية حول العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)	
د. محمد عبد الحليم عمر	٢٨٩
عرض الرسائل	
رسالة ماجستير بعنوان: مدى تدخل الدولة في الملكيات الخاصة للمصلحة العامة	
للباحث/ محمد السيد أحمد الشرنوبى	٣١٧
عرض الباحث على شيخون	
عرض الباحث على شيخون	٣٢٧
النشاط العلمي	

طبع بمطبعة مركز صالح كاس
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بـ : بنة نصر
، ٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ١٩٩٨/٦٧٨١

 Библиотека Александрина



0798605